



الجمهورية العربية السورية

وزارة التعليم العالي

جامعة دمشق

كلية الاقتصاد

قسم الاقتصاد

دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية

The role of the exchange rate in achieving
economic stability in Syria

رسالة مقدمة لنيل درجة الماجستير في قسم الاقتصاد المالي والنقدي

إعداد الطالب

راقي بديع حبيب

إشراف الأستاذ المساعد

الدكتور محمود زنبوعه

العام الدراسي ٢٠١٤ - ٢٠١٥

شكر وتقدير

أتوجه بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذ المساعد في كلية الاقتصاد الدكتور محمود زنبوعة لإشرافه على رسالتي، ولما قدمه من ملاحظات ونقد وتوجيه علمي ونصائح قيمة ومثمرة كان لها أبلغ الأثر في إنجاز هذا العمل.

كما أتوجه بشكري الخاص للدكتور ياسر المشعل لمساعدته القيمة التي أسهمت في إثراء هذا البحث وإغنائه من خلال تقديم التوجيه وتسييد خطة البحث في جميع مراحل الدراسة.

والشكر موصول للجنة التحكيم ممثلة بالأساتذة:

الدكتور عدنان سليمان الأستاذ في قسم الاقتصاد

الدكتور محمود زنبوعة الأستاذ المساعد في كلية الاقتصاد

الدكتور ياسر المشعل المدرس في قسم الاقتصاد

على ما قدموه من ملاحظات علمية أغنت هذه الدراسة.

والشكر لكل من حفزني على إعداد هذه الدراسة من أصدقائي وخص بالشكر الصديقة

الدكتورة منال دغمان والصديق فراس صبح والأستاذ حامد حبيب ومن لم تسعفني الذاكرة

على ذكر أسمائهم.

إهداء

إلى من تعلمت منه أبلغ الكلام، ومن تمنيت به بجاني في هذه الأوقات..... أبي.....

إلى من سقت طبيعتي بجانها..... أمي.....

إلى من عشت معهم أجمل اللحظات وأحلاها والى من أظهروا الأخوة بمعناها النبيل..... أخوتي

..... (مرباح، مربال، لجين، نيرمين، لمى، نينوى)

مربّ أخ لك لم تلده أمك..... كمال

شكراً..... مراكنز، بسام، ماجد

إلى من تمت لي دوام النجاح..... عمتي

..... إلى أولاد عمي وأولاد عمتي جميعاً

..... إلى أصدقائي

What ever, You are always in my Blood.....(.....)

إلى وطني سورية

الصفحة	محتويات البحث
ر	مقدمة البحث
س	أهمية البحث
س	هدف البحث
س	مشكلة البحث
س	فرضيات البحث
ش	منهجية البحث
ش-ص	الدراسات السابقة
٢	الفصل الأول : مفهوم سعر الصرف وأشكاله
٣	المبحث الأول : مفهوم سعر الصرف وأشكاله
٣	أولاً: مفهوم سعر الصرف
٤	ثانياً: أشكال سعر الصرف
٤	١- سعر الصرف الاسمي
٥	٢- سعر الصرف الحقيقي
٦	٣- سعر الصرف الاسمي الفعال
٦	٤- سعر الصرف الحقيقي الفعال
٧	٥- سعر الصرف الموازي
٧	٦- سعر الصرف المتوازن
٩	٦-١ تحديد سعر الصرف التوازني
١٠	٦-٢ قياس سعر الصرف التوازني وفق أسلوب توازن الاقتصاد الكلي
١٢	المبحث الثاني : نظريات سعر الصرف
١٢	١ - نظرية تعادل القوة الشرائية
١٢	أولاً: الصورة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية
١٣	ثانياً: الصورة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية
١٥	ثالثاً: العوامل المؤثرة على نظرية تعادل القوة الشرائية على المدى الطويل
١٧	٢ - نظرية تعادل أسعار الفائدة
٢١	٣- النظرية النقدية
٢١	أولاً نظرية كمية النقود
٢٣	ثانياً: أثر سعر الخصم في تحديد سعر الصرف

الصفحة	محتويات البحث
٢٤	٤- نظرية ميزان المدفوعات (الأرصدة)
٢٦	المبحث الثالث: نظم سعر الصرف
٢٦	١- نظام الصرف الثابت
٢٨	٢- نظام الصرف العائم
٢٩	٣- نظام الرقابة على الصرف
٣٣	٤- تطور نظام سعر الصرف في سورية
٣٨	الفصل الثاني: دراسة عوامل الاستقرار في الاقتصاد السوري بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٠
٣٩	المبحث الأول: تحليل أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية بين عامي (١٩٩٠ - ٢٠٠٠)
٣٩	أولاً: الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٩ - ١٩٩٠)
٣٩	١- تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٩ - ١٩٩٠)
٤١	٢- التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٩٥ الثابتة خلال الفترة (١٩٩٩ - ١٩٩٠)
٤٣	ثانياً: ميزان المدفوعات خلال الفترة (١٩٩٩ - ١٩٩٠)
٤٣	١- عناصر ميزان المدفوعات
٤٤	٢- تطور ميزان المدفوعات في سورية خلال الفترة (١٩٩٩ - ١٩٩٠)
٤٨	ثالثاً: التضخم خلال الفترة (١٩٩٩ - ١٩٩٠)
٤٨	١- التضخم في سورية خلال الفترة (١٩٩٩ - ١٩٩٠)
٥٠	رابعاً: البطالة خلال الفترة (١٩٩٩ - ١٩٩٠)
٥٠	١- تعريف البطالة
٥٠	٢- تحليل البطالة بين عامي (١٩٩٩ - ١٩٩٠)
٥٣	المبحث الثاني: تحليل أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية بين عامي (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)
٥٣	أولاً: الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٠٠)
٥٣	١- تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٠٠)
٥٥	٢- التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٠٠)
٥٦	ثانياً: ميزان المدفوعات خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٠٠)
٥٩	ثالثاً: التضخم خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٠٠)

الصفحة	محتويات البحث
٦١	رابعاً: البطالة خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٠٠)
٦١	١- تطور النمو السكاني والقوة العاملة في سورية
٦٣	٢- معدل البطالة في سورية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٠)
٦٧	المبحث الثالث : بناء مؤشر للاستقرار الاقتصادي في سورية (١٩٩٠-٢٠١٠)
٧٠	الفصل الثالث: دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية
٧١	المبحث الأول : إجراءات ومنهجية الدراسة
٧٤	المبحث الثاني: أثر تحديد سعر الصرف على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية
٧٥	١ - أثر تحديد سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
٧٩	٢ - أثر تحديد سعر الصرف على الصادرات
٨٢	٣ - أثر تحديد سعر الصرف على الواردات
٨٥	٤ - أثر تحديد سعر الصرف على التضخم
٨٨	٥ - أثر تحديد سعر الصرف على البطالة
٩٠	٦ - أثر تحديد سعر الصرف على مؤشر الاستقرار الاقتصادي
٩٢	المبحث الثالث: أثر تقلبات (تذبذب) سعر الصرف (volatility) على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية
٩٣	١ - أثر تقلبات سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
٩٦	٢ - أثر تقلبات سعر الصرف على إجمالي الصادرات
٩٩	٣ - أثر تقلبات سعر الصرف على إجمالي الواردات
١٠١	٤ - أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم
١٠٤	٥ - أثر تقلبات سعر الصرف على البطالة
١٠٧	٦ - أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشر الاستقرار الاقتصادي
١١٠	النتائج
١١٤	التوصيات
١١٥	قائمة المراجع والمصادر
١١٧	الملاحق

فهرس الجداول

رقم الصفحة	اسم الجدول	الرقم
١٥	العوامل المؤثرة في أسعار الصرف على المدى الطويل	١
١٩ - ١٨	العوامل التي تحرك و تغير جداول R^D و R^f وتؤثر على سعر الصرف	٢
٢٥	نظريات سعر الصرف	٣
٣٢	أنظمة سعر الصرف	٤
٤٠	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٩٥ الثابتة ونصيب الفرد منه	٥
٤١	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام ١٩٩٥ الثابتة	٦
٤٦	تقديرات ميزان المدفوعات للأعوام (١٩٩٩ - ١٩٩٠) مليون ليرة سورية	٧
٤٩	معدل التضخم الرسمي السنوي (الرسمي) حسب سنة الأساس (١٩٩٠=١٠٠) خلال الفترة (١٩٩٩ - ١٩٩٠)	٨
٥١	تطور عدد السكان في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة (١٩٩٩-١٩٩٠)	٩
٥١	تطور قوة العمل ومعدل نمو العمالة خلال الفترة الزمنية (١٩٨٩-١٩٩٤)	١٠
٥١	معدل البطالة في سورية خلال (١٩٩٩ - ١٩٩٠)	١١
٥٤	الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة ونصيب الفرد منه	١٢
٥٥	نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي	١٣
٥٦	ميزان المدفوعات للأعوام (٢٠١٠ - ٢٠٠٠) مليون ليرة سورية	١٤
٥٩	الأرقام القياسية لأسعار التجزئة لبعض المواد خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٠ حسب سنة الأساس (١٠٠=٢٠٠٠)	١٥
٥٩	الأرقام القياسية لأسعار التجزئة لبعض المواد خلال الفترة ٢٠٠٥-٢٠٠٠ حسب سنة الأساس (١٠٠=٢٠٠٥)	١٦
٦٠	معدل التضخم الرسمي السنوي (الرسمي) حسب سنة الأساس (١٠٠=٢٠٠٠) خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٠٠)	١٧
٦١	تطور السكان والقوى العاملة خلال الفترة (٢٠١٠ - ١٩٩٤)	١٨
٦٣	معدل البطالة في سورية خلال الفترة الزمنية (٢٠١٠-٢٠٠٠)	١٩
٦٤	توزع القوة العاملة في سورية بحسب مستويات التعليم (%)	٢٠
٦٨	لوغاريتم الإيرادات والنفقات السورية خلال الفترة الزمنية (٢٠١٠ - ١٩٩٠)	٢١
٩١	أثر تحديد سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية الكلية	٢٢
١٠٩	أثر تقلب سعر الصرف إلى المؤشرات الاقتصادية الكلية	٢٣

الرقم	اسم النموذج	رقم الصفحة
١	نتائج الاختبار لمتغير سعر الصرف الاسمي على الناتج المحلي الإجمالي	٧٦
٢	نتائج الاختبار لمتغير سعر الصرف الاسمي على إجمالي الصادرات	٧٩
٣	نتائج الاختبار لمتغير سعر الصرف الاسمي على إجمالي الواردات	٨٢
٤	نتائج الاختبار لمتغير سعر الصرف الاسمي على معدلات التضخم	٨٦
٥	نتائج الاختبار لمتغير سعر الصرف الاسمي على معدلات البطالة	٨٨
٦	نتائج الاختبار لمتغير سعر الصرف الاسمي على مؤشر الاستقرار الاقتصادي	٩٠
٧	نتائج الاختبار لتقلبات سعر الصرف الاسمي على الناتج المحلي الإجمالي	٩٤
٨	نتائج الاختبار لتقلبات سعر الصرف الاسمي على إجمالي الصادرات	٩٧
٩	نتائج الاختبار لتقلبات سعر الصرف الاسمي على إجمالي الواردات	٩٩
١٠	نتائج الاختبار لتقلبات سعر الصرف الاسمي على معدلات التضخم	١٠٢
١١	نتائج الاختبار لتقلبات سعر الصرف الاسمي على معدلات البطالة	١٠٤
١٢	نتائج الاختبار لتقلبات سعر الصرف الاسمي على مؤشر الاستقرار الاقتصادي	١٠٧

فهرس الأشكال

رقم الصفحة	اسم الشكل	الرقم
٣	سعر صرف العملات الأجنبية بالليرات السورية	١
١١	توازن الاقتصاد الكلي وسعر الصرف	٢
١٨	التوازن في سوق الصرف الأجنبي	٣
٢٢	نظرية كمية النقود	٤
٢٩	توازن سعر الصرف في ظل الرقابة على الصرف	٥
٤١	معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الدخل الفردي السنوي	٦
٤٢	التركيب الهيكلي للنتائج المحلي الإجمالي بسعر السوق بأسعار ١٩٩٥ الثابتة	٧
٤٧	ميزان المدفوعات والحساب الجاري والحساب المالي والرأسمالي خلال الفترة (١٩٩٩-١٩٩٠)	٨
٤٩	معدلات التضخم خلال الفترة (١٩٩٩ - ١٩٩٠)	٩
٥٤	معدل النمو السنوي للنتائج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الدخل الفردي السنوي	١٠
٥٥	التركيب الهيكلي للنتائج المحلي الإجمالي بسعر السوق بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة	١١
٥٨	ميزان المدفوعات والحساب الجاري والحساب المالي والرأسمالي خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٠٠)	١٢
٦٠	معدل التضخم السنوي خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٠٠)	١٣
٦١	معدل النمو السكاني ومعدل التشغيل ومعدل نمو القوى العاملة	١٤
٦٣	معدل البطالة خلال الفترة الزمنية (٢٠١٠ - ٢٠٠٠)	١٥
٦٣	توزع اليد العاملة بين قطاعات العمل في سورية في عام ٢٠٠٥	١٦
٦٤	توزع القوة العاملة في سورية لعام ٢٠٠٥	١٧
٦٥	تطور مؤشر الإنتاجية في سورية خلال الفترة ٢٠٠٠ - ٢٠١٠ بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠	١٨
١١٨	الرسم البياني الفعلي والمقدر للنتائج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠١٠ - ١٩٩٠)	١٩
١١٨	الرسم البياني الفعلي والمقدر لإجمالي الصادرات خلال الفترة (٢٠١٠ - ١٩٩٠)	٢٠
١١٨	الرسم البياني الفعلي والمقدر لإجمالي الواردات خلال الفترة (٢٠١٠ - ١٩٩٠)	٢١
١١٨	الرسم البياني الفعلي والمقدر لمعدلات التضخم خلال الفترة (٢٠١٠ - ١٩٩٠)	٢٢
١١٨	الرسم البياني الفعلي والمقدر لتحديد سعر الصرف على معدلات البطالة خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٠)	٢٣
١١٨	الرسم البياني الفعلي والمقدر لتحديد سعر الصرف على مؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال (١٩٩٠ - ٢٠١٠)	٢٤
١١٩	الرسم البياني الفعلي والمقدر لتقلب سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي خلال (٢٠١٠ - ١٩٩٠)	٢٤
١١٩	الرسم البياني الفعلي والمقدر لتقلب سعر الصرف على إجمالي الصادرات خلال (٢٠١٠ - ١٩٩٠)	٢٥
١١٩	الرسم البياني الفعلي والمقدر لتقلب سعر الصرف على إجمالي الواردات خلال (٢٠١٠ - ١٩٩٠)	٢٦
١١٩	الرسم البياني الفعلي والمقدر لتقلب سعر الصرف على معدلات التضخم خلال (٢٠١٠ - ١٩٩٠)	٢٧
١١٩	الرسم البياني الفعلي والمقدر لتقلب سعر الصرف على معدلات البطالة خلال (٢٠١٠ - ١٩٩٠)	٢٨
١١٩	الرسم البياني الفعلي والمقدر لتقلب سعر الصرف على مؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال (١٩٩٠ - ٢٠١٠)	٢٩

ملخص الدراسة

دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية

هدفت الدراسة إلى إيضاح الآثار الاقتصادية لتغيرات وتقلبات سعر الصرف الاسمي على أهم المؤشرات الكلية للاقتصاد السوري خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٠) وتحديد اتجاه تلك الآثار وطبيعة تأثيرها عليه، وبالتالي التوصل إلى دور سعر الصرف في المساهمة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ولتحقيق هدف الدراسة قام الباحث بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول: فخصص الفصل الأول للجوانب النظرية المتعلقة بموضوع سعر الصرف وأنواعه وأنظمته ونظريات تحديده.

في حين تناول الفصل الثاني من الدراسة تحليلاً لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية في سورية خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠١٠).

أما في الفصل الثالث فقام الباحث باستعراض منهجية الدراسة والنتائج القياسية التي تم الحصول عليها من النماذج القياسية المقدر، وذلك باستخدام برنامج (e views8) الإحصائي الحديث في دراسة العلاقة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية محل الدراسة، والتعرف على خصائصها الإحصائية من خلال استخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط، وذلك بالاستعانة بمعاملات الانحدار الذاتي التي تكمن أهمية استخدامها في التخلص من مشاكل الانحدار الخطي وبالتحديد مشكلة الانحدار الذاتي. وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

وجود علاقة عكسية بين التغيرات والتقلبات في سعر الصرف الاسمي والنتاج المحلي الإجمالي وإجمالي الصادرات ومعدلات التضخم ومؤشر الاستقرار الاقتصادي معظم فترات الدراسة، ووجود علاقة طردية بين تلك التغيرات والتقلبات في سعر الصرف ومعدلات البطالة خلال معظم سنوات الدراسة وتناوبت العلاقة بين طردية وعكسية بالنسبة للواردات.

الكلمات المفتاحية: سعر الصرف، الناتج المحلي الإجمالي، ميزان المدفوعات، التضخم، البطالة، الاستقرار الاقتصادي، تقلبات (تذبذبات) سعر الصرف.

مقدمة :

إن تحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدولة هو من أهم الأهداف التي تسعى كل الدول إلى تحقيقها رغم اختلاف الأسس التي تقوم عليها تنظيماتها الاقتصادية. وبالتالي تحقيق العمالة الكاملة في الحدود الدنيا للتضخم، والتوصل إلى إنتاج أكبر قدر ممكن من الناتج المادي أو الدخل القومي الحقيقي، واستغلال أعلى للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي، وفي ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ومنع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة لطلب فجائي زائد عن العمالة الكاملة، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلي.

وقد ازدادت هذه الأهمية للاستقرار الاقتصادي بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى (١٩٢٩ - ١٩٣٣) التي عصفت بالمنظومة الرأسمالية، والتي تساقطت معها المسلمات الكلاسيكية كاستحالة وجود بطالة دائمة، وآلية عمل اليد الخفية حيث أدى ذلك إلى ظهور العديد من المدارس الاقتصادية والتي اختلفت في نظرتها للأزمة. فالكينزيون أعطوا دوراً كبيراً للسياسة المالية المرنة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، أما ميلتون فريدمان فرأى أن إتباع سياسة النمو النقدي الثابتة كفيلة بتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

ويرى بعض الاقتصاديين بعدم جدوى كل من السياستين النقدية والمالية، لذا فهم يدافعون عن السياسة الداخلية والتي تُصمم للحد من ارتفاعات الأسعار والأجور، واقتصاديون آخرون يدافعون عن دور سعر الصرف في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية المتمثلة بتحقيق التوازن الداخلي والخارجي.

وأما بالنسبة للأخيرة فهي تعتبر من أهم المتغيرات الاقتصادية حيث تعكس تحركاته في معظم الحالات مدى جودة الأداء الاقتصادي الداخلي والخارجي معاً، فتحديد سعر الصرف يعتبر أمراً جوهرياً في أي اقتصاد حيث يؤثر في كافة فروع الاقتصاد كما يعتبر العنصر المحوري في اقتصاد مالية الدولة، لما يكتسبه من أهمية بالغة في تعديل ميزان المدفوعات للبلاد السائرة نحو النمو والتي تتميز بوجود عجز هيكلية مزمن تبعاً للسياسات الاقتصادية الكلية في مجال التنمية المتبعة.

فسعر الصرف كان وما زال موضع جدل بين نظريات الفكر الاقتصادي، حيث تتعدد النظريات الاقتصادية التي تفسر كيفية تحديده والعوامل المؤثرة فيه. وبقيت أنظمتها المختلفة محل نقاش عن أفضلية نظام من غيره، بالرغم من توجه كثير من الاقتصاديات العالمية نحو تعويم أسعار صرف عملاتها الوطنية.

كما وتعد أسعار الصرف واحداً من المؤشرات الاقتصادية المعبرة عن متانة الاقتصاد لأية دولة سواء أكانت من الدول المتقدمة أم الدول النامية، حيث أنها تؤثر على معظم المؤشرات الاقتصادية ومنها البطالة ومستويات الدخل الفردي وميزان المدفوعات وغيرها.

ويهدف هذا البحث إلى إثبات وجود علاقة قوية بين سعر الصرف وأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد السوري خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠١٠).

وذلك من خلال التركيز على دراسة الآثار التي تحدثها التغيرات التي تطرأ على سعر الصرف في التأثير على الاستقرار الاقتصادي من جهة، و دراسة العلاقة بين تقلبات (تذبذبات) سعر الصرف وأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة بالنواتج المحلي الإجمالي والتضخم والبطالة وميزان المدفوعات من جهة ثانية. وبالتالي معرفة فيما إذا كان يلعب تحديد سعر الصرف وتقلباته دوراً ايجابياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي أم لا.

تتناول الدراسة في الفصل الأول مفهوم سعر الصرف وصيغه وأنظمتها المتمثلة بنظام الصرف الثابت ونظام الصرف العائم ونظام الصرف المختلط، ومن ثم دراسة أهم النظريات المفسرة له في الفكر الاقتصادي والمتمثلة بـ: نظرية تعادل القوة الشرائية، والنظرية النقدية، ونظرية تعادل أسعار الفائدة ونظرية الأرصدة.

تنتقل الدراسة في الفصل الثاني إلى القيام بتحليل لأهم المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد السوري بين عامي ١٩٩٠ و عام ٢٠١٠ وبعد ذلك القيام ببناء مؤشر للاستقرار الاقتصادي في سورية.

وأخيراً تذهب الدراسة في الفصل الثالث إلى قياس أثر تحديد سعر الصرف على الاستقرار الاقتصادي من خلال تحديد أثره على المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة بميزان المدفوعات، والتضخم، والبطالة، والنواتج المحلي الإجمالي الحقيقي.

وبعد ذلك قياس أثر تذبذبات سعر الصرف على تلك المتغيرات .

أهمية البحث:

تكمن أهمية هذا البحث في دراسة سعر الصرف وطرق تحديده، بالإضافة إلى تحليل واقع الاقتصاد السوري خلال العقدين الماضيين من خلال تحليل أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية. ومن ثم استطلاع أفق التأثير الذي تحدثه التغيرات والتقلبات التي تطرأ على مستوى سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية وتأثيره عليها.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى توضيح أشكال ونظريات سعر الصرف، وإلى استقصاء دوره في التأثير على الاستقرار الاقتصادي في سورية. وذلك من خلال تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية وتحليل تأثير تحديد سعر الصرف عليها من ناحية، وتحليل أثر تقلبات (تذبذب) سعر الصرف عليها من ناحية ثانية.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في الوقوف على الجانب النظري لسعر الصرف والنظريات المحددة له، وتحليل واقع الاقتصاد السوري من خلال تحليل أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية ضمن الفترة الممتدة من عام (١٩٩٠ - ٢٠١٠) ومن ثم القيام بدراسة العلاقة بينهما وذلك للتوصل إلى الإجابة على التساؤل التالي:

- ١- هل يلعب تحديد سعر الصرف دوراً إيجابياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية؟
- ٢- هل يلعب تقلب (تذبذب) سعر الصرف دوراً إيجابياً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية؟

فرضيات البحث:

- ١- إن انخفاض سعر الصرف يلعب دوراً إيجابياً في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي.
- ٢- هناك علاقة عكسية بين تغيرات سعر الصرف الاسمي لليرة السورية مقابل الدولار ومعدلات التضخم في سورية.
- ٣- لانخفاض سعر الصرف الاسمي لليرة السورية تأثير إيجابي على الصادرات والواردات السورية.
- ٤- تؤثر تذبذبات (volatility) سعر الصرف بشكل سلبي على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية.
- ٥- إن الحفاظ على استقرار سعر الصرف، ودعم قيمة العملة الوطنية، يلعب دوراً إيجابياً وهاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية.

منهج البحث:

سوف نعتمد في دراسة البحث على :

- المنهج الوصفي من خلال عرض للمفاهيم والنظم والنظريات التي تخص سعر الصرف وكذلك تحليل الاقتصاد السوري خلال فترة زمنية معينة.
- الأسلوب الاستقرائي من خلال دراسة سعر الصرف و تحليل الوضع الاقتصادي عن طريق دراسة أهم المؤشرات الاقتصادية ثم الانتقال إلى معرفة الأثر الذي يحدثه التغيير في سعر لصرف على تلك المؤشرات.
- الأسلوب القياسي من خلال نماذج رياضية لمعرفة درجة الارتباط بين محددات سعر الصرف وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

شملت فترة الدراسة الفترة الممتدة من عام ١٩٩٠ - ٢٠١٠

الدراسات السابقة:

١- سياسة سعر الصرف في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي "رسالة ماجستير، إعداد فؤاد محمود علي.

وتوصلت الدراسة إلى أن سياسة سعر الصرف أثبتت فعاليتها في الماضي في ضبط معدلات التضخم حيث كان لسعر الصرف ارتباط قوي بالتضخم. وان إتباع سياسة تخفيض سعر صرف الليرة السورية لم تحقق الغاية المرجوة منها خلال العقدين الأخيرين، ولم تسهم في نمو الصادرات السورية بسبب ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي. كما توصلت إلى أن توحيد سعر صرف الليرة السورية هو عامل قوة لليرة السورية ويعزز ثقة المتعاملين بها. وان سياسة ربط الليرة السورية بسلة عملات تعكس هيكلية التجارة الخارجية وتساعد في تحديد القيمة الفعلية لليرة السورية وتمثل الخيار الأمثل للسياسة النقدية في ظل ضعف المؤشرات الاقتصادية الراهنة.

٢- السياسة النقدية في سورية وأثرها في نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٠) أطروحة دكتوراه للباحث محمد صالح جمعة، إشراف الدكتور خالد الحريري، جامعة دمشق.

تناولت الأطروحة السياسة النقدية من حيث مفهومها وطبيعتها وتطورها في سورية كما تناولت اثر السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي. وما هي مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي وأخيرا دراسة الآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن السياسة النقدية.

٣- سياسة أسعار الصرف في الجمهورية العربية السورية. رسالة ماجستير، إعداد صلاح الدين حامد، جامعة دمشق ١٩٩٦، إشراف د.الياس نجمة

تناولت الدراسة سياسات أسعار الصرف في الجمهورية العربية السورية وارتباطها بالعملات الأجنبية المختلفة وسياسات تعدد أسعار الصرف وعوامل انخفاض القيمة الخارجية لليرة السورية.

٤- أثر التطورات النقدية على ميزان المدفوعات في سورية (٢٠٠٠-٢٠٠٦)، رسالة ماجستير، إعداد أيهم محمد حميدي، إشراف مدين علي، جامعة دمشق ٢٠٠٩

وأهم ما توصل إليه :

إن السياسات النقدية التي تتبعها سورية منذ عدة سنوات لها انعكاسات مباشرة وغير مباشرة على حساب ميزان المدفوعات ويترتب عليها انعكاسات مستقبلية على ميزان المدفوعات كما إن ذا الأخير يوفر مجالاً حقيقياً لتكيف عرض النقد مع الطلب عليه.

الجديد الذي تقدمه الدراسة :

هو تحليل أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية بين عامي ١٩٩٠ - ٢٠١٠ التي تعتبر مؤشراً هاماً في معرفة الوضع الاقتصادي، والقيام ببناء مؤشر للاستقرار الاقتصادي. وبعد ذلك القيام بدراسة أثر تحديد سعر الصرف على أهم المتغيرات الاقتصادية، ومن ثم دراسة اثر تقلبات (تذبذب) سعر الصرف على هذه المتغيرات.

الفصل الأول : مفهوم سعر الصرف وأشكاله

المبحث الأول : مفهوم سعر الصرف وأشكاله

أولاً: مفهوم سعر الصرف

ثانياً: أشكال سعر الصرف

المبحث الثاني : نظريات سعر الصرف

٥- نظرية تعادل القوة الشرائية

٦- نظرية تعادل أسعار الفائدة

٧- النظرية النقدية

٨- نظرية ميزان المدفوعات(الأرصدة)

المبحث الثالث : نظم سعر الصرف

١- نظام الصرف الثابت

٢- نظام الصرف المرن

٣- نظام الرقابة على الصرف

٤- تطور نظام سعر الصرف في سورية

الفصل الأول : مفهوم أسعار الصرف وأشكاله

ظهر سعر الصرف كأداة لربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي، ففي حين تتم تسوية المبادلات وعمليات التجارة ضمن الدولة الواحدة بالعملة المحلية، يجري التبادل مع الدول الأخرى بعملات مختلفة، وهذا أدى إلى ضرورة إيجاد آلية يتم بناءً عليها حساب القيمة التبادلية للعمات المختلفة، وتحويلها فيما بينها أثناء قيام المعاملات الاقتصادية والمالية والتجارية بين هذه الدول.

ويعتبر سعر الصرف عنصراً مؤثراً في العلاقات الاقتصادية الدولية ويلعب دوراً هاماً على مستوى النشاط الاقتصادي سواء في الإنتاج والتصدير والاستيراد والاستثمار وغيرها، وبالتالي يؤثر على مقدرة الاقتصاد التنافسية في معدلات النمو وفي وضعية ميزان المدفوعات ومعدلات التضخم... الخ.

ولقد واكب التطورات الاقتصادية العالمية تطوراً ملحوظاً في أنظمة الصرف من التثبيت إلى المرونة، وفي النظريات المفسرة له، والعوامل المؤثرة عليه على المدى القريب والبعيد.

ونقوم في هذا الفصل بالتعرف على مفهوم سعر الصرف وأشكاله، من ثم دراسة أهم النظريات التي فسرت سعر الصرف والعوامل المؤثرة فيه على المدى الطويل والقصير، وبعد ذلك دراسة أنظمة الصرف المتعاقبة خلال الزمن، ومن ثم نتعرف على نظام الصرف المتبع في سورية خلال مراحل تطور نظامها النقدي.

المبحث الأول : مفهوم سعر الصرف وأشكاله

أولاً : مفهوم سعر الصرف

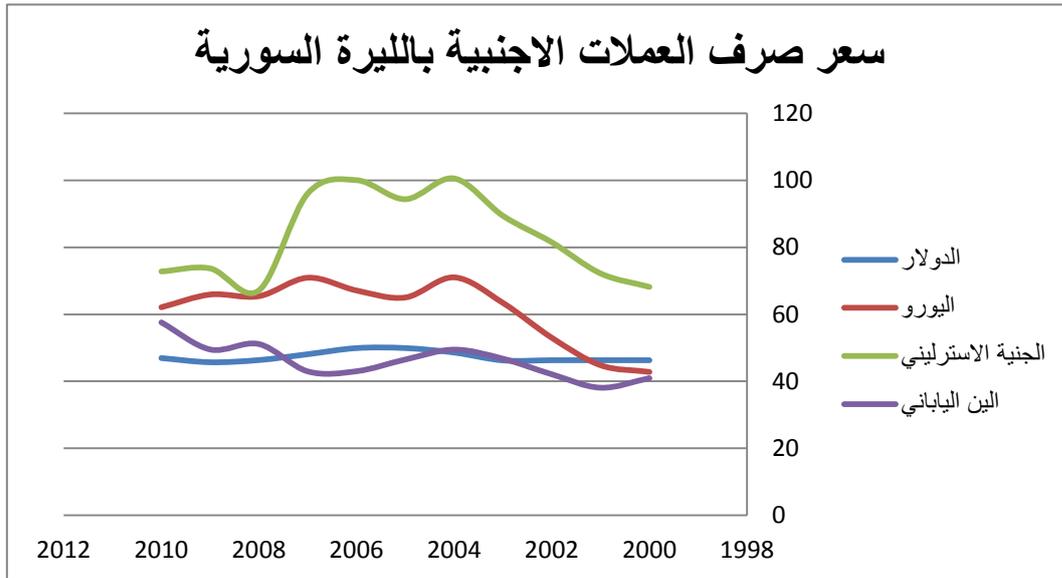
ظهرت النقود نتيجة للتطور الطويل في العلاقات الاقتصادية للأفراد والجماعات وتُعرّف على أنها وسيلة للتبادل، ومخزن للقيمة، ومقياس تقوم على أساسه السلع والخدمات^١، وذلك في إطار التعامل ضمن الدولة الواحدة التي تستخدم عملة واحدة، أما عند قيام الدولة بالتعامل مع العالم الخارجي فإن ذلك يترتب عليه تغيير عملتها مع عملات شركائها التجاريين، وبالتالي تظهر مشكلة حساب القيمة التبادلية لعملة الدولة وهذا أدى إلى قيام عامل اقتصادي جديد هو سعر الصرف نجم عن التجارة بين هذه الدول.

ويقصد بسعر الصرف ذلك المعدل الذي يتم على أساسه تبادل عملة دولة ما ببقية عملات دول العالم^٢، وبعبارة أخرى عدد الوحدات من عملة معينة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من عملة أخرى.

وبالتالي يمكن القول أن سعر الصرف لعملة ما هو عبارة عن سعر إحدى العملات بدلالة عملة أخرى والذي يتم على أساسه المبادلة.

ويبين الشكل التالي رقم (١) سعر صرف العملات الأجنبية بالليرات السورية.

شكل رقم (١)



وهناك طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر.

أما التسعير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وهناك قلة من الدول التي تستعمل هذا النوع من التسعير كبريطانيا في مركزها المالي في لندن.

^١ رزق، ميرندا زغلول، (٢٠٠٨)، "النقود والبنوك"، ط ١، ٢٠٠٣، جامعة بنما، كلية التجارة، ص ٢٠.
^٢ عبد العظيم، حمدي، (١٩٨٧)، "سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة"، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، ص ٣٠.

وأما التسعير غير المباشر فهو عدد الوحدات من العملة الوطنية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك سورية. ويعتبر سعر الصرف المرآة التي تعبر عن مركز الدولة المالي في تعاملاتها مع العالم الخارجي في حالة تركه حراً دون قيود^١.

وفي الوقت الحاضر تسعى الاقتصاديات العالمية إلى تحقيق الاستقرار النقدي لما له من دور هام في دفع الحركة الاقتصادية وفي تجنب الاقتصاد الآثار السلبية للتغيرات التي تعصف به، ويعتمد هذا الاستقرار النقدي بشكل رئيسي على استقرار سعر الصرف فإذا كان هذا السعر يتسم بالواقعية فإنه يخدم الأهداف الاقتصادية التي تتطلع الدولة لتحقيقها، ويسهم في تحسن وضع الحساب الجاري لميزان المدفوعات والاستمرار في تعزيز احتياطات الدولة من العملات الأجنبية اللازمة لإدارة سعر الصرف إلى جانب دوره في تجنب الاقتصاد الوطني للضغوط التضخمية، بالإضافة إلى أن تغييره يؤثر على أسعار السلع الدولية المتاجر بها مقارنة بالسلع المحلية.

ونتيجةً لاختلاف أسعار هذه السلع بين الدول واختلاف معدلات التضخم أصبح ينظر بشكل رئيسي إلى قدرة أسعار الصرف على تنفيذ المعاملات الدولية وليس على تسمية السعر الرسمي المعلن في الدولة والذي تشتري وتباع به هذه السلع، وتبعاً لذلك ظهرت أشكال مختلفة لأسعار الصرف.

ثانياً : أشكال سعر الصرف

١- سعر الصرف الاسمي:

يعرّف سعر الصرف الاسمي الثنائي على أنه سعر عملة أجنبية بدلالة وحدات عملة محلية. كما يمكن تعريفه على أنه سعر العملة المحلية بدلالة وحدات العملة الأجنبية^٢.

وهو سعر عملة ما يُحدد عن طريق اللقاء بين العرض والطلب في سوق الصرف، وتكون العلاقة ثنائية إذا تم التبادل مع عملة واحدة فقط^٣.

وتقوم السلطات النقدية بتحديد هذا السعر كسعر رسمي لعملتها مقابل العملات الأخرى وفق ما يتناسب مع ظروفها وسياساتها الاقتصادية عن طريق وضع قوانين للصرف.

وهذا السعر لا يأخذ بعين الاعتبار القوة الشرائية للعملة من السلع والخدمات بين البلدين ولذلك لا يحظى باهتمام كبير لدى الاقتصاديين. ففي حالة التسعير غير المباشر فإننا نعبر عن سعر العملة الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية ونرمز له بالرمز (E)، ويتغير هذا السعر يومياً وتسمى التغيرات التي تطرأ عليه تدهوراً أو تحسناً.

وباستخدام طريقة التسعير غير المباشر فإن التحسن يعني انخفاض سعر الصرف الاسمي والتدهور يعني ارتفاع سعر الصرف الاسمي (E)^١. كما يمكن له أن يأخذ منحني مغاير لمستواه الحالي في الأجل الطويل كما يمكن له أن يتذبذب بشدة.

^١ المرجع السابق، ص ٣١.

^٢ بلقاسم، العباس. (٢٠٠٣). "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، ص ١.

^٣ طارق، شوقي. (٢٠٠٩). "أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ص ٢٠.

ويلاحظ أن سعر الصرف الاسمي غير قادر على قياس القيمة الحقيقية للعملة نتيجة للتغيرات والتغيرات في معدلات الفائدة ومستويات الأسعار في الدولة بالإضافة إلى سلوكيات المتعاملين في سوق الصرف الناجمة عن العوامل النفسية. ومن هنا ظهر مفهوم جديد لسعر الصرف هو سعر الصرف الحقيقي الذي يجمع في اعتباره تقلبات سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم بإدخال تعديلات مناسبة^١.

٢- سعر الصرف الحقيقي:

ويقصد بسعر الصرف الحقيقي التحركات في سعر الصرف الاسمي معدلة بنسبة التضخم في بلدين مختلفين، فتعديل أسعار الصرف الاسمية بمعدلات التضخم يعطينا مؤشر حقيقي على القوة الشرائية لأسعار صرف العملات وبالتالي العدد الحقيقي من السلع والخدمات الأجنبية الممكن شراؤه بوحدة واحدة من النقد المحلي.

فعلى فرض أن مستوى الأسعار في البلد المحلي هو (P) وفي البلد الأجنبي (P*) و سعر الصرف الاسمي (E)، فإن سعر الصرف الحقيقي يعرف من خلال المعادلة التالية^٢:

$$\varepsilon = \frac{EP^*}{P}$$

حيث أن (ε) يعكس الأسعار الأجنبية بدلالة الأسعار المحلية.

إن ارتفاع مؤشر سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى ضعف القدرة التنافسية للسلع المصدرة من حيث الأسعار، وعلى العكس فإن انخفاض مؤشر سعر الصرف الحقيقي يشكل عاملاً إيجابياً ويؤدي إلى رفع القدرة التنافسية للصادرات، وبالتالي تظهر أهميته بالنسبة لميزان المدفوعات من ناحية، ومن قدرته على التعبير عن مستوى القدرة التنافسية لأسعار سلع الدولة في السوق العالمي من ناحية ثانية.

مثال: بلغ سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي (١٩,٣١) ل.س سنة ١٩٩٠. وانخفض هذا السعر عبر الزمن ليصل إلى (٤٦,٥١) ل.س سنة ٢٠١٠، كما تم في نفس الفترة ارتفاع مؤشر أسعار الاستهلاك ١٩,٤ في عام ١٩٩٠ إلى (٤,٤) في عام ٢٠١٠ في سورية ومن ٥,٤ في عام ١٩٩٠ إلى ١,٦ في عام ٢٠١٠ في الولايات المتحدة الأمريكية وبالتالي يكون سعر الصرف الحقيقي ما بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٠ كالتالي:

$$\varepsilon = \frac{EP^*}{P}$$

$$\varepsilon_{1990} = \frac{19.31 * 5.4}{19.4} = 5.37$$

$$\varepsilon_{2010} = \frac{46.51 * 1.6}{4.4} = 6.34$$

ومنه نرى أن سعر الصرف قد مر من ٥,٣٧ إلى ٦,٣٤ أي تخفيض حقيقي وهو أكبر من التخفيض الاسمي.

^١ بلقاسم العباس، (٢٠٠٣)، "سياسات أسعار الصرف"، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، مرجع سبق ذكره.
^٢ عناني، السعيد. (٢٠٠٦)، "آثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهةها"، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر، ص ١١.
^٣ بلقاسم العباس، (٢٠٠٣)، "سياسات أسعار الصرف" سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٢.

وهناك عدة مقاييس إحصائية لحساب سعر الصرف الحقيقي كالمقياس المعتمد على مؤشر أسعار الاستهلاك، ومقياس السعر النسبي للسلع القابلة للتجارة P^T والسلع غير القابلة للتجارة P^N ، ومقياس قيمة الأجور النسبية والمحسوبة بالدولار والذي يستخدم لنقادي مشكلة المؤشرات النسبية التي تتغير من دولة لأخرى^١.

٣- سعر الصرف الاسمي الفعال:

تشهد أسواق الصرف في بعض الأحيان ارتفاعاً في قيمة العملة المحلية مقابل إحدى العملات الأجنبية، وفي نفس الوقت تسجل انخفاضاً مقابل عملات أجنبية أخرى، وبناءً على ذلك يختلف مستوى الأهمية التجارية للدولة مع الدول الأخرى حيث تكون التغيرات في قيمة العملة المحلية مقابل الشركاء التجاريين الرئيسيين أكثر أهمية من تلك التي تحدث مع الشركاء التجاريين الأقل أهمية، ولهذا السبب تم تطوير ما يعرف بالرقم القياسي لأسعار الصرف الاسمية الفعالة.

وهو سعر صرف يحسب بحسب الاعتماد على المتوسط المرجح لأسعار الصرف لدولة ما مقارنة بعملات مختلف شركائها التجاريين^٢. وحتى يعكس هذا السعر الأهمية النسبية لكل شريك يتم إدخال الشركاء التجاريين الرئيسيين للدول لحساب هذا المتوسط.

وقد يختلف هذا المؤشر من حيث القيمة والمحتوى وهذا يعتمد على عدة عوامل منها كيفية احتساب المتوسط وتحديد الشركاء التجاريين وتحديد الأوزان المعتمدة لكل شريك واختيار سنة الأساس. وفي حال تم تعديله بمعدل التضخم في الاقتصاد المحلي واقتصاديات الشركاء التجاريين يتم الوصول إلى مفهوم جديد لسعر الصرف وهو سعر الصرف الحقيقي الفعال.

٤- سعر الصرف الحقيقي الفعال:

وهو المتوسط الهندسي المثقل لسعر الصرف الحقيقي للعملة الوطنية ما بين الدول المتعاملة تجارياً^٣. وبالتالي فهو يقيس متوسط موزون لاختلاف القوة الشرائية للعملة المحلية بالمقارنة بفترة أساس مختارة. ويمكن احتساب مؤشر سعر الصرف الحقيقي الفعال لليرة السورية (مثلاً) بضرب أسعار الصرف الاسمية الفعالة لليرة السورية من خلال المعادلة التالية^٤:

$$E_{xr} = E_{xn}(P^d / P^f)$$

حيث:

E_{xr} : سعر الصرف الحقيقي الفعال لليرة السورية. E_{xn} : سعر الصرف الاسمي الفعال لليرة السورية.
 P^d : الرقم القياسي لأسعار الدولة المحلية. P^f : الرقم القياسي لأسعار الشركاء التجاريين الرئيسيين.

^١ المرجع السابق.

^٢ طارق، شوقي. (٢٠٠٩)، "أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠.

^٣ بلقاسم العباس، (٢٠٠٣)، "سياسات أسعار الصرف" سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٣.

^٤ العروق، حنان، (٢٠٠٥)، "سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي"، رسالة ماجستير، جامعة منتوري، قسنطينة، ص ٦٣.

كما يمكن حسابه عن طريق المعادلة اللوغاريتمية التالية^١:

$$E_{xr} = E_{xn} - (P^f - P^d)$$

$$E_{xn} = \sum_{i=1}^n w(i) \cdot e(i)$$

$$P^f = \sum_{i=1}^n w(i) \cdot P^f(i)$$

حيث:

$W(i)$: أُنقال التجارة الخارجية الثنائية. $e(i)$: أسعار الصرف الاسمية الثنائية.

$P^f(i)$: مستوى سعر الدولة (i) التي يتاجر معها.

والهدف الأساسي من حساب سعر الصرف الفعالي الحقيقي هو قياس التغيرات في درجة منافسة أسعار سلع الدولة المحلية مقارنة بأسعار سلع شركائها التجاريين، فعندما يزداد سعر الصرف الحقيقي الفعالي فإن المركز التنافسي للدولة المحلية يتراجع، ويعود ذلك إلى ارتفاع معدل التضخم في هذه الدولة بدرجة أكبر من ارتفاع معدلات التضخم في بلدان الشركاء التجاريين لها.

ويتوقع أن يؤدي هذا التدهور في أسعار الصرف الحقيقية إلى زيادة حجم مستوردات الدولة المحلية وانخفاض حجم صادراتها وبالتالي تدهور ميزانها التجاري ومن هنا فإن مؤشر سعر الصرف الحقيقي أداة مهمة للسلطات النقدية لتوقع الضغوط التنافسية أو التصاعدية على ميزان مدفوعات الدولة أو على عملتها، كما أنه مؤشر على رغبة القطاعات الاقتصادية بإنتاج سلع للتصدير.

٥- **سعر الصرف الموازي**: هو السعر الذي يتحدد من خلال التلاقي الحر بين العرض والطلب على العملات الأجنبية القابلة للتحويل، ويتحدد في سوق لا يخضع لأي قوانين.

٦- **سعر الصرف المتوازن**:

وهو عبارة عن السعر الذي تتساوى عنده الكمية المعروضة من عملة ما مع الكمية المطلوبة منها بصرف النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية^٢.

وهو ليس بالضرورة السعر السائد في السوق نفسها، إنما هو مؤشر يعكس عوامل ذات أبعاد مختلفة عادة ما تكون متوسطة أو طويلة الأجل في حين أن سعر السوق يعكس آخر التطورات الاقتصادية التي تصل إلى الأسواق مباشرة. ويرتبط التوازن في سوق الصرف بمدى الدور الذي تلعبه سياسة سعر الصرف في إطار السياسة الاقتصادية للدولة والتي تتأثر بدورها بالخصائص الهيكلية للاقتصاد.

^١ بلقاسم العباس، (٢٠٠٣)، "سياسات أسعار الصرف" سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، مرجع سبق ذكره، ص ٣.

^٢ عيد العظيم، حمدي، (١٩٨٧)، "سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة"، مرجع سبق ذكره، ص ٣١.

ففي البلدان المتقدمة يكون استقرار النمو ومعدلات التضخم من أهم أهداف سياسة سعر الصرف وبالمقابل تسعى أغلب الدول النامية وخاصة الدول ذات المديونية العالية إلى الحفاظ على وضع ميزان مدفوعاتها بالرغم من أن أقلية منها اتخذت هدف تقليص التضخم كهدف رئيسي إلى جانب الحفاظ على وضع ميزان المدفوعات، ومن هنا يظهر أن مبدأ توازن سعر الصرف هو مبدأ نسبي ويختلف من دولة لأخرى ومن اقتصاد لآخر.

ومن أجل تحديد سعر الصرف التوازني يوجد عدة أبعاد تلجأ الدول إليها لمعرفة سعر الصرف الذي يلائم عملتها وهذه الأبعاد هي¹:

• البعد الزمني:

اعتماداً على البعد الزمني هناك أسلوبين للتوازن في سعر الصرف وهما التوازن الساكن والتوازن المتحرك. فالتوازن الساكن يفترض أن توازن سعر الصرف سيبقى ثابتاً وأن التقلبات فيه ناتجة عن الدورة الاقتصادية والصدمات الداخلية منها والخارجية، وأن هذه التقلبات بمثابة انحرافات عن التوازن يتوقع أن تزول بعد فترة ليعود سعر الصرف إلى توازنه.

أما التوازن المتحرك فيقر بأثر الصدمات الهيكلية التي تصيب الاقتصاد مثل ارتفاع الإنتاجية، وتدهور شروط التبادل التجاري والإصلاحات الضريبية الهيكلية على تحرك توازن سعر الصرف.

ويتمثل الفرق بين الأسلوبين في أن الأسلوب الأول ينظر إلى التطورات في الاقتصاد على أنها مؤقتة ولن تستمر، وبالتالي لا يتوقع تغير في سعر الصرف التوازني على المدى البعيد.

أما الأسلوب الثاني فينظر إلى المستقبل وإلى التطورات الهيكلية والعامّة التي ستحرك التوازن في أسعار الصرف استجابة لهذه التطورات، ولهذا ستتغير أسعار الصرف تبعاً لهذه التطورات وعلى المدى البعيد.

• تعدد الشركاء التجاريين:

تلجأ السلطات النقدية إلى الأخذ بهذا البعد نتيجة تعامل الدولة مع مجموعة من الدول (الشركاء التجاريين لها) وقيامها بقياس سعر عملتها مقابل أسعار صرف عملات دول الشركاء التجاريين الرئيسيين لها.

و هذا البعد يزيد من صعوبة قياس سعر الصرف التوازني نتيجة اختلاف إدراج المتغيرات ذات الأثر في عملية التقدير وإمكانية ترابط المتغيرات ببعضها.

ويقاس سعر الصرف التوازني هنا بسعر الصرف الفعلي والذي هو متوسط موزون (مرجح) لعدد من أسعار الصرف الثنائية، وهذا يعني أن سعر التوازن يأخذ بمبدأ تعدد الأطراف التجارية ويتحدد اعتماداً على التحركات في أسعار صرف هؤلاء الشركاء التجاريين.

¹ الصادق، علي توفيق وآخرون، (١٩٩٧)، "سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، أبو ظبي، ص ٢٥-٢٧.

• الفارق في الأسعار:

ويعتمد هذا البعد على سعر الصرف الحقيقي، وبالتالي الأخذ بالاعتبار التضخم بين الاقتصاد المحلي والاقتصاد الأجنبي في تحديد سعر الصرف التوازني. وهذا المقياس هام لأنه يستخدم كمعيار لقياس القدرة التنافسية النسبية للاقتصاد المحلي مقارنة بالخارج وذلك من حيث العرض، والطلب على السلع، ورأس المال المحلي والعالمي وبالتالي فإن هذا البعد يأخذ ما يوفره سعر الصرف الحقيقي للعملة من مزايا وما يحمل من صعوبات أو انتقادات.

١-٦ تحديد سعر الصرف التوازني^١:

يوجد عدة أساليب لتحديد سعر الصرف التوازني منها:

١ - أسلوب تعادل القوة الشرائية:

وهو من أبسط النماذج المتبعة في تحديد سعر الصرف التوازني وينص على أن سعر الصرف متناسب مع السعر النسبي المحلي والخارجي. وبناءً على ذلك فإن الفرق بين الأسعار المحلية والدولية هو السبب الرئيسي في تذبذب سعر الصرف، وبالتالي يمكن تعريف سعر الصرف التوازني بالنسبة لسعر صرف توازني في سنة الأساس كمايلي:

$$e^*(PPP) = e_0^* \frac{P^d/P_0^d}{P^{\$/P_0^{\$}}$$

حيث أن :

P_0^d : الأسعار المحلية في سنة الأساس. $P_0^{\$}$: الأسعار الأجنبية في سنة الأساس.

e_0^* : سعر الصرف الحقيقي في سنة الأساس. والذي يتحدد عندما يكون ميزان المدفوعات متوازناً أو عند مستوى اختلال طويل الأجل.

ويتبين من ذلك أن سعر الصرف الحقيقي يقيس الانحراف عن سعر الصرف التوازني، فعندما يكون سعر الصرف المتوازن منخفضاً يكون سعر الصرف الاسمي منخفضاً تحت المستوى التوازني ويحدث ذلك عندما يكون التضخم المحلي مرتفعاً وتخفيض العملة غير كاف لتصحيح الاختلال.

وهو لا يأخذ بالصدمات الحقيقية والاسمية التي تؤدي إلى تعديل سعر الصرف كتدفقات رأس المال.

^١ بلقاسم العباس، (٢٠٠٣)، "سياسات أسعار الصرف" سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، مرجع سبق ذكره، ص.

٢ - أسلوب توازن الاقتصاد الكلي^١ :

يتم النظر إلى سعر الصرف على أنه ظاهرة نقدية وحقيقية والتغيرات التي تطرأ عليه تعكس أثر عدة عوامل كتدهور التبادل التجاري، والتطورات الهيكلية للسياسة المالية، والمتغيرات الهيكلية من تطورات الميزة النسبية وعوامل أخرى على المدى الطويل. ويتم تحديد سعر الصرف التوازني من خلال قياس التوازن الداخلي والخارجي أولاً ثم قياس أثر سعر الصرف التوازني المقابل لهما.

ويمكن أن يتم قياس التوازن الداخلي على أساس معدلات البطالة والتضخم، أما التوازن الخارجي فهناك الأسلوب الضيق الناتج عن التوازن المطلق في الحساب الجاري، والأسلوب المعتمد على الادخار والاستثمار وان التركيز على هذا الأسلوب في تحديد سعر الصرف التوازني وسعر الصرف يظهر أهمية العلاقات المتواجدة بين هذين المتغيرين ومتغيرات اقتصادية واجتماعية أخرى.

٦-٢ قياس سعر الصرف التوازني وفق أسلوب توازن الاقتصاد الكلي:

تتشابه طريقة قياس سعر الصرف التوازني وفق أسلوب توازن الاقتصاد الكلي هنا مع أسلوب معادلة القوة الشرائية من حيث اعتمادها على سعر الصرف الحقيقي وتختلف معها من حيث طبيعة المتغيرات التي تؤثر فيها.

وهناك منهجين لقياس سعر الصرف التوازني وفق هذا الأسلوب وهما:

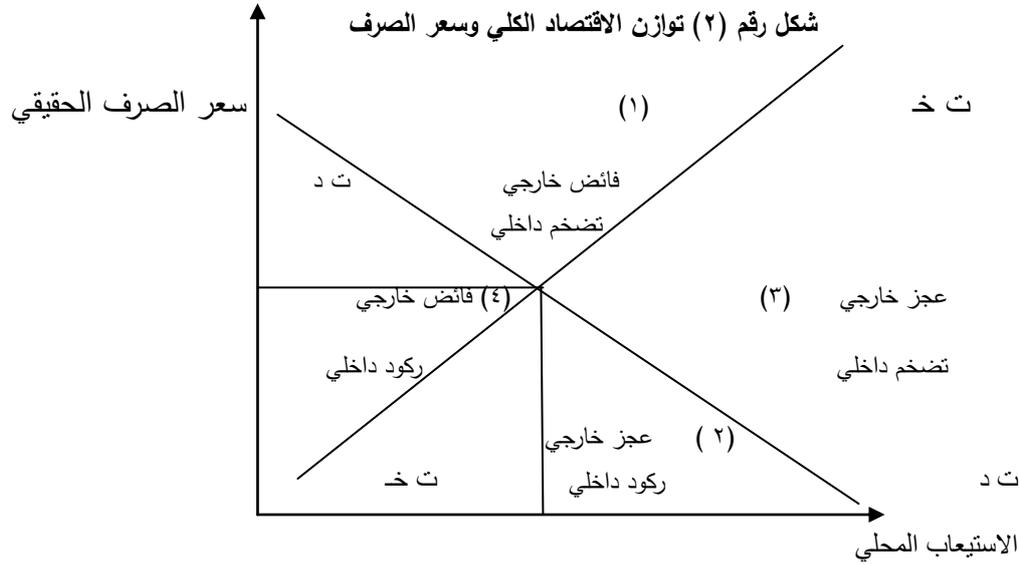
١ - طريقة التحليل الجزئي:

يتم تحديد سعر الصرف التوازني من خلال المقارنة بين الأوضاع الاقتصادية المختلفة لتحديد مقدار الانحراف، وتتمثل هذه الطريقة في العلاقة السلوكية لمنحنى التوازن الخارجي في نموذج swan للاقتصاد الكلي، وتقدير سعر الصرف التوازني في ضوء تقديرات للحساب الجاري والقطاع الداخلي. وبعد ذلك يتم مقارنة سعر التوازن المقدر مع سعر الصرف الفعلي لتقدير الانحراف عن التوازن، وبناءً على ذلك يتم إما مراجعة سعر الصرف الاسمي أو تعديل وضع الحساب الجاري بحيث يتحقق توازن الاقتصاد الكلي في ضوء سعر الصرف السائد آنذاك.

^١ الصادق، علي توفيق وآخرون، (١٩٩٧)، "سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية" سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢.

٢- طريقة التحليل المتكامل (محاكاة نموذج الاقتصاد الكلي)^١:

يحدد سعر الصرف المتوازن من خلال نموذج يعكس الأثر المتبادل بين متغيرات مختلفة ضمن علاقات اقتصادية مترابطة. ويعبر عن ذلك بالشكل رقم (٢):



المصدر : الصادق، علي توفيق وآخرون. (١٩٩٧)، "سلسلة وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، العدد الثالث، أبو ظبي، ص٤٧.

يعبر المنحنى (ت د) عن التوازن الداخلي والذي يعرف على أنه المحل الهندسي لإحداثيات سعر الصرف الحقيقي والاستيعاب المحلي، ويكون الناتج الفعلي مساوياً للناتج الممكن. ويتجه نحو الأسفل لانخفاض في سعر الصرف الحقيقي يؤدي إلى فقدان القدرة التنافسية للبلد وبالتالي زيادة الواردات وانخفاض الصادرات، وللمحافظة على الناتج عند المستوى التوازني يرتفع الاستيعاب المحلي ليمتص الفائض غير المصدر. ومن خلال الشكل رقم (٢) يتبين أن الإحداثيات إلى يمين المنحنى تشير إلى أن الناتج يزيد عن الناتج الممكن، وأن جزء من الطلب المحلي ممول من الداخل (منطقة ١)، أو ممول من الخارج (منطقة ٣).

ويشير (ت خ) إلى التوازن الخارجي ويتجه صعوداً لأن زيادة الاستيعاب المحلي تؤدي إلى زيادة عجز الحساب الجاري وبالتالي خلل التوازن الخارجي الأمر الذي يستدعي رفع سعر الصرف للحفاظ على التوازن الخارجي. وبناءً على ذلك تشير الإحداثيات إلى يمين المنحنى أن سعر الصرف الحقيقي أقل من سعر التوازن، وأن هناك عجز في الحساب الجاري، بينما تشير المنطقة إلى يسار المنحنى إلى فائض في الحساب الجاري.

^١ المرجع السابق، ص٤٧.

المبحث الثاني : نظريات سعر الصرف

١- نظرية تعادل القوة الشرائية: (PPP) purchasing power party

أول من صاغ هذه النظرية هو العالم الاقتصادي ريكاردو، ثم قام بتطويرها الاقتصادي السويدي غوستاف كاسل عام ١٩١٦م، وهي امتداد لقانون السعر الوحيد^١، والذي ينص على أن المنتجات المتماثلة يجب أن تباع بنفس السعر في البلدان المختلفة بغض النظر عن البلد المنتج لها^٢. وذلك في حالة أن الأسواق الدولية خالية من الحواجز الرسمية للتجارة (التعريفات) وتكلفة النقل.

ولقد تم اللجوء إلى نظرية تعادل القوى الشرائية لإن قانون السعر الواحد يطبق على السلع الفردية بينما نظرية تعادل القوى الشرائية تطبق على المستوى العام للأسعار المركب من سلة السلع الداخلة في التبادل^٣.

ويتمثل الأساس النظري لهذه النظرية على أن أسعار الصرف بين أي بلدين سوف تتعدل لتعكس التغيرات في مستويات السعر للبلدين^٤. أي أن أسعار الصرف في الفترة الطويلة يجب أن تكون في المستوى الذي يجعل من الممكن شراء نفس الكمية من السلع و الخدمات بالكمية المكافئة لعملة أي بلد.

ولنظرية تعادل القوة الشرائية صورتان، صورة مطلقة وصورة نسبية.

أولاً: الصورة المطلقة لنظرية تعادل القوة الشرائية:

تنص هذه النظرية على أن سعر سلعة في بلد ما يكون مساوياً لسعرها في بلد آخر مع الأخذ بعين الاعتبار تحويل قيمة العملة في البلد الثاني، وهنا يتم تحديد صرف عملة ما من خلال قسمة سعر السلعة بالعملة المحلية على سعر السلعة بالعملة الأجنبية وذلك من خلال المعادلة التالية^٥:

$$E = P/P^*$$

ومن المعادلة ينتج أن:

مؤشر الأسعار المحلية = سعر الصرف × مؤشر الأسعار الأجنبية

فإذا كانت سلعة ما تباع في الولايات المتحدة بسعر \$١٠ وتباع في سورية بسعر ٥٠٠ ل.س وأن سعر صرف الليرة مقابل الدولار \$١ = ٥٠٠ ل.س فهذا يعني أن سعر السلعة في سورية سيكون مساوياً لسعرها في الولايات المتحدة حسب المعادلة ٥٠٠ ل.س = \$١٠ × ٥٠٠ ل.س.

وقد لاقت نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة انتقادات تتمثل بصعوبة إلغاء تكاليف الحصول على المعلومات وتكاليف انتقال السلع بين الأسواق في إطار عملية المراجعة.

¹ Rogoff, K., (1996). "The Purchasing Power Parity Puzzle". Journal of Economic Literature 34, 647–668,p649.

² Hubbard, R.G., O'Brien, A.P., (2011). "Money, Banking, and the Financial System", 1 edition. ed. Prentice Hall, Boston.p232.

³ Krugman, P.R., Obstfeld, M., Melitz, M., (2011). "International Economics: Theory and Policy", 9th Edition, 9th edition. ed. Addison-Wesley, Boston, P387.

⁴ Mishkin, F.S., (2009). "Economics of Money, Banking, and Financial Markets". 9 edition. ed. Prentice Hall, P439.

^٥ محمد، علة، (٢٠٠٣)، "الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري"، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، ص٦٤.

ثانياً: الصورة النسبية لنظرية تعادل القوة الشرائية¹:

ظهرت نظرية تعادل القوة الشرائية النسبية نتيجة للانتقادات في نظرية تعادل القوة الشرائية المطلقة وتتص النظرية النسبية على أن سعر التوازن يتحقق عندما يتساوى فارق التضخم بين أسواق السلع المحلية والخارجية مع التغيير في سعر الصرف. وتوضع الصياغة الجبرية لهذه النظرية كمايلي:

$$\frac{\text{سعر الصرف الجديد}}{\text{سعر الصرف القديم}} = \frac{\text{الرقم القياسي للأسعار في الدولة المحلية}}{\text{الرقم القياسي للأسعار في الدولة الأجنبية}}$$

$$\frac{IP_D}{IP_E} = \frac{E_{t1}}{E_{t0}}$$

E_{t1} : سعر الصرف الجديد(فترة t1)

E_{t0} : سعر الصرف القديم(فترة t0)

IP_E : مؤشر الرقم القياسي للأسعار في الخارج

IP_D : مؤشر الرقم القياسي للأسعار في الداخل

فعلى فرض أن مستوى التضخم في سورية ارتفع إلى ٦% على حين أنه وصل في الولايات المتحدة إلى ٩% سنوياً فإن سعر السلعة سوف يتغير حتى تتساوى الفروق بين معدلات التضخم في كل من سورية والولايات المتحدة. فسعر السلعة في سورية يصبح ٥٣٠ ل.س، وفي الولايات المتحدة ١٠,٩ \$ ويكون سعر الصرف الجديد (سعر التعادل). وبالعودة إلى المثال يكون:

$$\frac{\text{سعر الصرف الجديد}}{50} = \frac{106}{109}$$

$$\text{ومنه سعر الصرف الجديد} = \frac{106*50}{109} = 48.62 \text{ ل.س.}$$

إن مستوى التضخم العالي في الولايات المتحدة سيؤدي إلى فقدان قدرتها على المنافسة في الأسواق العالمية وإلى زيادة وارداتها وانخفاض صادراتها وبالتالي حدوث عجز في الميزان التجاري، وبالتالي تتجه إلى تخفيض قيمة عملتها، وعلى العكس بالنسبة لسورية حيث أن انخفاض معدل التضخم بشكل نسبي مقارنة مع الولايات المتحدة سيؤدي إلى زيادة قدرتها على المنافسة وبالتالي زيادة صادراتها وانخفاض وارداتها، ومنه تحقيق ميزان المدفوعات فائضاً يؤدي إلى ارتفاع سعر صرف العملة السورية ومنه يتحقق التوازن من جديد.

¹ عثمان، مصطفى محمد، (٢٠٠٦)، أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة: دراسة مقارنة، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة، ص ٢٢.

وللوصول إلى العبارة الرياضية لهذه النظرية نعتمد مايلي¹:

$$\frac{Inf_D}{Inf_E} = \frac{E_{t1}}{E_{t0}}$$

حيث أن:

Inf_D : معدل التضخم في الدولة المحلية.

Inf_E : معدل التضخم في الدولة الأجنبية.

ومنه :

$$E_{t1} = \left(\frac{Inf_D}{Inf_E} \right) * E_{t0}$$

ويطرح (E_{t0}) من الطرفين نحصل على :

$$E_{t1} - E_{t0} = E_{t0} * \left(\frac{Inf_D}{Inf_E} \right) - E_{t0}$$

ويقسمة الطرفين على (E_{t0}) نحصل على :

$$\frac{E_{t1} - E_{t0}}{E_{t0}} = \frac{E_{t0} * (Inf_D/Inf_E) - E_{t0}}{E_{t0}}$$

ومنه:

$$\frac{E_{t1} - E_{t0}}{E_{t0}} = \frac{Inf_D}{Inf_E} - 1$$

وبالتالي يكون :

$$\left(\frac{Inf_D - Inf_E}{Inf_E} \right) = \left(\frac{E_{t1} - E_{t0}}{E_{t0}} \right)$$

وتمثل هذه العبارة الصيغة الرياضية لنظرية تعادل القوة الشرائية.

$\left(\frac{Inf_D - Inf_E}{Inf_E} \right)$: تعبر عن نسبة الفارق في التضخم بين البلدين.

$\left(\frac{E_{t1} - E_{t0}}{E_{t0}} \right)$: تعبر عن تمثّل نسبة التغير في سعر الصرف.

وبالعودة إلى المثال يكون:

$$\left(\frac{Inf_D - Inf_E}{Inf_E} \right) = \left(\frac{106 - 109}{109} \right) = -0.0276$$

$$\left(\frac{E_{t1} - E_{t0}}{E_{t0}} \right) = \left(\frac{48.62 - 50}{50} \right) = -0.276$$

¹ عناني، السعيد. (٢٠٠٦)، "أثار تقلبات سعر الصرف وتدابير المؤسسة الاقتصادية لمواجهة"، مرجع سبق ذكره، ص ٤٦.

وقد أثبتت الدراسات أهمية هذه النظرية في تحديد سعر الصرف وأنه يجب استخدامها بحذر عند قياس تخفيض أو زيادة قيمة العملة. بالإضافة إلى قدرتها على عكس الصدمات النقدية داخل الاقتصاد على الأسعار بنفس النسبة وبدون تغيير. وأدت إلى تفسير تحركات سعر الصرف في الأجل الطويل خاصة عند اختلاف معدلات التضخم السائدة في الدول بدرجة كبيرة. كما أدت دوراً في إبراز العلاقة بين مستويات الأسعار في مختلف الدول وأسعار الصرف ما بين عملاتها في ظل نظام حرية الصرف¹.

ثالثاً: العوامل المؤثرة في أسعار الصرف على المدى الطويل:

هناك أربع عوامل تؤثر على أسعار الصرف في المدى البعيد وهي²:

١- مستويات الأسعار النسبية: حيث أن ارتفاع مستوى السعر المحلي نسبة إلى مستوى السعر الأجنبي على المدى الطويل يسبب انخفاض سعر الصرف، وبالمقابل فإن انخفاض مستوى السعر المحلي نسبة إلى السعر الأجنبي يسبب ارتفاع قيمة العملة.

٢- التعريفات التجارية: إن زيادة التعريفات التجارية (الضرائب، الحصص) يسبب ارتفاع قيمة العملة المحلية على المدى الطويل، فعلى فرض أن الجمهورية العربية السورية زادت التعريفات على الفولاذ الأمريكي، فإن هذه الزيادة ستؤدي إلى زيادة الطلب على الفولاذ السوري واتجاه قيمة الليرة إلى الارتفاع.

٣- التفصيلات بالنسبة للسلع المحلية مقابل الأجنبية: إن زيادة الطلب على صادرات البلد يسبب ارتفاع قيمة العملة للبلد في المدى الطويل. وبالمقابل فإن زيادة الطلب على الواردات يسبب انخفاض قيمة العملة المحلية.

٤- الإنتاجية: على المدى الطويل البلاد التي تصبح أكثر إنتاجية بالنسبة إلى البلدان الأخرى تؤدي إلى ارتفاع قيمة عملتها. فزيادة الإنتاجية في البلد المحلي بالنسبة إلى البلدان الأخرى تؤدي إلى تخفيض أسعار السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية، وكنتيجة لذلك يرتفع الطلب على السلع المحلية بالنسبة للسلع الأجنبية، ويؤدي ذلك إلى زيادة قيمة العملة المحلية. ويوضح الجدول التالي رقم (١) العوامل المؤثرة في أسعار الصرف على المدى الطويل.

الجدول رقم (١) العوامل المؤثرة في أسعار الصرف على المدى الطويل

العامل	التغير في العامل	الاستجابة في سعر الصرف
مستوى السعر المحلي	↑	↓
التعريفات التجارية	↑	↑
الطلب على الواردات	↑	↓
الطلب على الصادرات	↑	↑
الإنتاجية	↑	↑

المصدر: Mishkin, F.S., (2009). "Economics of Money, Banking, and Financial Markets" Prentice Hall, P442.

¹ محمد، علة، (٢٠٠٣)، "الدولرة ومشاكل عدم استقرار النقد وأثر الدولار على الاقتصاد الجزائري"، مرجع سبق ذكره، ص ٦٥.

² Mishkin, F.S., (2009). "Economics of Money, Banking, and Financial Markets", 9 edition. ed. Prentice Hall, P441.

وعلى الرغم من أن نظرية PPP بشكل عام تعطي تنبؤات صحيحة حول التحركات في أسعار الصرف على المدى البعيد، إلا أنها لم تستطع تفسير التحركات في أسعار الصرف على المدى القريب وقد تعرضت لانتقادات عديدة منعها من أن تكون تفسيراً كاملاً لأسعار الصرف وأبرز هذه الانتقادات^١:

- أن القدرة التنافسية في مجال التجارة الدولية لا تتوقف على سعر السلعة فقط، وإنما يوجد عوامل أخرى هامة مثل الأذواق، القيم، العادات، المستوى الثقافي، خدمات ما بعد البيع، دقة مواعيد التسليم، ... الخ.
- على النقيض من فرضية قانون السعر الوحيد فإن تكلفة النقل والحواجز التجارية موجودة حيث أن أغلب الدول تقوم بفرض التعريفات والحصص على البضائع المستوردة وقد تكون عالية بما فيه الكفاية لمنع بعض البضائع من المتاجرة بها بين البلدان^٢.
- المنتجات قد تكون متميزة: تفترض النظرية تساوي السعر للمنتجات المتماثلة في مختلف البلدان ولكن في الحالة التي تكون فيها المنتجات متمثلة من حيث النوع ولكنها مختلفة من حيث الجودة والمزايا يؤدي إلى اختلاف السعر في البلدان المختلفة^٣.
- قد تقود الممارسات الاحتكارية في أسواق السلع مع تكلفة النقل والحواجز التجارية لإضعاف الصلة بين أسعار البضائع المتشابهة المباعة في البلدان المختلفة^٤.
- صعوبة تحديد الفترة الزمنية التي يكون فيها سعر الصرف متوازن.
- إن تقلبات سعر الصرف لا تخضع للميزان التجاري فقط وإنما لحركات رؤوس الأموال والاستثمارات الدولية الطويلة والقصيرة الأجل.
- عجزها عن إعطاء توقعات لتغيرات أسعار الصرف في الأجل القصير، إذ يعتبر حساب العمليات الجارية في ميزان المدفوعات أفضل مؤشر (في الأمد القصير) لمعرفة اتجاهات سعر الصرف، فحالة هذا الحساب تؤدي بسعر العملة إلى الارتفاع أو الانخفاض.
- تفترض أن مستوى الأسعار يحدد سعر الصرف والعكس قد يكون صحيحاً، حيث أن تدهور سعر الصرف قد يؤدي إلى تدهور الأسعار الداخلية والأزمة السورية خير مثال على ذلك^٥.
- تفترض النظرية أن سعر الصرف لا يؤثر على القوة الشرائية المحلية، بل يتأثر فقط بتغير القوة الشرائية. على الرغم من أن تجارب الدول التي تخلت عن قاعدة الذهب بعد الحرب العالمية الأولى أثبتت أن تغير سعر الصرف يحدث أولاً ثم يعقبه التغير الأسعار المحلية أو تغير القوة الشرائية في الداخل^٦.
- تهمل مرونة الدخل ومرونة الطلب السعرية على الصادرات والواردات.
- تتطلب وجود سلة منتجات معيارية على المستوى العالمي بشكل مرجح، وهذا بعيد عن الواقع بحكم عادات المستهلكين وأذواقهم التي تختلف من دولة لأخرى.

^١ عبد العظيم، حمدي، (١٩٨٧)، "سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة"، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩.

^٢ Krugman, P.R., Obstfeld, M., Melitz, M., (2011). "International Economics: Theory and Policy", 9th Edition, 9th edition. ed. Addison-Wesley, Boston, P395.

^٣ Hubbard, R.G., O'Brien, A.P., (2011). "Money, Banking, and the Financial System", 1 edition. ed. Prentice Hall, Boston, p234.

^٤ Krugman, P.R., Obstfeld, M., Melitz, M., (2011). "International Economics: Theory and Policy", 9th Edition, 9th edition. ed. Addison-Wesley, Boston, P396.

^٥ هرمز، نور الدين. قنوع، نزار، (٢٠٠٨)، "الاقتصاد الدولي"، جامعة تشرين، مركز التعليم المفتوح، ص ٢٥٩.

^٦ عبد العظيم، حمدي، عبد العظيم، حمدي، (١٩٨٧)، "سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة"، مرجع سبق ذكره، ص ٤١.

وعلى الرغم من هذه العيوب لا زالت مرجعاً للكثير من الاقتصاديين الذين يتعرضون لدراسة سعر الصرف.

٢- نظرية تعادل أسعار الفائدة: The Interest-Rate Parity

يتميز الوقت الراهن بوجود قابلية كبيرة لحركة رأس المال، فالأجانب يمكنهم بسهولة شراء الأصول السورية (كودائع الليرة السورية)، وبالمقابل فإن السوريون يمكنهم شراء الأصول الأجنبية (كودائع الدولار). فعندما يكون العائد المتوقع على ودائع الدولار أعلى من العائد المتوقع على الليرة السورية، فإن الأمريكيون والسوريون سوف يحاولون اقتناء ودائع الدولار مقابل الليرة، وعلى العكس من ذلك في حالة كان العائد المتوقع على الليرة أعلى منه على الدولار فإن الأمريكيون والسوريون سوف يحاولون اقتناء ودائع الليرة مقابل ودائع الدولار.

ويكون سوق الصرف الأجنبي في حالة توازن عندما يكون العائد المتوقع على العمليتين متساوياً (يقاسان بنفس العملة). وهذا هو شرط تعادل سعر الفائدة وينص على أن الاختلافات في أسعار الفائدة على السندات المتشابهة في الدول المختلفة تعكس توقعات التغيرات المستقبلية في أسعار الصرف¹.

ويعبر عن ذلك :

سعر الفائدة على السند المحلي = سعر الفائدة على السند الأجنبي - التقدير المتوقع للعملة المحلية

$$i^D = i^F - \frac{E_{t+1}^e - E_t}{E_t}$$

حيث أن: i^D : سعر الفائدة على السند المحلي. i^F : سعر الفائدة على السند الأجنبي.

E_t : سعر الصرف الحالي للعملة المحلية. E_{t+1}^e : سعر الصرف المتوقع للفترة اللاحقة.

ولمعرفة كيف يعمل شرط توازن سعر الفائدة في تحديد سعر الصرف لدينا المثال التالي:

على فرض أن سعر الفائدة الأجنبية (الدولار) $i^F = 10\%$ وسعر الصرف المتوقع في الفترة القادمة $E_{t+1}^e = 50$.

عندما سعر الصرف $E_t = 48$ فإن التقدير المتوقع لليرة السورية هو $E_{t+1}^e = 4.1\%$

وبالتالي فإن العائد المتوقع على الدولار: $R^f = i^f - \frac{E_{t+1}^e - E_t}{E_t} = 10\% - 4.1\% = 5.9\%$

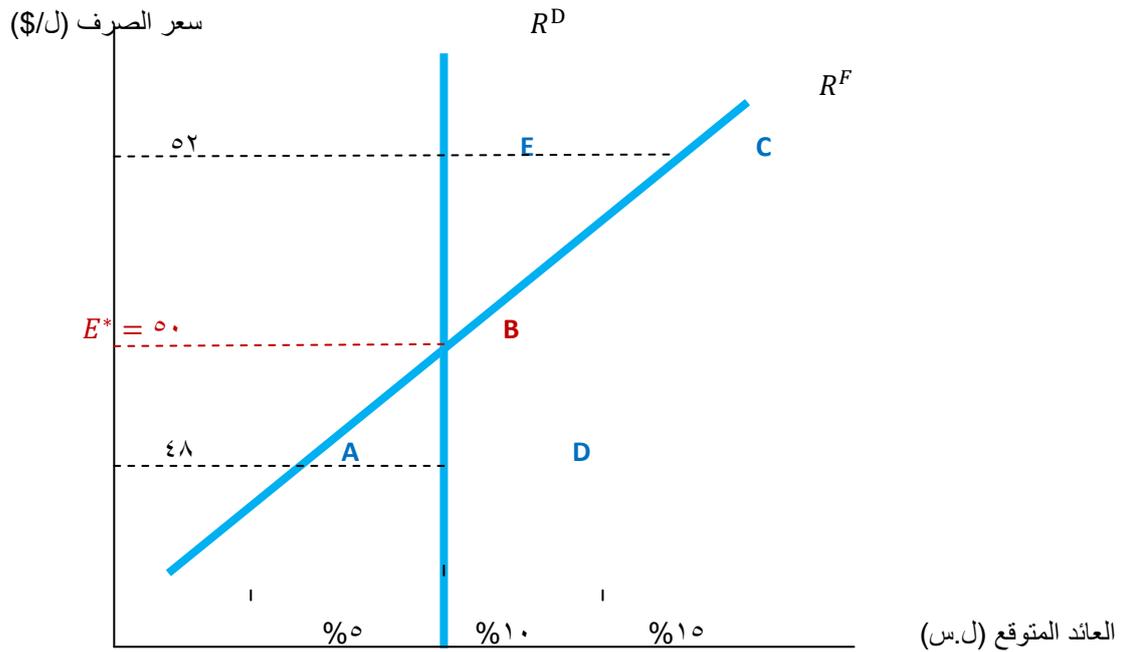
عندما $E_t = 50$ فإن $R^f = 10\%$

عندما $E_t = 52$ فإن $R^f = 14.1\%$

أما العائد المتوقع على ودائع الليرة فهو دائماً $R^D = 10\%$ بغض النظر عن سعر الصرف .

¹ Hubbard, R.G., O'Brien, A.P., (2011). "Money, Banking, and the Financial System", 1 edition. ed. Prentice Hall, Boston ,p240.

ويحدث التوازن في سوق الصرف الأجنبي عندما $R^D = R^F$ وبالتالي يكون $E^* = 50$ ليرة بالنسبة للدولار، وشرط تعادل سعر الفائدة مطبق لأن العائدات المتوقعة على الليرة تساوي العائدات المتوقعة على الدولار.



شكل رقم (٣) التوازن في سوق الصرف الأجنبي

وهناك العديد من العوامل التي تؤثر على أسعار الصرف في المدى القريب.

ويظهر الجدول التالي رقم (٢) العوامل التي تحرك و تغير جداول R^D و R^F وتؤثر على سعر الصرف

العامل	التغير في العامل	الاستجابة في سعر الصرف
سعر الفائدة المحلي	↑	↑
سعر الفائدة الأجنبي	↑	↓

<p>(العائد بالليرة السورية) R</p>	<p style="text-align: center;">↑</p>	<p>مستوى السعر المحلي المتوقع (نسبة إلى الدول الأخرى)</p> <p style="text-align: center;">٣</p>
<p>(العائد بالليرة السورية) R</p>	<p style="text-align: center;">↑</p>	<p>التعريفات التجارية المتوقعة (نسبة إلى الدول الأخرى)</p> <p style="text-align: center;">٤</p>
<p>(العائد بالليرة السورية) R</p>	<p style="text-align: center;">↑</p>	<p>الطلب المتوقع على الواردات</p> <p style="text-align: center;">٥</p>
<p>(العائد بالليرة السورية) R</p>	<p style="text-align: center;">↑</p>	<p>الطلب على الصادرات</p> <p style="text-align: center;">٦</p>
<p>(العائد بالليرة السورية) R</p>	<p style="text-align: center;">↑</p>	<p>الإنتاجية المتوقعة (نسبة إلى الدول الأخرى)</p> <p style="text-align: center;">٧</p>

المصدر: Hubbard, R.G., O'Brien, A.P., (2011). "Money, Banking, and the Financial System", 1 edition. ed. Prentice Hall, Boston, p451.

ومن الشكل رقم (١) ضمن النموذج أعلاه يتبين أن زيادة سعر الفائدة على الودائع المحلية، سيؤدي إلى زيادة الطلب على الليرة السورية من قبل الأجانب للحصول على عائد أعلى على ودائعهم، مما يؤدي إلى انتقال المنحنى من R_1^D إلى R_2^D ويرتفع معه سعر صرف العملة المحلية من E_1 إلى E_2 .

وبالمقابل فإن ارتفاع سعر الفائدة الأجنبية في الشكل رقم (٢) يؤدي إلى زيادة طلب السوريين على العملة الأجنبية لارتفاع العائد عليها، وبالتالي انخفاض الطلب على الليرة السورية ومنه انخفاض سعر صرفها، وينتقل منحنى العائد على العملة الأجنبية من R_1^F إلى R_2^F مسبباً انخفاض سعر صرف الليرة من E_1 إلى E_2 .

أما إذا ارتفعت مستويات الأسعار المحلية كما في الشكل رقم (٣) فإن الطلب على السلع الأجنبية سيزيد وبالتالي سيزيد الطلب على العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية، وسينتقل المنحنى من R_1^F إلى R_2^F وبسبب ذلك انخفاض سعر الصرف من E_1 إلى E_2 .

وفي حال قامت الدولة (سورية) مثلاً بزيادة القيود الجمركية على استيراد السلع الأجنبية، فإن ذلك سيؤدي إلى زيادة الطلب على السلع المحلية البديلة أو يقلل الطلب على السلع الأجنبية نتيجة هذه القيود مما ينقل منحنى العائد على الودائع الأجنبية لليسار من R_1^F إلى R_2^F ويرتفع بالمقابل سعر صرف الليرة السورية من الصرف من E_1 إلى E_2 كما في الشكل رقم (٤).

وفي حالة زيادة الطلب المتوقع على الاستيراد كما في الشكل رقم (٥) فإن الطلب على العملة الأجنبية سيزداد لتمويل المستوردات وبالتالي سينتقل منحنى العائد على العملة الأجنبية من R_1^F إلى R_2^F وبالمقابل ينخفض سعر صرف الليرة السورية من E_1 إلى E_2 .

أما في حالة زيادة الطلب المتوقع على التصدير كما في الشكل رقم (٦) فإن ذلك يعني زيادة طلب الأجانب على العملة المحلية، مما ينقل منحنى العائد على العملة الأجنبية لليسار من R_1^F إلى R_2^F ، ويرتفع معه سعر صرف الليرة السورية من E_1 إلى E_2 .

وإذا زادت إنتاجية الدولة (سورية مثلاً) مقارنة بالدول الأخرى شكل رقم (٧) فإن القطاعات الاقتصادية تستطيع عندها تخفيض الأسعار، مما يؤدي إلى زيادة الطلب الأجنبي على سلع تلك الدولة وزيادة الطلب على عملتها، وبالتالي انتقال منحنى الطلب على العملة الأجنبية من R_1^F إلى R_2^F وارتفاع سعر عملة الدولة المحلية (سورية).

ولكن لا يمكن أن تكون الاختلافات في أسعار الفائدة على السندات المتشابهة في البلدان المختلفة تعكس توقعات التغيرات المستقبلية في أسعار الصرف دائماً لعدة أسباب^١:

١- الاختلاف في السيولة والخطر: هناك بعض الاختلافات في السندات والتي تهم المستثمرين في البلدان المختلفة فعلى سبيل المثال قد يعتبر المستثمرون الأمريكيون أن الخطر الأصلي على السندات الحكومية السورية أعلى منه على السندات الحكومية الأمريكية، وبالتالي تكون الاستثمار في السندات الحكومية الأمريكية أكثر سيولة منه على السندات السورية. لذا بعض الاختلافات في أسعار الفائدة بين البلدان المختلفة تعوض المستثمرون لأجل الاختلاف في خصائص السندات.

٢- تكاليف الصفقات والتعاملات: إن تكلفة شراء الأصول المالية الأجنبية أعلى من تكلفة شراء الأصول المحلية.

¹ Hubbard, R.G., O'Brien, A.P., (2011). "Money, Banking, and the Financial System", 1 edition. ed. Prentice Hall, Boston ,p240.

٣- خطر سعر الصرف: إن شرط تعادل سعر الفائدة لا يأخذ بعين الاعتبار خطر سعر الصرف على الاستثمار في الأصول الأجنبية.

٣- النظرية النقدية

تشير هذه النظرية إلى دور النقود المعروضة في التأثير على المستوى العام للأسعار ويعود السبب في ذلك إلى أن الطلب على السلع والخدمات يعتمد على عدة عوامل كالدخل القومي ونسبة الفائدة المدفوعة من قبل البنوك وكما قال سنجر "النقد لا يلعب سلوكاً حياً في دنيا الاقتصاد" في دنيا الاقتصاد^١، وتتم دراسة هذه النظرية من خلال:

- ١- دراسة أثر كمية النقود في تحديد سعر الصرف.
- ٢- دراسة أثر سعر الفائدة في تحديد سعر الصرف.
- ٣- دراسة أثر سعر الخصم في تحديد سعر الصرف.

نظرية كمية النقود: (Quantity theory of money)

يعتبر ريكاردو أول من نبه إلى أثر كمية النقود في تحديد سعر الصرف، ثم قام آيرفنج فيشر عام ١٩١١م بتقديم أفكار إضافية لشرحها.

وقد ركزت هذه النظرية على العلاقة الوثيقة بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار، وقامت على ثلاثة دعائم أساسية هي^٢:

- إن قيمة النقود تتناسب عكسياً مع كميته، فزيادة الكمية المعروضة منها تؤدي إلى ارتفاع الأسعار وانخفاض قيمتها.
 - تتساوى نسبة تغير الأسعار مع نسبة تغير النقود.
 - تعتبر كمية النقود عاملاً هاماً يؤثر على المستوى العام للأسعار وعلى قيمة النقود ذاتها.
- وأن قيمة النقود يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود.

ففي أي لحظة من الزمن يجب أن تتساوى قيمة السلع والخدمات والأوراق المالية مع عدد المعاملات في تلك اللحظة (T) مضروباً في معدل سعر المعاملات (P). وعليه فإن (PT) ستكون مساوية إلى قيمة التدفق النقدي الذي يتمثل في كمية النقود (M) مضروباً في سرعة تداول النقود (V) ويتم التعبير عن هذه المعادلة كالتالي^٣:

$$MV = PT \dots \dots \dots (1)$$

حيث:

M : ترمز إلى كمية النقود المعروضة في لحظة زمنية معينة، يتحدد مقداره من طرف البنك المركزي.

^١ نجيب، محمود. (١٩٦٩)، "النظرية الاقتصادية في التحليل الإجمالي"، دار الطباعة الحديثة، البصرة، ص ٣٥.
^٢ سنقر، عبد الرحيم، (١٩٩٨)، "النقد وتطوره التاريخي"، دار كنعان للدراسات والنشر، ص ٩٤.
^٣ بني هاني، حسين، (٢٠٠٢)، "اقتصاديات النقود والبنوك"، دار الكندي للنشر والتوزيع، الأردن، ص ٨٢.

T : ترمز إلى كمية المبادلات من السلع والخدمات في نفس اللحظة الزمنية، وهي دالة في مستوى الدخل (ثابتة في الأمد القصير).

P : ترمز إلى المستوى العام للأسعار.

V : ترمز إلى سرعة دوران النقد، وهي ثابتة ومستقلة عن باقي المتغيرات الأخرى M, P, T

ويكون مستوى السعر كالتالي:

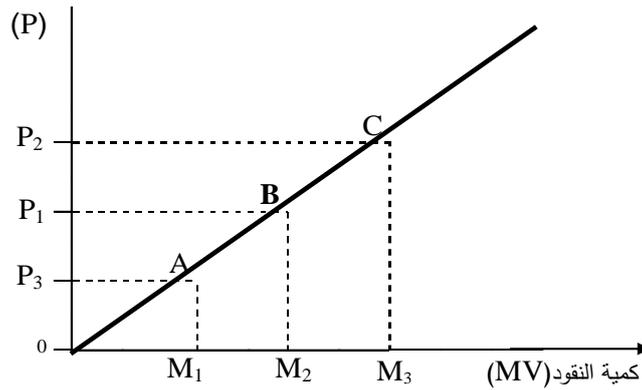
$$P = \frac{MV}{T} \dots \dots \dots (2)$$

من المعادلة رقم (٢) يظهر أن مستوى السعر يعتمد على كمية النقود، وأن التغير في السعر يكون بمقدار التغير في كمية النقود، أي أن السعر يتضاعف إذا تضاعفت كمية النقود، مع ثبات كل من T, V . وهذا ما حدث في مصر (١٩٣٩ - ١٩٤٥) حيث كان معدل الزيادة في مستوى الأسعار يقارب معدل الزيادة في كمية النقود^١.

فإذا زادت كمية النقود المعروضة مع ثبات سرعة التداول وعدد المعاملات، فإن هذه الزيادة تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام لأسعار السلع والخدمات، وبالتالي ينعكس ذلك على سعر صرف العملة، ومثال ذلك ما حدث في انكلترا حيث أن الزيادة في كمية النقود المتبادلة أدت إلى ارتفاع الأسعار مما أدى إلى ضعف قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية وبالتالي حدوث عجز في ميزان مدفوعاتها، مما اضطرها إلى القيام بتخفيض الجنية الإسترليني عن قيمته الاسمية. أي أن زيادة كمية النقود أدت إلى انخفاض سعر صرف العملة. ويعبر عن النظرية بيانياً بالشكل رقم (٤).

الشكل رقم (٤) العلاقة بين كمية النقود ومستوى الأسعار

مستوى الأسعار



^١ حسون، سمير، (٢٠٠٤)، "الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط٢، ص ٥٠.

أما في حال نقصان كمية النقود المعروضة، فيحدث العكس أي تقل تكاليف الصادرات، ومنه زيادة الطلب على السلع والخدمات مما يؤدي إلى ارتفاع قيمتها الخارجية وأخيراً ارتفاع سعر الصرف بسبب زيادة الطلب على العملة.

إن الزيادات المفرطة في عرض النقود تترتب عنها مستويات عالية من التضخم، وتنعكس على ميزان المدفوعات مخلقة أوضاعاً مختلفة، وهو ما يتطلب تغيير سعر الصرف تماشياً مع المستوى العام للأسعار الجديدة.

ويشترط لحدوث أثر كمية النقود على سعر الصرف أن تتسم السوق المالية بالنشاط^١. كما أن تغير سعر الصرف لا يكون بنفس نسبة تغير المعروض النقدي وذلك بسبب تأثير عنصر الزمن وعوامل أخرى.

عيوب النظرية

ظهرت الانتقادات الواقعية لهذه النظرية في فترة الكساد الكبير (١٩٢٩-١٩٣٣) ومن أهم الانتقادات الموجه لها :

- التغيرات في الأسعار لا تعتمد بالضرورة على التغيرات في كمية النقود، حيث يمكن للأفراد أن يقوموا بادخار النقود مما يؤثر في الأسعار^٢.
 - إن سرعة تداول النقد ليست ثابتة كما افترضت النظرية، فهي تخضع للحالة النفسية للمنتج والمستهلك وبالتالي فهي عرضة للتغير، ومثال ذلك ما حدث في الصين (١٩٣٧-١٩٤٧) حيث ارتفعت الأسعار بمعدلات أسرع بكثير من الزيادة في كمية النقود نتيجة الزيادة السريعة والكبيرة لسرعة دوران النقود في تلك الفترة والناجمة عن الانخفاض في التفضيل النقدي للأفراد^٣.
 - يرجع الكلاسيكيون حجم المبادلات إلى نظرية التشغيل الكامل، في حين أن الواقع يشير إلى تأثيرها بالأوضاع الاقتصادية.
 - إن ارتفاع الأسعار لا يعود بالضرورة إلى زيادة الكمية النقدية أولاً، فقد ترتفع الأسعار نتيجة توقعات المنتجين أو المستهلكين^٤.
 - إن زيادة كمية النقود لا تؤدي بالضرورة إلى تخفيض قيمتها وكمثال فإن المارك الألماني لم تنخفض قيمته خلال الحرب العالمية الأولى برغم الزيادة الحاصلة في عدد الماركات المتداولة.
- كما يرى كينز أن الزيادة في كمية النقود لا أثر لها أكثر من مجرد زيادة الطلب على النقود عندما تسود حالة الكساد، ويقع الاقتصاد في نطاق مصيدة السيولة. وفي هذه الحالة لا يمكن للسياسة النقدية التأثير على مستوى الأسعار.

أثر سعر الخصم في تحديد سعر الصرف

يؤثر سعر الخصم على سعر الصرف من خلال تأثيره على سعر الفائدة. فقيام السلطات النقدية بتخفيض سعر الخصم يؤدي إلى انخفاض سعر الفائدة وبالتالي انخفاض تدفقات رؤوس الأموال الخارجية إلى الدولة وهروب الأموال من الدولة إلى الدول ذات سعر الفائدة الأعلى، مما يؤدي إلى انخفاض سعر صرف العملة للدولة.

^١ عبد العظيم حمدي، (١٩٨٧)، "سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة"، مرجع سبق ذكره، ص ٤٥

^٢ شرف، كمال، "النقود والمصارف"، ص ١٦١.

^٣ حسون، سمير، (٢٠٠٤)، "الاقتصاد السياسي في النقد والبنوك"، مرجع سبق ذكره، ص ٥١.

^٤ سنقر، عبد الرحيم، (١٩٩٨)، "النقد وتطوره التاريخي"، مرجع سبق ذكره، ص ١٠٠.

ويحدث العكس في حال قامت الدولة بزيادة سعر الخصم. وان تأثير سعر الخصم على سعر الصرف يكون واضحاً في تحركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل منها أكثر من رؤوس الأموال الطويلة الأجل^١.

٤- نظرية ميزان المدفوعات (الأرصدة): (The theory of the balance of payments)

ترتكز هذه النظرية في تحديد سعر الصرف على نتيجة ميزان المدفوعات للدولة ويشترط لتحقيقها مايلي^٢:

- تقدير النتيجة النهائية لميزان العمليات الجارية في اقرب فترة ممكنة، وآثار التغيرات الدولية في الناتج والتوظيف في الفترة قصيرة الأجل.
- تقدير النتيجة النهائية لميزان المدفوعات في حالة الاضطرابات النهائية.
- تقدير التغير الضروري في سعر الصرف.

ففي حالة تحقيق الدولة فائضاً في ميزان مدفوعاتها يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على العملة مقابل العملات الأجنبية وبالتالي ارتفاع سعر صرف عملتها مقابل العملات الأخرى، مما ينجم عنه ضعف في القدرة التنافسية في الأسواق الدولية، وبالتالي انخفاض الطلب على سلع هذه الدولة، وانخفاض صادراتها وزيادة وارداتها مما يؤدي إلى انخفاض سعر صرفها.

أما عندما تحقق الدولة عجزاً في ميزان مدفوعاتها فان ذلك يؤدي إلى زيادة الكمية المعروضة من العملة الوطنية وانخفاض سعر صرفها مقابل العملات الأجنبية الأمر الذي يؤدي إلى زيادة صادراتها وانخفاض وارداتها مما يؤدي إلى تحسن وضع ميزان المدفوعات وارتفاع سعر صرف العملة من جديد.

وبناء على هذه النظرية يمكن لسعر الصرف المساهمة في معالجة الاختلالات الحاصلة في ميزان المدفوعات للدولة من خلال تخفيض أو زيادة سعر الصرف.

ومثال ذلك المارك الألماني خلال الحرب العالمية الأولى، حيث لم تتأثر قيمته على الرغم من الزيادة الكبيرة في كمية النقود ومعدل دورانها وارتفاع المستوى العام للأسعار. والسبب في ذلك هو توازن الميزان الحسابي لألمانيا بالشكل الذي لم يسمح لها بزيادة وارداتها عن صادراتها^٣.

^١ عبد العظيم، حمدي، (١٩٨٧)، "سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة"، مرجع سبق ذكره، ص٤٧.

^٢ المرجع السابق، ص٤٣.

^٣ المجيد، عبد، (٢٠١٠)، "بحث حول سعر الصرف"، مأخوذ عن الموقع الإلكتروني www.djelfa.info

خلاصة المبحث الثاني:

يلخص الجدول التالي رقم (٣) أهم النظريات المحددة لسعر الصرف وفرضياتها ومزايا وسلبيات كل منها.

الجدول رقم (٣) نظريات تحديد سعر الصرف

اسم النظرية	الفرضيات	صيغة النظرية	إيجابيات النظرية	سلبيات النظرية
نظرية تعادل القوة الشرائية	* حرية حركة السلع والخدمات بين الدول ودون تكلفة النقل والرسوم الجمركية. * يتم استهلاك نفس سلة المنتجات في كل الدول. * غياب الرقابة على عمليات الصرف. * سعر الصرف الحقيقي ثابت.	* تعتبر امتداد لقانون السعر الوحيد و تنص على أن أسعار الصرف تتحرك لتحقيق المساواة في القوة الشرائية بين العملات المختلفة.	* تعطي تنبؤات صحيحة حول حركة أسعار الصرف على المدى الطويل. * أهميتها في إبراز العلاقة بين مستويات الأسعار بين الدول وأسعار الصرف ما بين عملاتها في ظل نظام حرية الصرف.	* صعوبة تحققها على المدى القصير * تتطلب وجود سلة منتجات معيارية في كل الدول وهذا بعيد عن الواقع بحكم أذواق المستهلكين وعاداتهم في كل دولة على حدى. * فرضية عدم وجود تكاليف النقل والرسوم الجمركية غير محققة وهذا يخالف فرضية قانون السعر الوحيد.
نظرية تعادل أسعار الفائدة	* الأسواق المالية مثالية (مناقسة تامة).	* شرط تعادل سعر الفائدة هو أن العائدات المتوقعة على ودائع أي بلدين تكون متساوية عندما تقاسان بنفس العملة.	* تتحقق بشكل جيد على المدى القصير.	* الاختلافات في السيولة والخطر. * تكلفة الصفقات والتعاملات. * خطر سعر الصرف.
نظرية كمية النقود	* قيمة النقود تتناسب عكسياً مع كميتها. * تؤثر كمية النقود على مستوى الأسعار وعلى قيمة النقود نفسها. * الأسواق المالية نشطة.	* قيمة النقود في أي لحظة يجب أن تساوي قيمة السلع أو الخدمات أو الأوراق المالية التي تم تبادلها بالنقود. $MV = PT$		* لا تتوقف التغيرات في الأسعار دائماً على التغيرات في كمية النقود. * قد تتغير سرعة تداول النقد حسب الحالة النفسية للمنتج والمستهلك وبالتالي نقض الفرضية بان V ثابتة. * قد لا يعود ارتفاع الأسعار إلى زيادة الكمية النقدية وإنما إلى توقعات المستهلكين والمنتجين.
نظرية الأرصدة	* تقدير النتيجة النهائية لميزان المدفوعات في حالة الاضطرابات النهائية. * تقدير التغير الضروري في سعر الصرف.	* يتحدد سعر صرف العملة بناء على ما يطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات من تغيير	* يمكن لسعر الصرف المساهمة في معالجة الاختلالات الحاصلة في ميزان المدفوعات للدولة من خلال تخفيض أو زيادة سعر الصرف	

المبحث الثالث: نظم سعر الصرف

يعتبر اختيار نظام الصرف محط اهتمام الإدارة الاقتصادية للدولة لما له من دور هام في تعزيز المنافسة وحماية الاستقرار الاقتصادي، فهو يؤثر على تدفق السلع والخدمات ورأس المال في الدولة ويمارس ضغطاً قوياً على ميزان المدفوعات والتضخم والمتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى. ويتحدد هذا النظام بحسب خصائص الاقتصاد الوطني وتطور المحيط الاقتصادي والمالي العالمي وقد تمثلت أهم الأنظمة المتبعة التي تأخذ بها الدول في تحديد سعر الصرف في مايلي^١:

١. نظام الصرف الثابت (في ظل قاعدة الذهب).

٢. نظام الصرف المرن (في ظل قاعدة الأوراق الإلزامية).

٣. نظام الرقابة على الصرف.

١- نظام الصرف الثابت (Fixed exchange rate system)

ارتبط هذا النظام بالدول التي تأخذ بقاعدة الذهب حيث ترتبط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب، مما ينجم عنه تحقق سعر ثابت نسبياً للعملة المختلفة بعضها ببعض، ويكون التقلب ضمن حدين هما نقطة خروج ودخول الذهب حيث تدرج نفقات النقل والتأمين^٢.

ويستوجب هذا النظام تفضيل التوازن الخارجي على الاستقرار الداخلي، فالدولة التي ترى أن قيمة عملتها قد انخفضت وبالتالي خروج الذهب منها، تقوم بإتباع سياسة انكماشية بهدف توسيع الصادرات والحد من الواردات لزيادة الطلب على عملتها وبالتالي ارتفاع سعر صرف عملتها^٣. ففي تاريخ الانضمام إلى اتفاقية بريتون وودز كان (١) ل.س = ٤٠٥,٥١٢ ملغ ذهب، و ١ دولار = ٠,٨٨٨٦ غ. وبالتالي:

$$\frac{0.88867}{0.405512} = 219.148 \text{ أي دولار} = ٢١٩,١٤٨ \text{ قرشاً سورياً.}$$

ومع تطور النظام النقدي العالمي تطور هذا النظام حيث أصبح يتم فيه ربط العملة إما بعملة واحدة حيث تقوم الدولة بتثبيت عملتها إلى عملة دولية رئيسة دون تعديلات إلا في حالات نادرة وتعلن مسبقاً مقدار التعديل مقابل عملة الارتكاز.

أو أن تقوم بربط سعر صرف عملتها بسلة من العملات تعكس عملات الشركاء التجاريين الرئيسيين كأن تلجأ إلى تثبيت عملتها مقابل وحدة معيارية مثل وحدة حقوق السحب الخاصة أو الوحدة الأوروبية^٤.

وبالتالي يبقى سعر صرف العملة ثابتاً مقابل عملة التثبيت أو مقابل سلة من العملات ويسير معها هبوطاً أو صعوداً مقابل العملات الأخرى.

ولقد ساد نظام تثبيت العملات مقابل بعضها بعضاً بهامش تغيير لا يتجاوز ١% في اتفاقية بريتون وودز، ومن ثم عدل هذا الهامش في العام ١٩٧١ ليصبح ٤,٥% صعوداً وهبوطاً لتلافي انهيار النظام إلا أنه واجه صعوبات

^١ مصطفى، أحمد فريد، (٢٠٠٩)، "الاقتصاد النقدي والدولي"، مؤسسه شباب الجامعة، ص ٣٨٤.

^٢ المرجع السابق، ص ٣٨٦.

^٣ عبد الحسن الغالبي، عبد الحسين جليل، (٢٠١١)، "سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية"، دار صفاء للنشر والتوزيع، جامعة الكوفة، عمان ص ٨٤.

^٤ الصادق، علي توفيق وآخرون، (١٩٩٧)، "سياسات وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، مرجع سبق ذكره، ص ٤٩.

ناجمة عن عدم الثقة بالدولار واستمرار المضاربة عليه مما دفع بدول المجموعة الاقتصادية الأوروبية إلى اتخاذ قرار بترك عملاتهم تعوم مقابل الدولار، وبالتالي تم التخلي عن نظام الصرف الثابت في شهر آذار عام ١٩٧٣ نتيجة التخلي عن الدعامتين الأساسيتين له وهما الصرف الثابت وقابلية التحويل الدولار إلى ذهب^١.

ومن مميزات هذا النظام :

- يحقق استقراراً نسبياً للمعاملات الاقتصادية عن طريق توفير إطار مستقر للمبادلات التجارية الدولية.
- هو علاج للتضخم حيث أن تثبيت سعر الصرف يؤدي إلى التحكم في كمية النقود (الإصدار النقدي محدود بإنتاج الذهب) مع الحفاظ على الاستقرار النقدي وهو أصعب ما يمكن تحقيقه حالياً.
- يؤدي إلى زيادة الثقة بالعملة كونها قابلة للتحويل ولاستقرار سعر تعادلها فهو يتيح للمنتجين القدرة على تحديد الكميات التي يرغبون في إنتاجها في ضوء تقديرهم للأرباح المتوقعة على أساس السعر الثابت للعملة المحلية مقابل العملة الأجنبية وكذلك الضمانة للمستثمرين بتحويل أرباح استثماراتهم سواء من العملة المحلية أو العكس بسعر صرف ثابت.

وبالإضافة إلى ذلك يؤدي تثبيت سعر الصرف إلى تغيرات في الاقتصاد تتلاءم مع هذا السعر وتحقق توازن تلقائي في ميزان المدفوعات بالمعنى الاقتصادي، وهو موجود نوعاً ما على الدوام.

إلا أن من مساوئ هذا النظام أنه يعكس الأوضاع الاقتصادية السيئة لدولة عملة التثبيت إلى العملة المحلية، كما أنه يفرض على السلطات النقدية الاحتفاظ باحتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية من أجل التدخل في أوقات الحاجة للحفاظ على استقرار أسعار الصرف داخل مجال التغيير، مما يشكل عبئاً كبيراً على تلك السلطات لإدارة وتجميع تلك الاحتياطيات. وهو يساعد على نقل التضخم والصدمات الخارجية إلى الاقتصاد المحلي^٢.

بالإضافة إلى ذلك تكون السياسة النقدية غير فعالة ولا يمكن استخدامها من قبل السلطات النقدية كأداة للتحكم، حيث أنها تتأثر بسياسة الدولة التي ترتبط بها العملة المحلية، فإذا قامت الدولة صاحبة عملة الارتكاز برفع معدلات الفائدة سوف يؤدي ذلك إلى هروب رؤوس الأموال، وبالتالي يفرض على البنك المركزي التدخل لإعادة التوازن من جديد وبالتالي تهديد الكتلة النقدية لتلك الدولة مما ينجم عنه انخفاض النشاط الاقتصادي.

ومن ناحية أخرى فإن المضاربة عملياً تكون بدون أي خطر إذا كان أي تغيير في القيمة ممكن احتمالاً لأن البنك المركزي مجبر للدفاع عن سعر الصرف الثابت، وتكون خسائر المضارب محصورة في هامش التغيير^٣. ويتحدد سعر صرف العملة في نظام الصرف الثابت بتقاطع منحنى الطلب على العملة المحلية مع منحنى عرض العملة المحلية ولكن عند سعر توازني محدد مسبقاً من قبل السلطات النقدية.

فعند زيادة الطلب على العملة المحلية أو الأجنبية، فإن السلطات النقدية تقوم بالتدخل من خلال زيادة عرض أو طلب العملة المحلية والأجنبية لإعادة التوازن في سوق العملات عند السعر التوازني.

^١ ملاك، وسام. (٢٠٠١)، "الظواهر النقدية على المستوى الدولي"، دار المنهل اللبناني، بيروت، ص ٤٣٧.

^٢ عبد الحسن الغالبي، عبد الحسين جليل. (٢٠١١)، "سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية"، مرجع سبق ذكره، ص ٩١.

^٣ طارق، شوقي، (٢٠٠٩)، "أثر تغيرات أسعار الصرف على القوائم المالية"، رسالة ماجستير، مرجع سبق ذكره، ص ١٠.

٢ - نظام الصرف العائم (Floating exchange rate system)

أنشئ هذا النظام في عام ١٩٧٣ عقب انهيار النظام النقدي الدولي في ظل اتفاقية بريتون وودز والناجم عن الإلغاء التام لقابلية تحويل الدولار إلى ذهب وفقدانه لمكانته كعملة ارتكازية نتيجة التخفيضات المتتالية له، بالإضافة إلى قيام دول المجموعة الاقتصادية التسعة بترك عملاتهم تعوم مقابل الدولار^١.

ويتفرع عن هذا النظام نظامين هما نظام الصرف الحر (النظيف) ونظام الصرف المدار (الموجه، غير النظيف).

نظام الصرف الحر (التعويم النظيف): يتحدد سعر صرف عملة الدولة مقابل عملات الدول الأخرى نتيجة تفاعل حركات العرض والطلب لتلك العملات مقابل بعضها بعضاً في سوق الصرف الأجنبي دون أي تدخل للسلطات النقدية لتلك الدولة. وتكون السياسة النقدية مستقلة عن نظام الصرف ويمكن أن تستعمل بحرية لقيادة الاقتصاد المحلي.

ومن المزايا الرئيسية التي تدفع الدول إلى إتباع هذا النظام هي:

- سماحه بإتباع سياسة اقتصادية ونقدية مستقلة وأكثر مرونة.
- القدرة على تعديل ميزان المدفوعات بصورة أكثر أوتوماتيكية.
- المضاربة في ظل هذا النظام غير مؤمنة بتدخل البنك المركزي.
- يساعد على وضع الدولة في مكانتها الدولية، وعزلها عن التضخم والبطالة في الدول الأخرى.

وهو يناسب الدول الصناعية المتوسطة والكبيرة وبعض اقتصاديات الأسواق النامية التي ترتبط نسبياً بالتجارة الدولية ومتكاملة كلياً في أسواق رأس المال العالمية، ولديها قطاع مالي واسع متطور يسمح بالمرونة دون تذبذبات مفرطة^٢. لأن التغيير في أسعار الصرف له آثار سلبية على التجارة الدولية، فقد تنطوي على التذبذبات في أسعار الصرف مخاطر لا يمكن التنبؤ بمداها وخاصة في الدول الصغيرة وبالتالي التأثير على المؤشرات الاقتصادية الكلية وعلى رغبة المستثمرين في دخول أسواق تلك السلع.

نظام الصرف المدار (الموجه): يمكن للسلطات النقدية أن تتدخل في سوق الصرف لتنظيم سعر صرف عملتها من خلال شراء أو بيع العملات الأجنبية بناءً على تقدير وضع الاحتياطيات وميزان المدفوعات ويمكن أن تكون هذه التدخلات بصفة انفرادية أو عن طريق الاتفاق مع بنوك مركزية أخرى.

وبالتالي فإن هذا النظام يشبه نظام الصرف الثابت في تدخل الدولة أحياناً لمنع سير العملة باتجاه معين بشكل كبير، ويشبه نظام الصرف الحر في أنه يسمح لسعر الصرف بالتحرك حيث لا توجد حدود رسمية لسير العملة، وبالتالي يمكن اعتباره الحل الوسط بين هذين النظامين وهو يتلاءم مع الوضع النقدي الحالي للتجارة الدولية، حيث تتحدد أسعار مركزية للصرف وتجعل مرونة كبيرة للتغيير حولها، وذلك وفقاً لظروف العرض والطلب. ولتفادي الدول العيوب التي يحويها نظام الصرف الثابت ونظام الصرف الحر استفادت من المزايا فقط بإتباع نظام الصرف المدار. لكن وعلى الرغم من ذلك هناك بعض الدول تطبق نظاماً آخر للتحكم في العرض والطلب على عملتها وإحداث التوازن بينهما، وهو نظام الرقابة على الصرف.

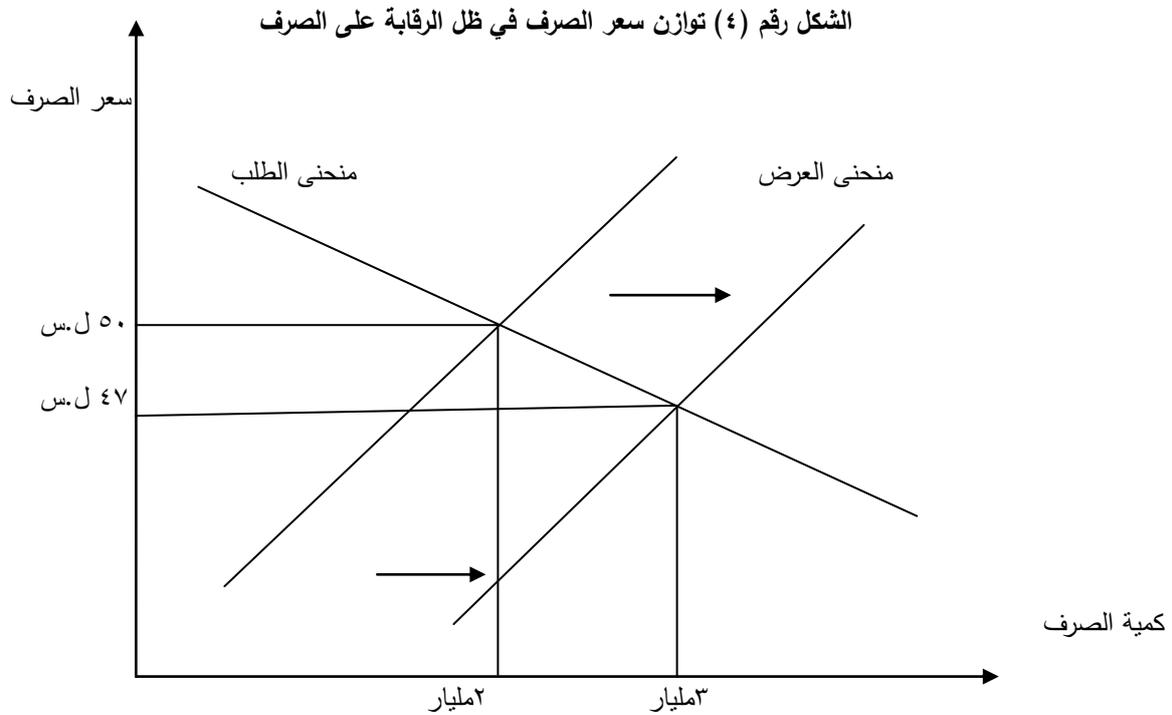
^١ ملاك، وسام، (٢٠٠١)، "الظواهر النقدية على المستوى الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص ٤٢٤.

^٢ yagi, fahrttin, (2001), "Choice Of Exchange Rate Regimes For Developing Countries", p4.

٣- نظام الرقابة على الصرف: (Exchange control system)

تتمثل عملية الرقابة على الصرف في مجموعة الأحكام التي تحظر القيام بتصرفات معينة كمنع التعامل بالعملات الأجنبية على الأفراد وقصره على الجهات الرسمية التي تتولى إدارة الرقابة على الصرف^١.

ويكمن جوهر هذا النظام في توزيع كمية الصرف الأجنبي المتواجدة لدى الدولة على وجوه الطلب الممكنة. وبالتالي يتم تدخل السلطات النقدية للتأثير في القوى التي على أساسها يتحدد سعر الصرف أي التأثير على ظروف العرض والطلب للصرف الأجنبي والهدف من ذلك يتمثل غالباً في تشجيع بعض الصادرات التصديرية، وتحديد مجالات استخدام الصرف الأجنبي، والمحافظة على سعر مرتفع للعملة الوطنية، كما قد يتمثل الهدف في اختيار الدول التي سيتم التعامل معها، ومثال ذلك منطقة الإسترليني التي أنشئت مع قيام الحرب العالمية الثانية والتي كانت تميز بين دول المنطقة حيث كانت التجارة معها حرة، ودول العالم الخارجي حيث تجاريتها معها مقيدة^٢. فإذا كان سعر الصرف المتوازن بين سورية والولايات المتحدة $1\$ = 50$ ل.س، وعلى فرض كمية الصرف التوازنية هي ٢ مليار ل.س، فالنقطة التوازنية تكون (٢، ٥٠). ويمثل الشكل رقم (٤) توازن سعر الصرف.



فلو قام البنك المركزي بتحديد سعر صرف يعادل ٤٧ ل.س. فإن الطلب سوف يزداد على العملة الأجنبية ولمواكبة هذا الازدياد تقوم السلطات النقدية بعرض النقد الأجنبي بحيث تتساوى الكمية المطلوبة مع المعروضة عند السعر الذي حددته الدولة.

^١ الناقد، محمد. (١٩٨٨)، "التجارة الخارجية والداخلية - ماهيتها وتخطيطها"، منشورات جامعة حلب، ص ١٥٢.

^٢ مصطفى، أحمد فريد. (٢٠٠٩)، "الاقتصاد النقدي والدولي"، مرجع سبق ذكره، ص ٣٩٢.

وتتم الرقابة على الصرف من خلال^١:

- الوسائل المباشرة المتمثلة بالتدخل المباشر في سوق الصرف لتثبيت سعر الصرف عند المستوى المطلوب، وتقيد سعر الصرف الأجنبي عن طريق التخصيص طبقاً للأولويات، والقيام بتطبيق أسعار الصرف المتعددة لتوجيه الصادرات والواردات.
 - الوسائل غير المباشرة ومنها القيود الكمية المستعملة للحد من الواردات، وتغير أسعار الفائدة التي تؤثر على تحركات رؤوس الأموال من الدولة وإليها، وتقديم إعانات للتصدير.
- وتتبع الدول نظام الرقابة على الصرف لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- زيادة القيمة الخارجية للعملة في حالة الحروب وتنفيذ برامج التنمية، وتخفيضها من أجل تحقيق التوازن في الميزان التجاري.
 - زيادة دخل الدولة من خلال بيع العملات الأجنبية بمعدلات أسعار أعلى من معدلات شرائها في الأسواق الدولية.
 - توفير الحماية للصناعات المحلية، والتقليل من الواردات غير الضرورية.
 - منع خروج رؤوس الأموال من الدولة.
 - معالجة اختلال ميزان المدفوعات من خلال التحكم في شراء وبيع العملات الأجنبية.
- وعلى الرغم من أهميه هذا النظام فقد تعرض لعدة انتقادات تمثلت في^٢:

- إن تقليل الدولة لواراداتها من الدول الأخرى قد ينجم عنه المعاملة بالمثل من تلك الدول وبالتالي تقليل وارداتها من الدولة الأولى مما يؤدي إلى انكماش التجارة الدولية.
 - إن فرض القيود على الصرف قد يؤثر سلباً على تدفق رأس المال الأجنبي إلى البلد.
 - قد يؤدي إلى استخدام غير كفؤ للموارد ناجم عن عدم منافسة المنتجات الأجنبية للمنتجات المحلية.
- وبالإضافة إلى ذلك هو نظام مكلف من حيث احتياجه إلى العديد من الأفراد، وعمليات السوق السوداء التي تتم فيها عمليات التهريب.

و بعد استعراض أهم النظم المتبعة في النظام النقدي الدولي يتبين أن عملية اختيار نظام سعر الصرف ليست مجرد عملية نظرية تتحدد من خلال سلبيات وإيجابيات كل نظام وإنما تختلف من دولة لأخرى وذلك تبعاً للظروف الاقتصادية الداخلية والخارجية لكل دولة، ويقول (١٩٩٩) J. Frankel : "ليس هناك نظام عملة واحد يمثل أفضل نظام لكل البلدان، وحتى فيما يتعلق ببلد معين قد لا يكون هناك نظام واحد يمثل أفضل نظام في جميع الأوقات"^٣.

^١ هرمز، نور الدين. قنوع، نزار، (٢٠٠٨)، "الاقتصاد الدولي"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٦٥.

^٢ المرجع السابق، ص ٢٧٢.

^٣ الصادق، علي توفيق وآخرون. (٢٠٠٢)، "نظم وسياسات أسعار الصرف"، سلسلة بحوث ومناقشات حلقات العمل، أبو ظبي، ص ٥٢.

وبالتالي فان عملية المفاضلة حول النظام المتبع في الدولة يتوقف على عدد من العوامل أهمها¹:

- الأهداف الاقتصادية: تسعى أغلب الاقتصاديات في الوقت الحاضر إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي وبالتالي تقليل التباين في الناتج الحقيقي أو مستوى السعر في ظل الصدمات العشوائية، مع الانتباه إلى أن استهداف تحقيق استقرار أي متغير قد يؤدي إلى التأثير على استقرار متغير آخر، والصيغة الأكثر شيوعاً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي في الدول النامية هي إتباع التعويم المدار أو أسعار الصرف "المرنة المثبتة".
- نوع الصدمات: يتم اختيار نظام الصرف بناءً على نوع الصدمة التي يتعرض لها الاقتصاد ففي حالة الصدمات الاسمية الخارجية ينصح باستعمال نظام الصرف المرن (العائم)، أما في حالة الصدمات المحلية فينصح بإتباع نظام الصرف الثابت إذا كان مصدر الصدمة المحلية نقدياً لفاعليته في تحقيق استقرار الناتج الحقيقي، وتعديل سعر الصرف في حالة كان مصدر الصدمة حقيقياً (من سوق السلع).

¹ الصادق علي توفيق وآخرون. (١٩٩٧)، "سلسلة وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، مرجع سبق ذكره، ص ٥٣.

ويبين الجدول التالي رقم (٤) ملخص لأنظمة الصرف ومزايا وعيوب كل منها والظروف المواتية للبلاد لإتباع أحد هذه الأنظمة:

الجدول رقم (٤) أنظمة سعر الصرف

نظام سعر الصرف	المزايا الرئيسية	ظروف البلد	الفوائد الرئيسية	السلبيات الرئيسية
نظام الصرف الثابت	مبني على دعامين هما الصرف الثابت وقابلية تحويل الدولار إلى ذهب. ربط العملة بعملة واحدة أو سلة عملات. يتم تدخل السلطة النقدية.	يخصص للدول النامية ذات الصلة المحدودة بالأسواق المالية العالمية. الإنتاج المتنوع قليل لديها. البلدان التي لديها مستويات عالية من التضخم.	الحفاظ على الاستقرار النقدي و يساهم في معالجة التضخم. زيادة الثقة بالعملة. توازن تلقائي في ميزان المدفوعات	يحتاج إلى احتياطات عالية من العملات الأجنبية. السياسة النقدية تتمتع بأقل حرية واستقلالية لتحقيق الأهداف الاقتصادية. يعكس الأوضاع الاقتصادية السيئة لعملة التثبيت.
نظام الصرف المرن	يحدد سعر الصرف في سوق العملات الأجنبية نتيجة تفاعل قوى العرض والطلب يتفرع عنه نوعان: التعويم الحر (لا تتدخل السلطات النقدية في السوق) التعويم المدار (تتدخل السلطات النقدية لتنظيم سعر صرف العملة)	يخصص للدول الصناعية الكبيرة والمتوسطة وبعض اقتصاديات السوق المندمجة في أسواق رأس المال العالمية وتنوع إنتاجاً تجارياً	استقلالية أكبر للسلطات النقدية تخفيف ضغوط المضاربة لأنها غير مؤمنة في ظل هذا النظام عزل الدولة عن التضخم والبطالة في الدول الأخرى	تأثير التذبذب في سعر الصرف على المتغيرات الاقتصادية الكلية وعلى رغبة المستثمرين بدخول أسواق تلك الدول. تأثير الذبذبات المتكررة في سعر الصرف على ثقة المتعاملين بالعملة.
نظام الرقابة على الصرف	تتدخل السلطات النقدية للتأثير في القوى التي على أساسها يتحدد سعر الصرف. يتم التدخل إما بشكل مباشر عن طريق دخول سوق الصرف لتثبيت سعر الصرف عند المستوى المطلوب أو بشكل غير مباشر عن طريق استخدام القيود الكمية للحد من الواردات وتغيير أسعار الفائدة.	تخصص لاقتصاديات السوق وبعض الدول النامية المرتبطة نسبياً بقطاع مالي قوي. تسجل مساراً لسياسة اقتصادية منضبطة.	منع خروج رؤوس الأموال من الدولة حماية للصناعات المحلية معالجة الاختلال في ميزان المدفوعات	القيود على سعر الصرف يؤثر على تدفقات رؤوس الأموال استخدام غير كفؤ للموارد ناجم عن عدم المنافسة

¹ Yagci, Fahrettin. "Choice Of Exchange Rate Regimes For Developing Countries", (2001), Africa Region Working Paper Series No.16, p4.

٤- تطور نظام سعر الصرف في سورية:

أختلف أسلوب تحديد نظام صرف الليرة السورية من قبل السلطات النقدية منذ عام ١٩٤٧ وحتى وقتنا الحاضر وذلك بحسب الرغبة في النزوع نحو حرية الصرف أو الرقابة عليه. فقد قامت السلطات النقدية بإتباع نظام سعر الصرف الثابت المرتكز على الذهب والدولار الأمريكي من خلال الانضمام إلى اتفاقية بريتون وودز في عام ١٩٤٧ وكان من أهم العوامل التي دفعتها إلى إتباع هذه الاتفاقية هي^١:

- تكريس فكرة الاستقلال النقدي للقطر وإلغاء فكرة الربط بالفرنك الفرنسي مرة أخرى.
- رغبة الإدارة الاقتصادية باستقرار أسعار الصرف.
- الاستفادة من قروض النقد الدولي لإصلاح ميزان المدفوعات والبنك الدولي للإنشاء والتعمير.

وكانت قيمة الليرة في تاريخ الانضمام ال.س = ٤٠٥,٥١٢ ملغ ذهب = ٤٥,٦ سنت أمريكي. وهذا يعني أن: ١ دولار = ٢١٩,١٤٨ قرش سوري.

وعلى الرغم من ذلك اقتصر تطبيق السعر الرسمي من قبل الدولة على بعض الاحتياجات فقط خلال الفترة (١٩٤٩-١٩٥٢)، ويعود ذلك إلى ندرة القطع الأجنبي من جهة، ونشوء سوق حرة للقطع وتباينها مع السعر الرسمي بشكل كبير من جهة أخرى حيث وصل سعر الصرف إلى ٣٤٢ قرشاً للدولار في السوق الحرة. وفي عام ١٩٥٣ قام مكتب القطع بعد توليه لمهامه بإتباع سياسة تهدف إلى توحيد سعر الصرف عن طريق التدخل في سوق الصرف بائعاً ومشترياً، وبسبب ضعف الإمكانيات لديه عاد ليفرق بين العمليات المالية التي نجم عنها سعر الصرف الحر، والعمليات التجارية التي نجم عنها سعر الصرف لقطع التصدير واستمر ذلك حتى عام ١٩٦١، حيث تم إتباع الرقابة على النقد وتوحيد سعر قطع التصدير والقطع الحر بـ (٣٧٠ - ٣٦٠) شراء ومبيع، والذي استمر حتى ١٩٦٤ حيث تم إحداث السوق الموازية للقطع التي استمرت إلى أوائل ١٩٧٤^٢.

وبعد انهيار اتفاقية بريتون وودز في أوائل السبعينيات وقيام بعض الدول ذات العملات الرئيسية بتعويم عملاتها مقابل الدولار وفقدان الذهب لدوره الرسمي تم ربط الليرة السورية بالدولار فقط، وكان الهدف من ذلك تجميع احتياطات من العملات الأجنبية من أجل توظيفها في القطاعات الاقتصادية حيث حدد سعر الصرف بـ ٣,٩٥ ل.س منذ عام ١٩٦٨ وحتى عام ١٩٨١. وقد تباينت السياسات خلال هذه الفترة من اعتمادها أحياناً على تعدد أسعار الصرف وأحياناً على صرف موحد. وبعد عام ١٩٨١ قامت السلطات النقدية بإتباع سياسة تعدد أسعار الصرف من أجل تحقيق الأهداف التالية^٣:

- الحفاظ على استقرار الأسعار الداخلية.
- اعتماد سعر خاص بدولار التصدير من أجل تشجيع التصدير.
- تمويل المستوردات للقطاع العام.
- تخفيض تكاليف الصناعة الوطنية ورفع قدرتها على المنافسة في الأسواق الدولية.
- توفير القطع الأجنبي لتمويل المستوردات.

وقد حددت السلطات النقدية أسعار الصرف في تلك الفترة كمايلي:

^١ حامد، صلاح الدين، (١٩٩٦)، "سياسة أسعار الصرف في سورية منذ عام ١٩٨١"، رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق، ص ١٣-١٤.
^٢ الصادق علي توفيق وآخرون. (١٩٩٧)، "سلسلة وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠٠-٢٠٢.
^٣ كنعان، علي، "النظام النقدي والمصرفي في سورية"، دار الرضا، دمشق، ص ٩٧-١٨٦.

- السعر الرسمي وهو (١١,٢٠ ل.س، ١١,٢٥ ل.س) والذي تم إعلانه من قبل السلطات في عام ١٩٨٨ نتيجة الفروقات المتزايدة بين سعر الصرف الرسمي القديم (٣,٩٠ ل.س - ٣,٩٥ ل.س) وسعر الصرف الفعلي.
 - دولار التصدير ويتراوح بين ٥٥ - ٦٠ ل.س
 - السوق المجاور وبلغ (٤٠ ل.س، ٤٢ ل.س) شراء ومبيع وقد أحدث في عام ١٩٩٠/٧/١٥ بغية توحيد سعر الصرف وقد كان يقارب إلى حد كبير سعر صرف الليرة السورية في أسواق الدول المجاورة.
 - الدولار الجمركي وله أسعار عديدة (٤٢ ل.س، ٢٣ ل.س) بحسب السلع
 - القطاع العام والحسابات الحكومية ويساوي ٤٥,٥ ل.س
 - سعر الصرف التشجيعي (٢٢ ل.س، ٢٠ ل.س) وأحدث في عام ١٩٨٦ والهدف منه في تشجيع تحويلات العاملين السوريين خارج سورية وزيادة الموارد السياحية، واعتبر بحكم الملغى في حزيران ١٩٩٤ حيث تم تحويل المعاملات الخاصة بها إلى سوق الصرف المجاور.
 - سعر الصرف السياحي: وحدث في أيار ١٩٨٢ عند سعر صرف ٥,٨ ل.س ووصل إلى ١٠ ل.س في آذار ١٩٨٦ وألغى في أوائل ١٩٨٨.
 - سعر الصرف الموازي: احدث للمرة الأولى في عام ١٩٦٤ عند سعر صرف ٤٣١,١٨ قرشاً سورياً وحتى عام ١٩٧٣ حيث بلغ ٤٣١ قرشاً سورياً، ونتيجة تراجع قيمة الليرة السورية في أسواق الدول المجاورة في أوائل الثمانينات عادت السلطات النقدية إلى إحداث سوق موازية للمرة الثانية في نيسان ١٩٨١ عند سعر صرف ٦,٣٢ ل.س وارتفع إلى ٥,٤٢٥ ل.س في آب ١٩٨١ واستمر ثابتاً إلى أن ألغى في عام ١٩٨٨/١/١.
- وتجدر الإشارة إلى أن إتباع سياسة تعدد أسعار الصرف كانت مرحلة مؤقتة بحسب اتفاقية صندوق النقد الدولي المعدلة والهدف الرئيسي منها إصلاح نظام الصرف الثابت. وكان من شأنها إعادة الاستقرار إلى سعر صرف الليرة السورية وتشجيع تدفقات الموارد غير المنظورة^١.
- ولكنها أدت من ناحية أخرى إلى خلل في هيكل الاقتصاد الوطني من خلال التوجه إلى الاستثمار في القطاعات الخدمية والتجارية الربحية وانخفاض الاستثمارات الصناعية^٢.
- وخلال الفترة (١٩٩٥ - ٢٠٠١) بلغ متوسط سعر صرف الليرة مقابل الدولار ٥٠,٧٨ ل.س وقد بقي سعر صرف الليرة ثابت نسبياً خلال هذه الفترة ويعود ذلك إلى^٣:

- تطور الأداء الاقتصادي والاستقرار السياسي الذي نجم عنه زيادة الثقة في الليرة السورية.
- قانون الاستثمار رقم (١٠) لعام ١٩٩١ الذي أسهم في زيادة عدد المشاريع الاستثمارية.
- زيادة القطع الناجم عن زيادة الموارد السياحية.
- تحسن وضع الحساب الجاري وتحقيقه لفوائض هامة.

^١ الصادق علي توفيق وآخرون. (١٩٩٧)، "سلسلة وإدارة أسعار الصرف في البلدان العربية"، مرجع سبق ذكره، ص ٢١١.

^٢ غدير، هيفاء غدير، (٢٠١٠)، "السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري"، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، ص ٢٩٦.

^٣ المرجع السابق، ص ٢٩٧-٢٩٨.

- إتباع سياسة نقدية تحقق التوازن الاقتصادي وخاصة في مجال التحكم بالمعروض النقدي، ومتابعة سياسة توحيد أسعار الصرف.
- وخلال فترة (٢٠٠٢-٢٠٠٥) انخفض متوسط سعر صرف الليرة السورية إلى ٥٢,٤٦ للدولار وقد بلغ سعر الصرف ٥٤ ل.س للدولار في عام ٢٠٠٥ ومن أسباب هذا الانخفاض المتواصل في قيمة الليرة تجاه الدولار مايلي^١:
- تأجيل العديد من المشاريع الاستثمارية وزيادة الإقبال على تبادل الليرة السورية بالدولار الأمريكي من قبل المضاربين والسماسرة وانخفاض القادمين إلى سورية والناجمة عن الظروف السياسية والأحداث العالمية.
- عدم قيام المصارف بتلبية الطلب المتزايد على الدولار، وزيادة الاستيراد وخاصة للمصارف الخاصة والناجمة عن زيادة الانفتاح الاقتصادي.
- شراء الدولار الأمريكي والعملات الأجنبية من المصرف التجاري للعمليات غير التجارية مقابل القيام بعمليات بيع في حدود ضيقة.
- وفي نهاية عام ٢٠٠٥ شهدت الليرة السورية اضطراباً كبيراً وعدم استقرار حيث وصل سعر صرف الليرة إلى ٦٠ ليرة سورية للدولار مما حدا بمصرف سورية المركزي إلى تبني نظام سعر صرف يضمن إدارة فعّالة لسعر صرف حقيقي ومستقر عن طريق فك ارتباط الليرة السورية بالدولار الأمريكي مقابل ربطها بسلة عملات تماثل في أوزانها "وحدة حقوق السحب الخاصة" SDR بموجب قرار السيد رئيس مجلس الوزراء رقم (٣٤٢٤) تاريخ ١٥/٨/٢٠٠٧، بالإضافة إلى اتخاذ مجلس النقد والتسليف قرار رقم (١٩٧) تاريخ ٢٥/٤/٢٠٠٦ وتعديلاته الذي ينص على وجوب اعتماد المصارف التعليمات الخاصة بمراكز القطع الأجنبي.
- وفي خطوة هامة نحو الانتقال إلى استخدام نظام سعر صرف يتناسب مع خصوصية الاقتصاد السوري تم في مطلع ٢٠٠٧ العمل بسعر صرف موحد بناء على قرار رئيس مجلس الوزراء رقم (٥٧٨٧) في ٢٠/١٢/٢٠٠٦، بعد أن كان هناك ثلاثة أسعار للصرف، سعر الصرف الحر للعملات الأجنبية، سعر صرف الدولة والقطاع العام، سعر الصرف في السوق الموازية، ومن إيجابيات هذا التوحيد^٢:
- تسريع وتيرة التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في جذب رؤوس الأموال العربية والأجنبية بسبب توفر المنافسة والشفافية في تقييم الفرص الاستثمارية أمام المستثمرين.
- يؤدي توحيد سعر الصرف إلى تسهيل العمليات المحاسبية المتعلقة بالتكاليف والإنتاج وبالتالي يصبح أكثر قدرة على اتخاذ القرارات الملائمة.
- إن توحيد سعر الصرف يؤمن بيع العملات للجهاز المصرفي بدلاً من بيعها في الأسواق غير النظامية وبالتالي تحصل المصارف على العمولة الناجمة عن بيع القطع الأجنبي.
- وبالتالي يمكن القول بأن سورية اعتمدت نظام سعر الصرف المتعدد لفترة طويلة من الزمن حتى نهاية عام ٢٠٠٦ حيث تم التحول بعدها إلى ربط الليرة السورية بسلة عملات الهدف الرئيسي منها تحقيق استقرار سعر صرف الليرة والتقليل من تقلبات التنافسية في التجارة.

^١ إدارة الأزمة الاقتصادية في سورية، إعداد قسم البحوث، مجلة الاقتصاد والنقل، (٢٠٠٦)، كانون الثاني، ص ٨٨.

^٢ غدير، هيفاء غدير، "السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري"، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٣.

خلاصة الفصل الأول

أدى قيام المبادلات التجارية بين الدول إلى ظهور سعر الصرف كأداة للربط بين الاقتصاد المحلي والاقتصاديات العالمية، ونتيجة لاختلاف أسعار السلع بين هذه الدول، واختلاف مقدرة أسعار الصرف في تنفيذ المعاملات الدولية ... الخ، ظهرت أشكال عدة لسعر الصرف إلى جانب السعر الرسمي كسعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الموازي وسعر الصرف المتوازن... الخ.

ونظراً للأهمية التي يلعبها سعر الصرف حاولت الكثير من النظريات تفسير الاختلاف في أسعار الصرف بين الدول، ومنها نظرية تعادل القوة الشرائية التي فسرت تحركات أسعار الصرف على المدى الطويل، ونظرية تعادل أسعار الفائدة التي بينت العوامل المؤثرة على أسعار الصرف في المدى القريب ونظرية كمية النقود ونظرية الأرصدة.

ولقد أظهرت الأنظمة النقدية عبر المراحل التي مرت بها ابتداءً بنظام الصرف الثابت ونظام الرقابة على الصرف وانتهاءً بنظام الصرف المعوم الدور الهام الذي يلعبه سعر الصرف في التأثير على المتغيرات الاقتصادية. وهذا بدوره يضع السلطات النقدية أمام مسؤولية اختيار نظام الصرف الأفضل والذي يجعل لسعر صرف عملتها دوراً هاماً في خدمة الأهداف الاقتصادية للدولة.

وقد اتبعت سورية نظام الصرف الثابت المرتكز على الذهب والدولار منذ عام ١٩٤٧ حتى انهيار اتفاقية بريتون وودز، وبعدها تم ربط الليرة بالدولار الأمريكي، وفي نهاية عام ٢٠٠٦ تم ربط الليرة السورية بسلة عملات، وكان أن تخلل هذه الفترة تبني الحكومة لنظام الصرف المتعدد، وذلك وفقاً لما يتناسب مع البرامج والأهداف الاقتصادية.

الفصل الثاني

دراسة عوامل الاستقرار في الاقتصاد السوري بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٠

المبحث الأول : تحليل أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية بين عامي (١٩٩٠ - ٢٠٠٠)

المبحث الثاني : تحليل أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية بين عامي (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)

المبحث الثالث : بناء مؤشر للاستقرار الاقتصادي في سورية (١٩٩٠-٢٠١٠)

الفصل الثاني

دراسة عوامل الاستقرار في الاقتصاد السوري بين عام ١٩٩٠ وعام ٢٠١٠

يعتبر استقرار الاقتصاد الكلي شرطاً ضرورياً لتحقيق النمو والتنمية المستدامة، وبما أن الاستقرار الاقتصادي هو الهدف المنشود لدى غالبية الحكومات، فهذا يعني سعي السياسة الاقتصادية لأي بلد لتحقيق معدلات نمو مرتفعة من خلال زيادة الناتج المحلي الإجمالي عن طريق الاستغلال الكامل للموارد الاقتصادية المتاحة، والوصول إلى معدلات تشغيل مرتفعة للقوة العاملة في المجتمع وبالتالي تخفيض معدلات البطالة، والحفاظ على القوة الشرائية للنقود من خلال منع ظهور ارتفاعات في الأسعار ناجمة عن زيادة الطلب نتيجة العمالة الكاملة أي الحفاظ على معدلات تضخم منخفضة، وبالمقابل القدرة على مواجهة حالات الكساد الناجمة عن زيادة العرض عن الطلب.

ويتميز الاقتصاد السوري بقاعدة اقتصادية متنوعة نسبياً تقوم فيها قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات والنفط والسياحة بشكل رئيسي بتكوين النشاط الاقتصادي، ونستعرض في هذا الفصل تحليل لأهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد السوري خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠١٠).

المبحث الأول

تحليل أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية بين عامي (١٩٩٠ - ٢٠٠٠)

أولاً : الناتج المحلي الإجمالي:

يعتبر النمو الاقتصادي الهدف الرئيسي عند وضع السياسات الاقتصادية الكلية كونه يعبر عن العملية التنموية بأكملها ولتمثيله لخاصة الجهود المادية الاقتصادية وغير الاقتصادية المبذولة في المجتمع ولما له من دور بارز في تحسين المستوى المعيشي للأفراد.

ويعرف النمو الاقتصادي على أنه "الزيادة السنوية الحقيقية في الناتج القومي الإجمالي وبالتالي الزيادة في السلع والخدمات النهائية التي ينتجها الاقتصاد في سنة معينة والتي يمكن قياسها بالتغير السنوي في متوسط المستوى المعيشي المادي للفرد"^١. ومن التعريف يتبين أن الناتج المحلي الإجمالي يستخدم لقياس القيمة المضافة ويعتبر من أكثر المؤشرات تعبيراً عن حالة النمو الاقتصادي على الرغم من الإشكالات التي تعترض عملية قياسه بدقة وخصوصاً تعدد أنواع الحسابات واختلاف السلاسل الزمنية.... الخ.

وتتمثل عوامل نمو الناتج المحلي بمايلي^٢:

١- الإنتاجية ٢- التكوين الرأسمالي ٣- التقدم التقني ٤- الوسط الجغرافي

تطور الإنتاجية :

تتوقف الإنتاجية على زيادة التراكم الرأسمالي وإعادة تخصيص الموارد والتغيرات في المناخ الاستثماري والبشري ونوعية وبنية القوى العاملة وعلى الحالة الصحية والنفسية والمعاشية والمهنية لقوة العمل، وإن الإجراءات التي تساعد على تحسين التركيب الهيكلي والتكوين المهني والفني لقوة العمل تساعد في تحسين معدلات النمو الاقتصادية، وعلى الرغم من أن تقدير الإنتاجية من الأمور البالغة التعقيد إلا أن معيار الإنتاجية من أهم المؤشرات تعبيراً عن أداء النمو الاقتصادي.

١- تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٩)

حقق الناتج المحلي الإجمالي نمو سنوياً وسطياً خلال هذه الفترة بمعدل ٥,٩%، فقد وصل معدل النمو الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٥) إلى ٧,٦٥% وذلك نتيجة لسياسات الانفتاح التي فتحت الفرصة أمام القطاع الخاص بعد قانون الاستثمار رقم ١٠/ لعام ١٩٩١ والبدء بإنتاج النفط الخفيف بالإضافة إلى الصادرات الزراعية والمتمثلة بشكل رئيسي بصادرات القطن التي أصبحت تدر سنوياً خلال تلك الفترة ١,٥ مليار دولار إلى ٢ مليار دولار سنوياً^٣. في حين تراجع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٦ - ١٩٩٩) ليصل إلى ٢,٥٩% ويعود ذلك إلى تراجع معدلات الاستثمار وخاصة في القطاع الإنتاجي والخدمي حيث انخفض

^١ هيئة تخطيط الدولة، (٢٠٠٥)، "تحليل الاقتصاد الكلي"، ص ١٤.

^٢ جمعة، محمد، (٢٠٠٥)، "اثر السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي"، دار الرضا للنشر، سوريا - دمشق، ص ١٨٧-١٧٩.

^٣ سماق، محمد، (٢٠٠٣)، "سياسات التصنيع في سورية"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، دمشق، ص ٤٣.

معدل الاستثمار من ٣٨,٣% من الناتج عام ١٩٨٥ إلى نحو ٢٥,٨% عام ١٩٩٦ من جهة، والسياسات المالية والنقدية المتبعة من تخفيض الإنفاق الاستثماري على القيود والتسليف ومعدلات الفائدة المرتفعة وتجميد الرواتب والأجور من جهة ثانية.

ويعود سبب الاختلاف في معدلات النمو الاقتصادي خلال الفترتين إلى الأداء الاقتصادي والظروف التي مرت بها سورية في تلك المرحلة.

الجدول رقم (٥) الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ١٩٩٥ الثابتة ونصيب الفرد منه

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي مليون ل.س	عدد السكان ألف نسمة	نصيب الفرد من الناتج ل.س	النمو السنوي للناتج المحلي %	النمو السنوي في نصيب الفرد %
١٩٩٠	٣٨٩٤٦٩	١٢١١٦	٣٢١٤٥	— %	— %
١٩٩١	٤٢٠٢٤٢	١٢٥٢٩	٣٣٥٤١	٧,٩ %	٤,٣٤ %
١٩٩٢	٤٧٦٨٥٠	١٢٩٥٨	٣٨٠٥٩	١٣,٤٧ %	١٣,٤٧ %
١٩٩٣	٥٠١٥٤٦	١٣٣٩٣	٣٧٤٤٨	٥,١٨ %	١,٦- %
١٩٩٤	٥٣٩٩٢٩	١٣٧٨٢	٣٩١٧٦	٧,٦٥ %	٤,٦١ %
١٩٩٥	٥٧٠٩٧٥	١٤٢٨٥	٣٨٩٢١	٥,٧٥ %	٠,٦٥- %
١٩٩٦	٦١٢٨٩٦	١٤٦٧٠	٤١٧٧٨	٧,٣٤ %	٧,٣٤ %
١٩٩٧	٦٢٨١٤٨	١٥٠٦٦	٤١٦٩٣	٢,٤٩ %	٠,٢- %
١٩٩٨	٦٧٥٨٨٨	١٥٤٧٣	٤٣٦٨١	٧,٦ %	٤,٧٦ %
١٩٩٩	٦٦٢٣٩٦	١٥٨٩١	٤١٦٨٣	١,٩٩- %	٤,٥٧- %

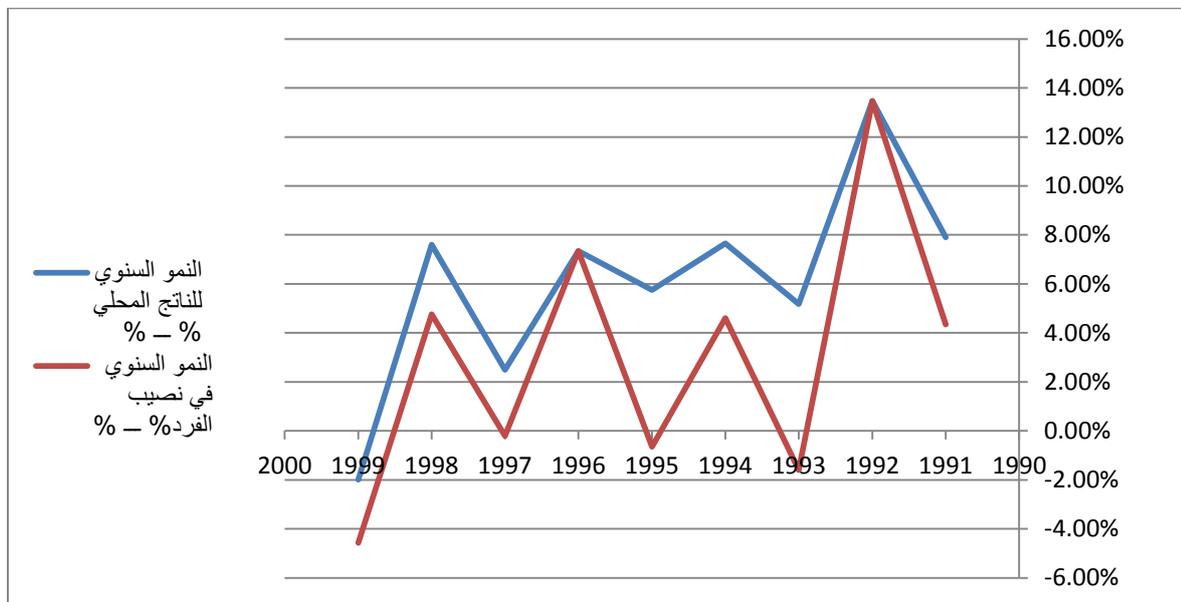
المصدر : المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

ونلاحظ من الجدول رقم (٥) ارتفاع عدد السكان خلال الفترة بنسبة ٣١,١٥٧% بمعدل نمو سنوي بلغ ٣,٠١%، بالمقابل ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٧٠,٠٧% بمعدل نمو سنوي ٥,٩%، وقد انعكس ذلك على دخل الفرد من الناتج المحلي، حيث ارتفع الدخل الفردي من ٣٢,١٤٥ ل.س عام ١٩٩٠ إلى ٤١,٦٨٣ ل.س عام ١٩٩٩ بنسبة ٢٩,٦٧١%، ويظهر من ذلك أن متوسط الدخل الفردي لم يرتفع بنفس النسبة التي ارتفع بها الناتج المحلي الإجمالي ويعود ذلك إلى الزيادة السكانية التي التهمت جزءاً من الزيادة الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي.

^١ الحمش، منير، (٢٠٠٠)، "مستقبل الصناعة السورية في ظل المتغيرات الاقتصادية والتحويلات الإقليمية والدولية"، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، القاهرة، ص ١٥.

ويوضح الشكل التالي رقم (٦) معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي ومعدل نمو الدخل الفردي السنوي حيث ارتفع معدل النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي بشكل أكبر من معدل نمو الدخل الفردي خلال الفترة المدروسة ، باستثناء عامي ١٩٩٢ و ١٩٩٦ التي تساوى فيها معدل نمو الناتج مع معدل نمو متوسط الدخل الفردي، ويظهر الشكل رقم (٦) أن معدلات النمو خلال سنوات التسعينات كانت بشكل متذبذب.

الشكل رقم (٦) معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو في نصيب الفرد



٢- التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٥:

يبين التركيب الهيكلي مساهمة مختلف القطاعات في خلق القيمة المضافة للاقتصاد الوطني. ويتبين من الجدول رقم (٦) عدم وجود تغيرات جوهرية في نسبة مساهمة قطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي. بينما اختلفت نسبة مساهمة قطاع الصناعة خلال فترة التسعينات فبلغت بشكل وسطي ١٧,٢٥% للفترة الزمنية (١٩٩٦-١٩٩٩) حيث ارتفعت من ٩٦,٢٦٩ مليون ل.س عام ١٩٩٦ إلى ١٢٢,٩٧٣ مليون ل.س عام ١٩٩٩ بمعدل نمو ٨,١٦%، في حين بلغ معدل النمو الوسطي خلال النصف الأول للتسعينات ١٢,٩%.

الجدول رقم (٦) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي بأسعار عام ١٩٩٥ الثابتة

السنوات	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
الزراعة	٣٠	٢٩	٣١	٢٩	٢٩	٢٨	٣٠	٢٩	٣٢	٢٨
الصناعة	١٣	١٣	١٢	١٣	١٢	١٤	١٦	١٨	١٧	١٨
البناء	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
الخدمات ^١	٥٣	٥٤	٥٣	٥٤	٥٥	٥٤	٥٠	٤٩	٤٦	٥٠
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

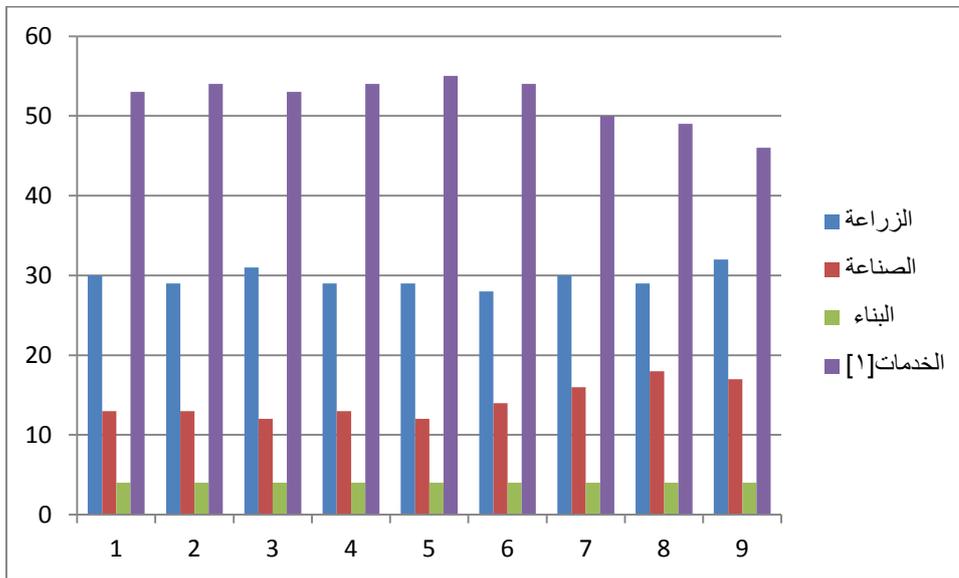
المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة

^١ وتشمل الخدمات تجارة الجملة والمفرق والنقل والمواصلات والتخزين والمال والتأمين والعقارات وخدمات المجتمع والخدمات الشخصية والخدمات الحكومية والهيئات التي لا تهدف إلى الربح.

وبالمقابل انخفضت نسبة مساهمة قطاع الخدمات في النصف الثاني عنه في النصف الأول بمقدار ١,٨٨٦% وذلك على الرغم من ارتفاعها إلى ٣٣٢,٢٧٤ مليون ل.س عام ١٩٩٩ بعد أن كانت ٣٠٥,١٧٢ مليون ل.س عام ١٩٩٦ ويعود ذلك إلى ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي.

ويبين الشكل التالي رقم (٧) التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بأسعار ١٩٩٥ الثابتة للفترة الزمنية (١٩٩٠ - ١٩٩٩) ونلاحظ انخفاض نسبة مساهمة القطاع الخدمي خلال السنوات الأخيرة وبالمقابل هناك تذبذب في مساهمة القطاع الزراعي ضمن حدود صغيرة وثبات في مساهمة قطاع البناء وارتفاع في مساهمة القطاع الصناعي.

الشكل رقم (٧) التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق بأسعار ١٩٩٥ الثابتة



ثانياً : ميزان المدفوعات خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ١٩٩٩)

إن لكل دولة معاملات خارجية تتمثل بعمليات الاستيراد والتصدير وعمليات الخدمات من وإلى الدول الأخرى سواء من قبل الأفراد أو الشركات، وينتج عن هذه المعاملات حقوق والتزامات مالية متبادلة عاجلة أو آجلة يتم أداؤها في تواريخ معينة، وتسجل هذه الحقوق والتزامات تجاه العالم الخارجي في بيان أو سجل يدعى ميزان المدفوعات.

ويعرف ميزان المدفوعات على أنه "الحساب الذي يسجل قيمة الحقوق والديون الناشئة بين بلد معين والعالم الخارجي وذلك نتيجة المبادلات والمعاملات التي تنشأ بين المقيمين في البلد المّعد للبيانات وغير المقيمين خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة".^١

وتتمثل أهمية ميزان المدفوعات باعتباره أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تستعين بها الدولة في رسم السياسات الاقتصادية لما لبياناته من دلالات خاصة تعبر عن الأحوال الاقتصادية للبلاد. لذلك فإن ميزان المدفوعات يشكل مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني و ذلك للأسباب التالية:

- يعكس قوة الاقتصاد الوطني ودرجة تكيفه مع المتغيرات الحاصلة في الاقتصاد الدولي عن طريق معرفة حجم و هيكل كل من الصادرات والواردات والمنتجات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ومستوى الأسعار والتكاليف ودرجة التوظيف الخ.
- يسمح بالتنبؤ بتطور أسعار الصرف من خلال ظروف الطلب والعرض على العملات الأجنبية بالإضافة إلى معرفة مدى تطور البنين الاقتصادي للدولة من خلال إظهار أثر السياسات الاقتصادية المتبعة على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم المبادلات ونوع سلع التبادل.
- يقيس الموقف الدولي للبلاد لأن المعاملات المدونة ضمنه تربط البلد مع العالم الخارجي. وبالتالي يعتبر ميزان المدفوعات واحد من أكثر القوائم الإحصائية أهمية بالنسبة لأي بلد من خلال حساباته الفرعية التي تعتمد عليها السلطات النقدية عند وضعها للسياسات الاقتصادية.

١ - عناصر ميزان المدفوعات^٢

- ١- حساب العمليات الجارية: ويضم كافة المعاملات الاقتصادية الدائنة والمدينة التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة ويقسم إلى :
 - أ- الميزان التجاري و يقتصر على الصادرات والمستوردات السلعية فقط.
 - ب- ميزان الخدمات والدخل: ويشمل النقل والشحن والتأمين والسفر والسياحة ودخل الاستثمار والدخل من العمل وعوائد الملكية وغيرها.
 - ت- التحويلات الجارية: وتمثل مجموعة القيود المقابلة للتغيرات الدولية في ملكية الموارد الحقيقية أو المالية كالهبات والمساعدات والإعانات، وغيرها من التحويلات والتي ليس لها أي قيد مقابل. ولا يترتب عليها أي التزامات تجاه الدولة التي تتلقاها.

^١ مصرف سورية المركزي، (٢٠١٠)، مديرية الأبحاث الاقتصادية والإحصاءات العامة، النشرة الإحصائية الربعية، المجلد ٤٨، العدد (٢-٤)، د.
^٢ صندوق النقد الدولي. "دليل ميزان المدفوعات"، واشنطن، الطبعة العربية، الفصلان السابع والثامن.

٢- الحساب الرأسمالي والمالي: ويضم عنصرين هما:

- أ- الحساب الرأسمالي: و يسجل حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية بلدان العالم التي ينشأ عنها في مركز دائنية أو مديونية البلد الخارجية، وكذلك التغيرات في الأصول الاحتياطية الرسمية للبلد.
- ب- الحساب المالي: ويشمل على الاستثمار المباشر والائتمانات التجارية القصيرة والطويلة الأجل والقروض والعملية والودائع القابلة للتحويل وغير ذلك مثل الودائع الادخارية والودائع لأجل وأسهم المدخرات والقروض الخ.
- ت- الاحتياطيات الدولية: ويضم هذا الحساب كلا من تحركات الذهب للأغراض النقدية، ورصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية، وحقوق السحب الخاصة لدى صندوق النقد الدولي الدائنة والمدينة.
- ٣- صافي الخطأ والسهو: قد لا يتساوى مجموع المبالغ المدينة مع المبالغ الدائنة نتيجة اختلاف مصادر المعلومات المعتمد ويسجل الفرق بينهما في حال وجوده في حساب السهو والخطأ.

٢- تطور ميزان المدفوعات في سورية خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ١٩٩٩)

قامت الحكومة السورية خلال فترة التسعينات باتخاذ مجموعة من الإجراءات والتدابير لتنمية الموارد المحلية وزيادة الإنتاج وتشجيع التصدير أدت إلى تحسين الأداء الاقتصادي منها^١:

- ١- التحرير الجزئي للتجارة الخارجية بتخفيض القيود على المستوردات والانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر وفقاً لقانون الاستثمار رقم ١٠/ لعام ١٩٩١.
- ٢- تخفيض سعر صرف الليرة السورية بالنسبة للدولار وتقليص عدد أسعار الصرف المستخدمة رسمياً.
- ٣- الاتجاه نحو تشجيع التصدير إلى جانب إحلال المستوردات، ورفع أسعار المنتجات الزراعية الأساسية.
- ٤- إفساح المجال للقطاع الخاص لدخول مجالات الصناعة والتجارة الخارجية والسياحة التي كانت محتكرة من قبل القطاع العام.

حيث حقق ميزان المدفوعات فائضاً خلال هذه الفترة مع تراجع في بعض الأعوام نتيجة المتغيرات الخارجية. ويظهر الجدول رقم (٧) تطور ميزان المدفوعات خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩)

الميزان التجاري:

يظهر من الجدول أن العجز صفة ملازمة للميزان التجاري خلال فترة التسعينات باستثناء عام ١٩٩٧ حيث حقق فائضاً بمقدار ٢٠,٤ مليار ليرة سورية بسبب انخفاض مستوردات القطاع العام والخاص وعام ١٩٩٩ بسبب ارتفاع أسعار النفط عالمياً، ويعود سبب العجز خلال هذه الفترة والتي بلغ أقصاها في عام ١٩٩٤ إلى مايلي:

- انخفاض أسعار النفط في السوق الدولية مما أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات النفطية وذلك على الرغم من زيادة الإنتاج المحلي من النفط حيث ارتفع الإنتاج من ١٧,٢ مليون طن بسعر ٢٢,٠٥ دولار للبرميل عام ١٩٨٩ إلى ٢٩,٢ مليون طن بسعر ١٥,٤٧ دولار في نهاية ١٩٩٤.

^١ سكر، نبيل، (٢٠٠٠)، "الإصلاح الاقتصادي في سورية"، مركز الأبحاث والدراسات الاشتراكية في العالم العربي، دمشق، ص ٢١٢.
^٢ جمعة، محمد، (٢٠٠٠)، السياسة النقدية في سورية وأثرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٠)، مرجع سبق ذكره، ص ٣٠٩.

- ترافق تحسن المواسم الزراعية وزيادة إنتاج القطاع الخاص منها مع انهيار الاتحاد السوفيتي الأمر الذي أدى إلى ضرورة تحويل الصادرات إلى دول أخرى والذي أدى إلى ثبات نسبي في الصادرات.
- ازدياد الاستيراد وخاصة فيما يتعلق بالآلات والتجهيزات إثر صدور قانون الاستثمار رقم ١٠ لعام ١٩٩١.

ويعود منشأ العجز في الميزان التجاري إلى عجز صادرات القطاع الخاص عن تغطية مستورداته حيث لم تتجاوز نسبة الصادرات إلى الواردات ٤٠% سنوياً.

ميزان الخدمات والدخل:

ازداد عجز ميزان الخدمات خلال النصف الأول من التسعينات نتيجة زيادة نفقات الشحن والنقل الناجمة عن زيادة المستوردات بالإضافة إلى زيادة التسديد لشركات النفط الأجنبية وذلك على الرغم من زيادة الموارد السياحية من ٦،١٧٩ مليون ليرة سورية عام ١٩٩٠ إلى ٢٨،٥٧٥ مليون ليرة سورية خلال عام ١٩٩٤. إلا أنه حقق فائضاً خلال النصف الثاني حيث سجل فائضاً بمقدار ١٥ مليار ليرة سورية خلال عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨ في حين انخفض إلى ١١ مليار في عام ١٩٩٦ وإلى ٥،٢ مليار عام ١٩٩٧. ويتبين من الجدول أن السياحة والسفر هي الأهم في الموارد الخدمية حيث أنها شكلت وسطياً ما نسبته ٦٥% خلال هذه الفترة. وأما بالنسبة للدخل فقد ازداد العجز بسبب زيادة الفوائد المدفوعة على استخدامات القروض والالتزامات الخارجية.

التحويلات الجارية:

ازدادت التحويلات الجارية خلال عقد التسعينات بشكل عام بسبب زيادة التحويلات الخاصة من قبل السوريين المقيمين في الخارج مع انخفاض طفيف في عام ١٩٩٧ بسبب انخفاض تحويلات السوريين من الخليج نتيجة انخفاض أسعار النفط والتي أدت إلى انخفاض أجور العمال.

ويتبين من خلال الجدول رقم (٧) أن الحساب الجاري حقق فائضاً في عام ١٩٩٠ وصل إلى ٣٧،٧٨٩ مليون ل.س لينخفض في ١٩٩١ إلى ١١،٩٢٥ مليون ل.س نتيجة انخفاض صادرات القطاع الخاص إلى الاتحاد السوفيتي لينتقل إلى عجز في عامي ١٩٩٣ و ١٩٩٤ بسبب زيادة الاستيراد الناجمة عن قانون الاستثمار رقم ١٠/ لعام ١٩٩١. ثم ليحقق فائضاً متفاوتاً خلال السنوات اللاحقة بلغ أقصاها في عام ١٩٩٧ حيث تجاوز ٢٠ مليار ل.س على خلاف عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٨ حيث انخفض إلى ٣ مليار ل.س. وفي عام ١٩٩٩ حقق فائضاً وصل إلى ٤٩،٣٢ مليار ل.س نجم بشكل رئيسي عن ارتفاع أسعار النفط في سلة الأوبك في شهر شباط من ٩،٩٦ دولار للبرميل إلى ٢٢،٧ دولار للبرميل في نفس العام^٣.

^١ جمعة، محمد. (٢٠٠٥)، "اثر السياسة النقدية على الناتج المحلي الإجمالي"، مرجع سبق ذكره، ص ٣١٤.

^٢ جمعة، محمد. (٢٠٠٠)، "السياسة النقدية في سورية وأثرها على نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٧٠-٢٠٠٠)"، مرجع سبق ذكره، ص ٨٤.

^٣ المرجع السابق، ص ٣٢١.

الجدول رقم (٧) تقديرات ميزان المدفوعات للأعوام (١٩٩٠ - ١٩٩٩) مليون ليرة سورية

1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	البيان
4932	2897	21677	13171	12636	18564-	14820-	11925	41417	37789	الحساب الجاري
12452	6972	25537	2349-	10295	39481-	29429-	16815-	9619	28656	١- السلع والخدمات
10547+	8445-	20376	13233	4923-	26984-	8206-	4493+	27010+	40435+	أ- الميزان التجاري
185847	153929	182078	163569	132831	112448	96282	87606	85675+	80252+	الصادرات
127593	104141	141148	123323	98883	77372	71092	69011	54600	44683	القطاع العام
114360	79297	112604	107584	86041	65736	28276	60957	45753	36824	نفط
13233	24845	28544	15738	12842	11636	12806	4054	8847	8759	غير النفط
58254	49787	40931	40246	33948	47106	25190	18595	31075	35569	القطاع الخاص
175300-	162374-	161703-	176801-	137754-	151462	104488-	83113-	58662-	39817	الاستيراد
48098-	43846-	54080-	70548-	48650-	58278-	40340-	31368-	27611-	21685-	القطاع العام
5029-	7021-	7001-	3484-	1515-	2553-	4599-	3250-	1395-	1197-	نفط
43068-	36825-	47079-	67064	47135-	55725-	35741-	28118-	26216-	20488-	غير النفط
6739	11527-	107622-	106253-	89105-	93184-	64148-	51745-	31051-	18132-	القطاع الخاص
127202-	15417	5161	10884	15218	12497-	21222-	21308-	17394-	11779-	ب- الخدمات
1904	88135	71988	71762	68137	63449	48437	39988	28135	17746	الموارد الخدمية
80618	10851	9604	9592	8160	11271	8567	7348	6106	6179	نقل وشحن
11719	58429	46451	47215	46067	28575	22786	18821	10217	2588	السياحة والسفر
50344	11980	10681	9866	9193	8353	6613	5539	4959	2588	خدمات حكومية
11524	6874	5251	5090	4717	11753	8056	6359	5258	3862	خدمات أخرى
78714-	72717-	66826-	60828-	52919-	75946-	69649-	-61296	-4552	-29525	لنفقات الخدمية
33644-	72717-	66826-	60878-	52919-	26155-	21794	17945-	12935-	7975-	الشحن والنقل
30812-	28478-	24460-	20084-	12146-	9647-	9018-	7913-	6380-	4808-	السياحة والسفر
9571-	9034-	8393-	6930-	6163-	6729-	6042-	5398-	5233-	3669-	خدمات حكومية
4688-	4223-	3994-	2623-	2858-	729-	662-	452-	1022-	772-	خدمات أخرى
23878	25679	22395	24430	20899	20917	14609	28740	31798	9133	التحويلات الجارية
12354	21850	25402	34804	31262	40940	30150	5963	4211-	13845-	ميزان الحساب المالي والراسمالي
4639-	5646-	5251-	3837	2376-	3646	4088	5285	4959-	2414	صافي الخطأ والنسب
12647	16203	20151	29641	28887	26022	19418	23173	32247	26358	الميزان الكلي
48.83	49.1	44.88	39.15	34.43	33.15	30.06	28.26	24.92	19.31	معدل الصرف المستخدم في التحويل للدولار

حركة الحساب المالي والرأسمالي:

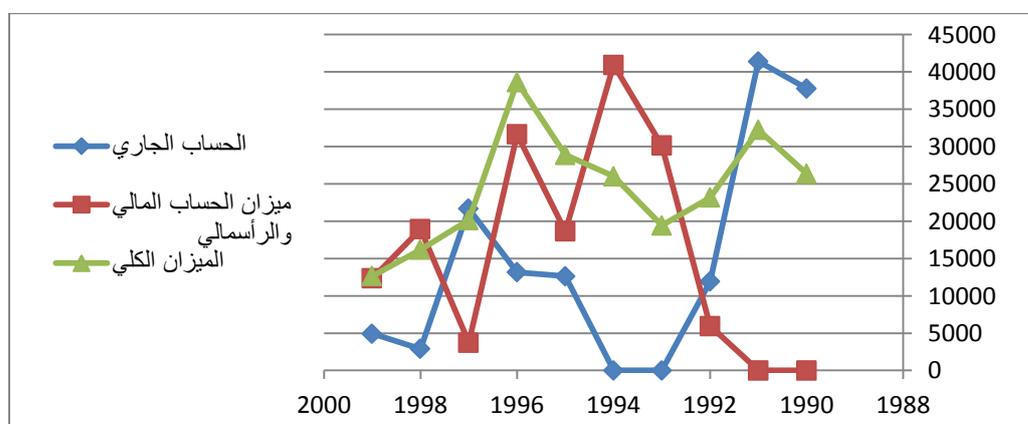
سجلت هذه الفترة تحسناً ملحوظاً منذ عام ١٩٩٠ حيث انتقل من عجز مقداره ١٣,٨ مليار ل.س إلى فائض مقداره ٤٠,٩ مليار ل.س في عام ١٩٩٤ ثم شهد فائضاً متفاوتاً خلال السنوات اللاحقة بسبب تقلب حركة رأس المال الطويل الأجل التي شملت استجرات القروض الخارجية وتسديداتها حيث سجلت في الفترة رقماً متوسطه ١٦ مليار ل.س في حين أظهرت تسديدات القروض زيادة في عام ١٩٩٧ إلى ٢٣,١ مليار ل.س. وتعود أسباب التحسن خلال فترة التسعينات إلى عدة عوامل أهمها:

- زيادة الاستثمار الفعلي لشركات النفط (عقود الخدمة).
- زيادة في صافي القروض الخارجية المستعلمة.
- انخفاض في صافي حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل بسبب انخفاض التسهيلات الائتمانية الممنوحة للقطاع الخاص نتيجة ربط الاستيراد بالتصدير والاعتماد على تمويل مستوردات القطاع الخاص من قطع التصدير والحسابات المصرفية لدى المصرف التجاري السوري.

وقد أدى ضيق القاعدة الإنتاجية المتمثل بتركز الصادرات حول عدد معين من السلع وبالأخص النفط إلى التأثير على فعالية الأداء الاقتصادي وتأثر الاقتصاد السوري بالصددمات الخارجية. إلا أن الاقتصاد استطاع من خلال التركيز على السياسات الاقتصادية الكلية والإصلاحات الهيكلية والحرص على تطوير البنية الاقتصادية أن يحقق التوازنات الإجمالية. وتجنب العديد من المنعكسات السلبية التي نجمت عن انخفاض أسعار النفط بدءاً من الربع الأخير لعام ١٩٩٧ والذي تفاقم بشكل حاد خلال ١٩٩٨ مما أدى إلى انخفاض الموارد النفطية بأكثر من ٣٥%. ويتبين من الشكل رقم (٨) أن منحى ميزان المدفوعات يتحرك بشكل مواز لميزان العمليات الجارية بينما هناك تناظر بين منحى ميزان المدفوعات وميزان الحساب المالي والرأسمالي خلال فترة التسعينات بشكل عام، مما يدل على أن ميزان العمليات الجارية كان له التأثير الأكبر في الرصيد الكلي لميزان المدفوعات خلال هذه الفترة.

الشكل رقم (٨)

ميزان المدفوعات والحساب الجاري والحساب المالي والرأسمالي خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٩)



^١ هيئة تخطيط الدولة، (٢٠٠٥)، "تحليل الاقتصاد الكلي السوري"، ص ٦٧.
^٢ سيد أحمد، هناء يحيى، (٢٠٠٧)، "دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في سورية في ضوء المتغيرات الاقتصادية والسكانية"، أطروحة دكتوراه، جامعة تشرين، ص ٧٦.

ثالثاً : التضخم خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ١٩٩٩):

يعتبر التضخم من المشاكل الاقتصادية التي تصيب اقتصاديات البلدان النامية والمتقدمة على السواء إلا أن الأسباب المنشئة للتضخم في البلدان النامية تختلف عنها في البلدان المتقدمة، مما ينجم عنه اختلاف وسائل علاج التضخم باختلاف العوامل والأسباب التي تقف وراء حدوثه. ويعد تخلف الأنظمة الاقتصادية، وزيادة حدة الاختلالات الداخلية والخارجية وتفاقم الاختلالات الهيكلية من أكثر العوامل التي تساهم في تغذية الضغوط التضخمية وتؤدي إلى حدوث ارتفاعات متوالية في مستويات الأسعار المحلية.

وقد اختلفت تعريفات التضخم من فترة زمنية لأخرى وحتى ضمن نفس الفترة وذلك حسب وجهات نظر المفكرين والناحية التي تم من خلالها تعريف التضخم، فمنهم من ركز في تعريف التضخم على مظهر التضخم حيث تم تعريفه "الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأسعار في دولة ما"، كما عرف على أنه "عبارة عن الانخفاض المستمر والمتواصل في القيمة الحقيقية لوحدة النقد".

في حين اعتمد البعض الآخر في تعريفه لظاهرة التضخم على الأسباب المنشئة للتضخم، ومن أمثلة ذلك تعريف التضخم بأنه "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار" كما عرف بأنه "زيادة محسوسة في كمية النقود"، وعرف أيضاً بأنه "الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار في دولة ما والناجم عن فائض الطلب عما هو معروض من السلع والخدمات خلال فترة زمنية معينة"، كما عرف البعض التضخم من خلال الربط بين مظهر التضخم وبعض أسبابه حيث عرف التضخم بأنه "زيادة كمية النقود بالنسبة لكمية السلع بالقدر الذي يكفي في زمن قصير لتحقيق ارتفاع كبير في الأسعار".

التضخم في سورية خلال (١٩٩٠-١٩٩٩)

شهد الاقتصاد السوري خلال عقد الثمانينات تضخماً جامحاً نجم عن العجزات المستمرة في موازنة الدولة والتراجع الكبير في المساعدات العربية، حيث ارتفعت معدلات التضخم بشكل كبير إلى أن وصلت إلى ٥٠% في عام ١٩٨٧.

وفي بداية التسعينات اتجهت معدلات التضخم نحو الانخفاض حيث بلغ معدل التضخم ٩% في عام ١٩٩١. ونتيجة لقانون الاستثمار رقم ١٠/ والافتتاح الاقتصادي الذي شهدته البلاد، وارتفاع أجور العاملين في القطاع العام، بالإضافة إلى التوجه نحو توحيد سعر الصرف وإتباع الحكومة طريقة التمويل بالعجز منذ عام ١٩٨٥، ارتفع معدل التضخم إلى ١٣,٢% في عام ١٩٩٣.

ومن ثم عاود معدل التضخم إلى الانخفاض خلال الفترة (١٩٩٤ - ١٩٩٩) نتيجة لتقليص عجز الموازنة من خلال إتباع الحكومة لسياسة انكماشية عن طريق الضغط على الإنفاق تقليصاً وعلى الإيرادات تحصيلاً، حيث انخفض معدل التضخم من ١٢,٤% في عام ١٩٩٤ إلى (-٢,١%) في عام ١٩٩٩. ويبين الجدول رقم (٩) معدلات التضخم في سورية خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٩).

^١ السمان، نبيل، (د.ت)، "الاقتصاد السوري والرأسمالية الجديدة"، دن، ص ٩٥.

^٢ المصباح، عماد الدين أحمد، (٢٠٠٦)، "محددات التضخم في سورية (١٩٧٠ - ٢٠٠٤)"، جامعة دمشق، سورية، ص ٣.

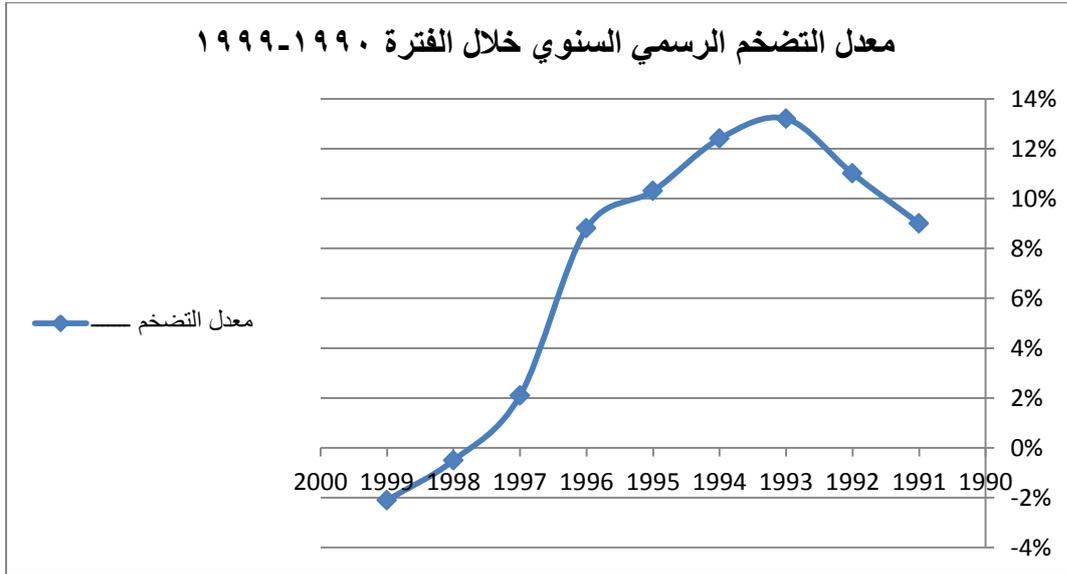
الجدول رقم (٨) معدل التضخم الرسمي السنوي (الرسمي)

حسب سنة الأساس (١٩٩٠=١٠٠) خلال الفترة (١٩٩٩ - ١٩٩٠)

السنة	الرقم القياسي للأسعار CPI	معدل التضخم السنوي %
١٩٩٠	١٠٠	—
١٩٩١	١٠٩	%٩
١٩٩٢	١٢١	%١١
١٩٩٣	١٣٧	%١٣,٢
١٩٩٤	١٥٤	%١٢,٤
١٩٩٥	١٧٠	%١٠,٣
١٩٩٦	١٨٥	%٨,٨
١٩٩٧	١٨٩	%٢,١
١٩٩٨	١٨٨	%٠,٥-
١٩٩٩	١٨٤	%٢,١-

ويبين الشكل رقم (٨) ارتفاع معدلات التضخم خلال أوائل التسعينات ليصل إلى ١٣,٢% في عام ١٩٩٣ ومن ثم يعود لينخفض بشكل تدريجي خلال السنوات اللاحقة ليحقق معدلاً سالباً في عام ١٩٩٩ حيث بلغ -٢,١%.

الشكل رقم (٨) معدلات التضخم خلال الفترة (١٩٩٩ - ١٩٩٠)



رابعاً : البطالة خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ١٩٩٩):

تمثل قضية البطالة إحدى المشكلات الأساسية التي تواجه معظم دول العالم باعتبارها من أبرز المشكلات الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية التي اعترضت مختلف الاقتصاديات في العالم باختلاف مستوياتها، فالبطالة في حدود مقبولة إحدى سمات اقتصاد السوق حيث يكون العاطلون عن العمل بمثابة جيش احتياطي لرفد القطاعات المحدثة في الاقتصاد الوطني، أو لمد القطاعات القائمة بيد عاملة إضافية عندما تبدأ مرحلة النهوض الاقتصادي. وتتحول إلى حالة مرضية عندما ترتفع نسبة العاطلين عن العمل عن حد معين.

أما في الاقتصاديات المخططة وحتى الموجهة فيفترض ألا تقع في مشكلة البطالة، لأن الإدارة الاقتصادية فيها تحدد كيفية استخدام الموارد الطبيعية والمالية والبشرية بما يحقق الانسجام الضروري للاستفادة من كل هذه الموارد بالحد الأمثل^١.

وتعاني سورية شأنها شأن معظم الدول المتقدمة والنامية من مشكلة البطالة، وتتأثر مشكلة البطالة التي يعاني منها الاقتصاد السوري بجملة من المتغيرات والوقائع الاقتصادية وإلى حد ما ببعض المتغيرات الاجتماعية (القبول الاجتماعي لبعض الوظائف أو عدمه)، ومن ناحية ثانية تؤثر بالمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية على حد سواء وخاصة في الأداء الاقتصادي والنمو والفقير والتوزيع وانتشار الظواهر الاجتماعية غير المقبولة أخلاقياً ودينياً وسياسياً^٢.

١ - تعريف البطالة :

البطالة عبارة عن تهميش اجتماعي وهدر اقتصادي وظاهرة مرضية تصيب الاقتصاديات الوطنية وهي تعبر عن عجز في البنى الاقتصادية وعن خلل في عمل الاقتصاد الوطني، وهي تعبر في نفس الوقت عن خلل اجتماعي على الصعيد الوطني يضعف مبادئ التضامن الوطني والمسؤولية الجماعية. ولقد عرفت منظمة العمل الدولية العاطل عن العمل بأنه: "ذلك الفرد الذي يكون فوق سن معينة بلا عمل وهو قادر على العمل وراغب فيه ويبحث عنه عند مستوى اجر سائد لكنه لا يجده"^٣. ويتم قياس البطالة بحساب معدلها الذي يساوي نسبة العاطلين عن العمل إلى قوة العمل المتاحة.

٢ - تحليل البطالة في سورية بين عامي (١٩٩٠ - ١٩٩٩)

تطور النمو السكاني وقوة العمل:

ازداد عدد السكان خلال الفترة (١٩٩٠ - ١٩٩٩) من ١٢،١١٦ ألف نسمة عام ١٩٩٠ إلى ١٥،٨٩١ ألف نسمة عام ١٩٩٩ بمعدل سنوي وسطي وصل إلى ٣،٠٩%، وتختلف الزيادة في عدد السكان إلى معدل النمو السكاني الذي انخفض من ٣،٤٣% عام ١٩٩١ إلى ٢،٩% في عام ١٩٩٤ حيث بلغ عدد السكان ١٣،٧٨٢ ألف نسمة، ومنه إلى ٣،٦٤% في عام ١٩٩٥ حيث بلغ عدد السكان ١٤،٢٨٥ ألف نسمة ليستقر خلال العام ١٩٩٦ وعام

^١ حبيب، مطانيوس، (٢٠٠٤)، "مداخلة في مسألة البطالة"، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة، دمشق ١١/٤/٢٠٠٤، ص ٢
^٢ المصباح، عماد الدين، (٢٠٠٨)، "العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية"، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، ٢٠٠٨، ص ٢.
^٣ عبد القوي، محمد حسين، "البطالة المشكلة والعلاج"، وزارة الداخلية مملكة البحرين

١٩٩٧ بمعدل نمو بلغ ٢,٧٥ لينخفض خلال السنوات (١٩٩٨،١٩٩٩) إلى ٢,٧% حيث بلغ عدد السكان ١٥٨٩١،١٥٤٧٣ ألف نسمة على التوالي، ويبين الجدول التالي رقم (٩) تطور السكان ومعدل النمو السكاني خلال الفترة (١٩٩٩-١٩٩٠).

الجدول رقم (٩) تطور عدد السكان في الجمهورية العربية السورية خلال الفترة (١٩٩٩-١٩٩٠)

المؤشر بالآلاف	١٩٩٠	١٩٩١	١٩٩٢	١٩٩٣	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٦	١٩٩٧	١٩٩٨	١٩٩٩
عدد السكان	١٢١١٦	١٢٥٢٩	١٢٩٥٨	١٣٣٩٣	١٣٧٨٢	١٤٢٨٥	١٤٦٧٠	١٥٠٦٦	١٥٤٧٣	١٥٨٩١
معدل النمو السكاني	—	٣,٤٣%	٣,٤٢%	٣,٣٥%	٢,٩%	٣,٦٤%	٢,٦٩%	٢,٦٩%	٢,٧%	٢,٧%

وقد بلغت الزيادة في عدد السكان في سن العمل للفترة (١٩٩٥-١٩٩٠) بالمتوسط ٢٨٦ ألف ومعدل المشاركة ٥٨% وتمثل ما يقارب ١٦٦ ألف طالب للعمل في الوقت الذي كان الاقتصاد السوري قادر على توفير ١٩٨ ألف فرصة عمل وبالتالي امتصاص جزء من البطالة المتراكمة^١.

الجدول رقم (١٠)

تطور قوة العمل ومعدل نمو العمالة خلال الفترة الزمنية (١٩٨٩-١٩٩٤)

المؤشر بالآلاف	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩٤
السكان	١١٧١٩	١٢٥٢٩	١٣٧٨٢
معدل النمو السكاني	—	٢,٣%	٢,٩%
قوة العمل	٣٠٧٨	٣٤٨٦	٤٠٥٣
معدل نمو القوى العاملة	—	٤,٤١%	٤,٠٦%
المشتغلون	٢٨٩٧	٣٢٥٠	٣٨١٠
معدل نمو العمالة	—	٤,٠٦%	٤,٣٥%
المتعطلون	١٨١	٢٣٦	٢٤٣

ويبين من الجدول رقم (١٠) :

ازدياد عدد السكان من ١١,٧١٩ ألف عام ١٩٨٩ إلى ١٢,٥٢٩ ألف عام ١٩٩١ حيث بلغ معدل النمو السكاني ٢,٣% خلال هذه الفترة ومنه إلى ١٣,٧٨٢ ألف عام ١٩٩٤ بمعدل نمو بلغ ٢,٩% وترافق ذلك مع انخفاض معدل نمو القوى العاملة من ٤,٤١% عام ١٩٩١ إلى ٤,٠٦% عام ١٩٩٤. ويوضح الجدول التالي رقم (١٢) معدلات البطالة خلال سنوات مختلفة من التسعينات.

السنوات	١٩٨٩	١٩٩١	١٩٩٤	١٩٩٥	١٩٩٨
معدل البطالة	٩,٥	٦,٧٧	٦	٧	٨,٩

^١ هيئة تخطيط الدولة، (٢٠٠٥)، "تحليل الاقتصاد السوري"، مرجع سبق ذكره، ص ٣٦.

خلاصة المبحث الأول

يتبين من خلال تحليل أداء الاقتصاد السوري خلال فترة التسعينات أن الاقتصاد السوري قد حقق معدلات نمو سنوية وسطية بمعدل ٥,٩%، وفائض في ميزان المدفوعات بشكل عام، وانخفاض في معدلات التضخم والبطالة. إلا أنه يمكن ملاحظة أن هذه الفترة قد شهدت مرحلتين مختلفتين ومتناقضتين تماماً:

المرحلة الأولى : (١٩٩٥ - ١٩٩٠)

- تميزت هذه المرحلة بدرجة كبيرة من الانفتاح الاقتصادي (القانون رقم /١٠/ لعام ١٩٩١) حيث وصل معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وسطياً إلى ٧,٦٥%، وارتفعت نسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٦,٥% لعام ١٩٩٠ إلى ٢٧,١١% لعام ١٩٩٥ ساهم القطاع الخاص فيها بنسبة ١٥,٣١%.
- بلغت نسبة ميزان المدفوعات إلى الناتج المحلي الإجمالي ٥,١% عام ١٩٩٥، وقد حقق الميزان الكلي خلال هذه الفترة معدل نمو سنوي وسطي بلغ ١,٨٣%.
- ارتفع معدل التضخم من ٩% عام ١٩٩٠ إلى ١٣,٢% عام ١٩٩٣ لينخفض إلى ١٠,٣% عام ١٩٩٥.

المرحلة الثانية : (١٩٩٩ - ١٩٩٦)

- وتميزت هذه المرحلة بلجوء الدولة إلى إتباع سياسة انكماشية حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي وسطياً إلى ٢,٥٩%، وانخفضت نسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢٥,٣% عام ١٩٩٦ بنسبة مساهمة للقطاع الخاص ١٣,٢٥% إلى ٢٢,٣٥% عام ١٩٩٩ ساهم القطاع الخاص فيها بنسبة ٩%.
- انخفضت نسبة الميزان الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٤,٨٥% عام ١٩٩٦ إلى ١,٩% عام ١٩٩٩. وقد تراجع معدل نمو ميزان المدفوعات الكلي خلال هذه الفترة ليحقق معدلات نمو سالبة بلغت ٢٨,٣٩%.
- انخفض معدل التضخم من ٨,٨% عام ١٩٩٦ إلى ٢,١% عام ١٩٩٩.
- حافظ معدل البطالة على مستويات مقبولة خلال هذه الفترة.

^١ المجموعة الإحصائية للأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠١).

المبحث الثاني

تحليل أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية في سورية خلال الفترة (٢٠١٠-٢٠٠٠)

أولاً : الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية (٢٠١٠ - ٢٠٠٠)

حقق الناتج المحلي الإجمالي نمواً سنوياً وسطياً خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٠٠) بمعدل قدره ٤,٨٥% فعلى الرغم من التوسع في الإنفاق العام وزيادة استثمار القطاع الخاص إلا أن معدلات النمو الاقتصادي لم تتجاوز بشكل وسطي سنوي ٣,٩٥% خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٠)، وذلك بسبب انخفاض كفاءة الاستثمار وتوجه معظم الإنفاق العام إلى الاستبدال والتجديد وإلى استثمارات لا تؤدي إلى آثار مباشرة في النمو الاقتصادي على المدى القصير كالإنفاق على الصحة والتعليم^١.

ولقد بلغت ذروة التباطؤ الاقتصادي في عام ٢٠٠٣ حيث وصلت إلى ١,٢١%، وذلك بسبب تناقص الإنتاج النفطي الذي بلغ ٤٧٧ ألف برميل/يوم، وانخفاض الصادرات حيث انخفضت الصادرات النفطية إلى ١٨,٣٢٠ مليون طن بعد أن كان ٢٤,٣٠٢ مليون طن عام ٢٠٠٢، وانخفاض الصادرات الزراعية من ٢١,٦٧٨ مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٢ إلى ١٦,٥٠٨ مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٣، وانخفاض حجم الاستثمار الخاص الذي تراجع إلى ٨% من الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠٠٣ بعد أن كان ١٥% في عام ١٩٩٢ وذلك لعدم توافر المناخ الاستثماري الملائم نتيجة عدم استكمال الإصلاحات المرافقة لقانون الاستثمار رقم ١٠/٢٠٠٣.

إلا أن معدل النمو ارتفع بشكل ملحوظ خلال عام ٢٠٠٤ حيث وصل إلى ٦,٩%، ويعود ذلك إلى السياسة المالية التوسعية التي أدت إلى تحجيم التباطؤ الاقتصادي بمقدار ١,٢٥%، بالإضافة إلى انتعاش صادرات القطاع الخاص والنشاط الزراعي وزيادة أجور القطاع العام. وقد حافظت معدلات النمو على استقرارها في عام ٢٠٠٥ بالرغم من الأوضاع السياسية الإقليمية المضطربة التي تعرضت لها سورية، ويعود ذلك على الأرجح إلى السهولة الفائضة في بلدان الخليج والتدفقات الرأسمالية من البلدان المجاورة التي أدت إلى ارتفاع أسعار العقارات والتحسن في أجور العاملين في عام ٢٠٠٤ والتوسع في الائتمان المحلي^٢.

وتباطأ معدل النمو الاقتصادي خلال العامين (٢٠٠٦ - ٢٠٠٧) حيث انخفض من ٦,٢٢% عام ٢٠٠٥ ليصل إلى ٥,٠٤% و ٥,٦٧% على التوالي بسبب انخفاض إنتاج النفط حيث تراجع خلال هذين العامين إلى ٤٠٠ و ٣٧٠ (ألف برميل/يوم) على التوالي، والظروف الموسمية التي أثرت على النشاط الزراعي. واستمرت معدلات النمو بشكل متباطئ خلال الفترة (٢٠٠٨-٢٠١٠) حيث بلغ معدل النمو الوسطي السنوي ٤,٥٦% بسبب ظروف الطقس التي أثرت على النشاط الزراعي، والأزمة المالية العالمية التي جاءت تأثيراتها في أغلبها من التعامل مع الشركاء التجاريين في أوروبا، والتباطؤ في نمو قطاعات الصناعات التحويلية والتشييد والخدمات^٣.

^١ هيئة تخطيط الدولة، (٢٠٠٥)، "تحليل الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره ص ١٥.

^٢ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٤

^٣ هيئة تخطيط الدولة، (٢٠٠٥)، "تحليل الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص ٢٩.

^٤ صندوق النقد الدولي، (٢٠٠٥)، "تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٥"، الجمهورية العربية السورية، ص ١٣.

^٥ صندوق النقد الدولي، (٢٠٠٦)، "مشاورات المادة الرابعة مع صندوق النقد الدولي البيان الختامي للبعثة"، دمشق، ص ٦.

^٦ صندوق النقد الدولي، (٢٠١٠)، "مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٩"، ص ٥.

الجدول رقم (١٢) الناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة ونصيب الفرد منه

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي مليون ل.س	عدد السكان ألف نسمة	نصيب الفرد من الناتج ل.س	النمو السنوي للناتج المحلي %	النمو السنوي في نصيب الفرد %
٢٠٠٠	٩٠٤٦٢٢	١٦٣٢٠	٥٥٤٣٠	٠,٦٧٥%	-١,٩٧١%
٢٠٠١	٩٥٠٢٤٥	١٦٧٢٠	٥٦٨٣٣	٥,٠٤%	٢,٥٣%
٢٠٠٢	١٠٠٦٤٣١	١٧١٣٠	٥٨٧٥٣	٥,٩١%	٣,٣٧٨%
٢٠٠٣	١٠١٨٧٠٨	١٧٥٥٠	٥٧٩٨٤	١,٢١%	-١,٣٠٨%
٢٠٠٤	١٠٨٩٠٢٧	١٧٩٢١	٦٠٧٦٨	٦,٩%	٤,٨٠١%
٢٠٠٥	١١٥٦٧١٤	١٨٢٦٩	٦٣٣١٦	٦,٢١٥%	٤,١٩٢%
٢٠٠٦	١٢١٥٠٨٢	١٨٧١٧	٦٤٩١٩	٥,٠٤%	٢,٥٣١%
٢٠٠٧	١٢٨٤٠٣٥	١٩١٧٢	٦٦٩٧٤	٥,٦٧%	٣,١٦٥%
٢٠٠٨	١٣٤١٥١٦	١٩٦٤٤	٦٨٢٩١	٤,٤٧%	١,٩٦٦%
٢٠٠٩	١٤٢٠٨٣٣	٢٠١٢٥	٧٠٦٠٠	٥,٩١%	٣,٣٨%
٢٠١٠	١٤٦٩٧٠٣	٢٠٦١٩	٧١٢٧٩	٣,٤٣٩%	٠,٩٦١%

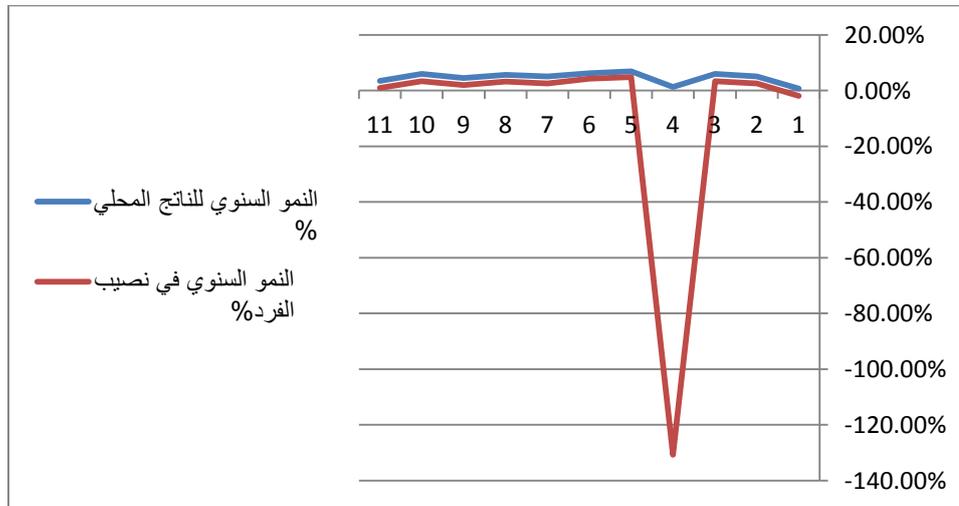
المصدر : المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة.

ويتبين من خلال الجدول رقم (١٢) ارتفاع عدد السكان بنسبة ٢٦,٣٤% بمعدل نمو سنوي ٢,٣٤%، في حين ارتفع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٦٢,٤٦٥%، وقد انعكس ارتفاع الناتج على دخل الفرد حيث بلغ متوسط دخل الفرد ٧١,٢٧٩ ل.س عام ٢٠١٠ بعد أن كان ٥٥,٤٣٠ ل.س في عام ٢٠٠٠، وبالتالي ارتفع بنسبة ٢٨,٥٩% ويعود سبب عدم ارتفاعه بنفس نسبة الناتج المحلي إلى الزيادة السكانية التي التهمت جزءاً من الناتج المحلي.

ويظهر الشكل التالي رقم (٩) نمو معدل الدخل الفردي بشكل موازي لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي، مع ملاحظة الاختلال خلال الفترة (٢٠٠٣ - ٢٠٠٥).

الشكل رقم (١٠)

معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ومعدل النمو السنوي في نصيب الفرد خلال (٢٠١٠ - ٢٠٠٠)



التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠:

يتبين من خلال الجدول رقم (١٣) تغير في التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة حيث لم يتجاوز معدل نمو قطاع الزراعة ١% في حين وصل معدل النمو في القطاع الصناعي إلى ٢,٤٧% مرتفعاً من ٢٧٢,٥١٤ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ إلى ٣٤٨,٧٢٩ مليون ل.س عام ٢٠١٠، وأما المساهمة الأكبر في عملية النمو للناتج المحلي الإجمالي فعادت لقطاع الخدمات الذي ارتفع من ٣٧٨,٧٨٣ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ إلى ٥٦٦,٧٠٩ مليون ل.س محققاً معدل نمو بلغ ٤,٠٢%.

الجدول رقم (١٣) نسبة مساهمة القطاعات الاقتصادية المختلفة في الناتج المحلي الإجمالي

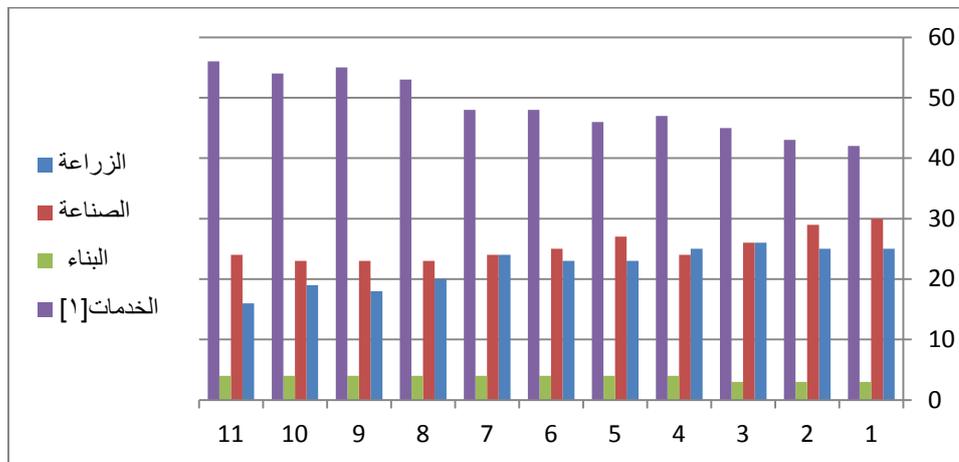
السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
الزراعة	٢٥	٢٥	٢٦	٢٥	٢٣	٢٣	٢٤	٢٠	١٨	١٩	١٦
الصناعة	٣٠	٢٩	٢٦	٢٤	٢٧	٢٥	٢٤	٢٣	٢٣	٢٣	٢٤
البناء	٣	٣	٣	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤	٤
الخدمات ^١	٤٢	٤٣	٤٥	٤٧	٤٦	٤٨	٤٨	٥٣	٥٥	٥٤	٥٦
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: المجموعة الإحصائية السورية لعام ٢٠٠٦ - ٢٠١١

ونلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (١٣) عدم وجود تغير جوهري في التركيب الهيكلي خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠-٢٠٠٦) حيث تراوحت نسبة مساهمة الزراعة خلال هذه الفترة بشكل وسطي ٢٢,١٨% والصناعة بنسبة ٢٥,٢٧%، في حين انخفضت هذه النسبة خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٧-٢٠١٠) لتبلغ ١٨,٢٥% بالنسبة لقطاع الزراعة وهو تغير ايجابي يرافق تقدم العملية التنموية لأنه لا يسمح بتقسيم عميق للعمل ولا بزيادة الإنتاجية بشكل متسارع. في حين بلغت ٢٣,٢٥% بالنسبة لقطاع الصناعة. وقد زادت مساهمة قطاع الخدمات خلال هذه الفترة ليبلغ بشكل وسطي ٥٤,٤% بعد أن كان ٤٥,٥٧١% في الفترة (٢٠٠٠-٢٠٠٦).

ويبين الشكل رقم (١٠) التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي بسعر السوق حسب القطاعات خلال الفترة الزمنية (٢٠١٠-٢٠٠٠) ونلاحظ ارتفاع مساهمة قطاع الخدمات في تكوين الناتج المحلي الإجمالي مقابل القطاعات الأخرى ويظهر انخفاض مساهمة القطاع الزراعي في تكوين الناتج في الفترة الأخيرة عنه في النصف الأول.

الشكل رقم (١١) التركيب الهيكلي للناتج المحلي الإجمالي بأسعار ٢٠٠٠ الثابتة



^١ وتشمل الخدمات تجارة الجملة والمفرق والنقل والمواصلات والتخزين والمال والتأمين والعقارات وخدمات المجتمع والخدمات الشخصية والخدمات الحكومية والهيئات التي لا تهدف إلى الربح.

ثانياً : ميزان المدفوعات (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)

الجدول رقم (١٤) تقديرات ميزان المدفوعات للأعوام (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) مليون ليرة سورية

البيان	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000
الحساب الجاري	18139-	54114-	20532	22902	46979	15782	30552	37161	67312	31556	16017
١- السلع والخدمات	9162	52063-	20439	16350	65907	21736	33114	52788	89246	45514	34837
أ- الميزان التجاري	170366-	142161-	35990-	26028-	45308	-7453	13608	65548	105447	41326	33307
الصادرات	570817	507256	713951	587079	524001	454591	372634	283548	322375	273697	228914
الاستيراد	744371	649417	749941	613107	478693	462043	359026	218000	216928	232371	195607
ب- الخدمات	179529	90050	56430	42378	20599	29189	19506	-12760	-16201	4188	1530
٢- ميزان الدخل	70416-	51597-	53497-	34424-	-47837	-45644	-37624	-42150	-45492	37686-	-41989
تعويضات العاملين	7628	5546	2095	2489-	-2569	1137	6390	5239	4918	6738	7214
دخل الاستثمار	77997-	57097-	55592-	31935-	-45268	-46781	-44014	-47389	-50410	44423-	-49203
٣- التحويلات الجارية	43115	68615	53544	40976	28909	39689	35062	26524	23557	23728	23169
ميزان الحساب المالي والرأسمالي	73067	99232	38691	11696-	51657-	7187 -	4048-	5807-	11312-	1299-	-3630
صافي الخطأ والسهو	41301	27686 -	56570 -	15936	40436 -	19337	17261-	4182	26282	18836	26499
الميزان الكلي	54928	45118	59224	11212	4678-	8573	26499	31200	25357	30257	15252
معدل الصرف المستخدم في التحويل للدولار	46.51	36.61	46.56	49.94	51.15	52.86	51.61	49.18	49.18	48.12	47.77

المصدر: النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي ٢٠٠٥، ٢٠٠٨، ٢٠١١

الميزان التجاري (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)

حقق الميزان التجاري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٣) فائضاً بلغت ذروته في عام ٢٠٠٢ حيث وصل إلى ١٠٥,٥ مليار ليرة سورية بزيادة بنحو ١٥٥,١٥٨% عنه في عام ٢٠٠١ (٤١,٣٢٦) مليون ل.س، ويعود السبب في ذلك إلى زيادة الصادرات النفطية بشكل كبير حيث وصلت إلى ٢٤,٣٠٢ مليون طن بقيمة ١٩٦,٢٥٣ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٢ بعد أن كانت ١٧,٦٠٢ مليون طن بقيمة ٢٤,٤٧٠ مليون ليرة سورية في عام ١٩٩٩، بسبب ارتفاع الأسعار العالمية، وتحسن الصادرات العائدة للمشاريع المقامة على قانون الاستثمار من جهة، وتذبذب الواردات وانخفاضها من جهة ثانية^٢، بالإضافة إلى ارتفاع صادراتها لدول مجلس التعاون الخليجي لتصل ٣٦ مليار و ١٢١ مليون ليرة سورية^٣. حيث نمت الصادرات بمعدل فاق الواردات بنسبة ٤٨,٦% خلال نفس العام.

في عام ٢٠٠٥ وصل العجز إلى ٧,٥ مليار ليرة ويعود ذلك إلى زيادة مستوردات القطاع الخاص التي بلغت ٣٣٣,١٠٤ مليون ليرة سورية بعد أن كانت ١٦٨,٦٦١ مليون ليرة سورية في عام ٢٠٠٢ من ناحية، وانخفاض صادرات القطاع العام إلى ٢١٢,٩٣٠ مليون ليرة سورية بعد أن وصلت في عام ٢٠٠٢ إلى ٢٣٠,٤٠٥ مليون ليرة سورية من ناحية ثانية^٤. وقد ازدادت الواردات عن الصادرات خلال نفس العام بنسبة ١,٦٣%، بالإضافة إلى التطبيق الكامل لمنطقة التجارة العربية الكبرى.

^١ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٣.

^٢ هيئة تخطيط الدولة، (٢٠٠٥)، "تحليل الاقتصاد السوري"، مرجع سبق ذكره، ص ٥٢.

^٣ وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، ٢٠٠٤، "التبادل التجاري بين سورية ودول الخليج العربي يشهد زيادة ملحوظة"، مأخوذ من الموقع الإلكتروني

^٤ المجموعة الإحصائية لعام ٢٠٠٥.

خلال النصف الثاني يلاحظ وجود عجز متزايد في الميزان التجاري باستثناء عام ٢٠٠٦ حيث بلغ الفائض في الميزان التجاري ٤٥،٣٠٨ مليون بسبب زيادة الصادرات على الواردات بنسبة ٩،٤٦%، ويعود ذلك إلى مساهمة الصادرات النفطية ٨٠،٩٤٤ مليون بشكل خاص، ووجود فائض في القطاع الخاص بلغ ٤،٥٤١ مليون ل.س.

تواصل عجز الميزان التجاري بعد عام ٢٠٠٦ إلى أن وصل إلى ذروته في عام ٢٠١٠ حيث بلغ ١٧٠،٣٦٦ مليون ويعود السبب في ذلك إلى تأثير الأزمة المالية العلمية حيث ازداد عجز القطاع الخاص بشكل كبير فقد وصل انخفاض صادراته إلى ٢٨٠،٤٥٣ مليون في عام ٢٠١٠ بعد أن كان ٤٢٤،٣٥٧ مليون في عام ٢٠٠٨ وبالمقابل ازادت وارداته من ٣٩٨،٣٤٧ مليون ل.س عام ٢٠٠٧ إلى ٦٠٦،٥٩٨ مليون ل.س.

ميزان الخدمات

شهد ميزان الخدمات خلال هذه الفترة فائضاً، حيث ارتفع هذا الفائض من ١،٥٣٠ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ إلى ١٧٩،٥٢٩ مليون ل.س عام ٢٠١٠ وذلك بسبب العائد الكبير من خدمات النقل الذي حقق معدل نمو وسطي سنوي بلغ ٥٨% خلال هذه الفترة، باستثناء عامي (٢٠٠٢ - ٢٠٠٣) حيث وصل العجز فيها إلى (١٦،٢٠١،١٢،٧٦٠) مليون ليرة على التوالي، ويعود ذلك إلى زيادة المستوردات الخدمية من الشحن والنقل والسياحة مقابل ثبات الموارد الخدمية من الشحن والنقل وانخفاض في المتحصلات من السياحة^١.

ميزان الدخل

يشير ميزان الدخل إلى وجود عجز دائم خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠) ويعود ذلك إلى :

- انخفاض تحويلات العمال السوريين خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٧) حيث تراجعت تعويضات العاملين السوريين من ٨،٥٩٩ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ إلى ١،٥٠٧ مليون ل.س عام ٢٠٠٧ وبالمقابل ارتفعت تحويلات العمال غير السوريين إلى الخارج من ١،٣٨٥ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ إلى ٣،٩٩٥ مليون ل.س عام ٢٠٠٧.
- انخفاض دخل الاستثمار خلال هذه الفترة بمعدل ٤،٦% سنوياً لقاء توظيف الموجودات الأجنبية، فقد استمر انخفاض دخل الاستثمار من (-٤٩،٢٠٣) مليون ل.س عام ٢٠٠٠ إلى (-٧٧،٩٩٧) مليون ل.س عام ٢٠١٠.

ميزان التحويلات الجارية

بشكل عام هناك زيادة طفيفة في التحويلات الجارية، ويتبين من خلال الجدول تحقيق الحساب الجاري فائضاً بشكل عام خلال هذه الفترة بلغت ذروته في عام ٢٠٠٢ حيث وصل إلى ٦٧،٣١٢ مليون ل.س. ويعود ذلك إلى التحسن الملحوظ في الميزان التجاري والذي بلغ ١٠٥،٤٤٧ مليون ليرة سورية نتيجة ارتفاع الحصيلة من الصادرات النفطية والتي وصلت إلى ٢٢٤،١١٣ مليون ليرة بنسبة ٣٢% إلى حجم الصادرات.

^١ هيئة تخطيط الدولة، (٢٠٠٥)، "تحليل الاقتصاد السوري"، مرجع سبق ذكره، ص ٦٦.

ميزان الحساب المالي والرأسمالي

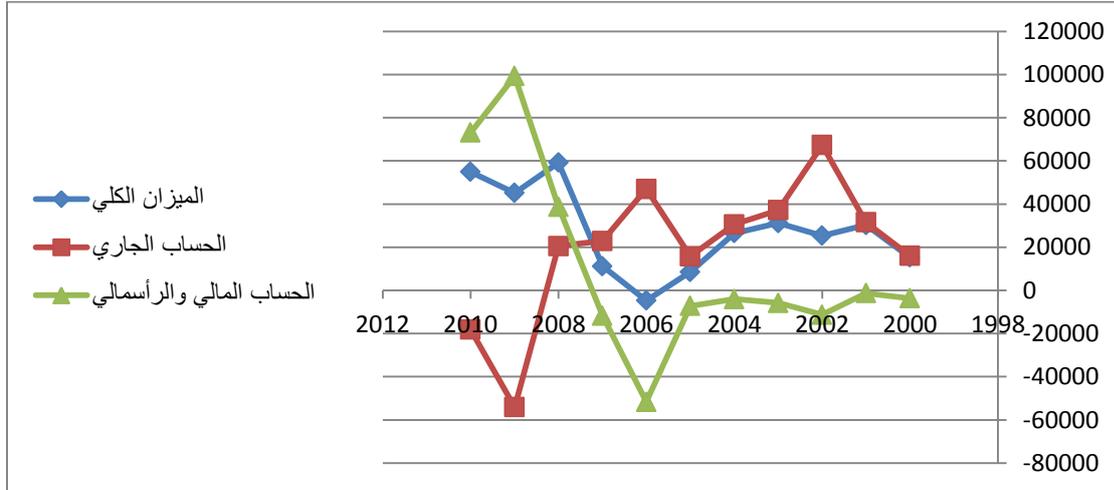
سجل صافي الحساب المالي والرأسمالي خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٧ عجزاً ملحوظاً بلغت ذروته في عام ٢٠٠٦ حيث وصل إلى ٥١,٦٥٧ مليون ليرة سورية وتعود أسباب هذا العجز إلى:

- انخفاض صافي حركة رؤوس الأموال القصيرة الأجل لانخفاض التسهيلات الائتمانية.
- ارتفاع حركة الاقتراض والتسديد طويلة الأجل من وإلى الخارج.
- انخفاض الاستثمار الفعلي المباشر وخاصة الاستثمار الفعلي لشركات النفط عقود الخدمة.
- توجه التحويلات نحو القطاعات المنتجة.

ويعود انخفاض هذا العجز خلال النصف الأول ٢٠٠٠-٢٠٠٥ إلى أن حركة الاقتراض طويلة الأجل من الخارج قد أسفرت عن تسجيل انخفاض في القروض الخارجية بما يعادل ١١,٠٢٣ مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٤ بالمقارنة مع زيادة في تلك القروض وصلت ٣,٣٦٥ مليون ليرة سورية لعام ٢٠٠١ بينما زادت تسديدات القروض إلى الخارج في ٢٠٠٤^١.

وبالمقابل فقد حقق هذا الحساب فائضاً خلال (٢٠٠٨-٢٠١٠) ويعود ذلك بشكل رئيسي إلى ارتفاع الاستثمار الأجنبي المباشر والإئتمانات التجارية.

الشكل (١٢) ميزان المدفوعات والحساب الجاري والحساب المالي والرأسمالي خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠)



ويتبين من الشكل رقم (١٢) اتجاه ميزان الحساب الجاري والرأسمالي بشكل مواز تقريباً للميزان الكلي خلال الفترة المدروسة.

^١ جمعة، محمد، (٢٠٠٥)، السياسة النقدية في سورية، مأخوذ من الموقع الإلكتروني www.ALIqtissad.com.

ثالثاً : التضخم في الاقتصاد السوري خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠١٠):

شهد الاقتصاد السوري اتجاهاً تضخيمياً طوال هذه الفترة، حيث ارتفع معدل التضخم بشكل ملحوظ خلال العامين (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤) إلى ٤,٨% و ٤,٦% على التوالي بعد أن كان ١% في عام ٢٠٠٢ ويعود ذلك إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين من (١٠٤) عام ٢٠٠٢ إلى (١١٤) عام ٢٠٠٤ والعائد بشكل خاص إلى ارتفاع مؤشر أسعار المستهلكين بالنسبة إلى التعليم والثقافة حيث وصل إلى (١٤٤) عام ٢٠٠٤ بعد أن كان (١٠١) في عام ٢٠٠١، وللايجارات التي ارتفعت من (١٠١) في ٢٠٠١ إلى (١٣٤) في عام ٢٠٠٤ بنسبة ٣١,٦٧% وذلك حسب سلة (٢٠٠٠) بسبب زيادة الطلب على الإيجار من قبل العراقيين إثر سقوط النظام العراقي، بالإضافة إلى انخفاض سعر الصرف الفعلي الاسمي لليرة السورية، وارتفاع سعر اليورو، وتأثير الجفاف^١.

الجدول رقم (١٥) الأرقام القياسية لأسعار التجزئة لبعض المواد

خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ حسب سنة الأساس (١٠٠=٢٠٠٠)

السنة	الإيجار	التعليم والثقافة والترفيه	الرقم القياسي العام
2000	100	100	100
2001	101	101	103
2002	105	112	104
2003	124	132	109
2004	134	144	114
2005	162	165	123

وقد بلغ التضخم ذروته في عام ٢٠٠٨ حيث وصل إلى ١٥,٢% بسبب ارتفاع مؤشر الرقم القياسي للغذاء من ١١٢ إلى ١٤٨ بنسبة ٣٢,١٤%، وارتفاع مؤشر الرقم القياسي للنقل من ١١١ عام ٢٠٠٧ إلى ١٥١ عام ٢٠٠٨ أي بنسبة ٣٦% خلال (٢٠٠٦-٢٠٠٩) وذلك حسب سلة ٢٠٠٥ المنشورة من قبل المكتب المركزي للإحصاء.

الجدول رقم (١٦) الأرقام القياسية لأسعار التجزئة لبعض المواد خلال الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٥ حسب سنة الأساس

(١٠٠=٢٠٠٥)

السنة	الغذاء والمشروبات الغير كحولية	النقل	جميع السلع
2005	100	100	100
2006	112	110	110
2007	122	111	114
2008	147	151	132
2009	148	171	136
2010	155	173	142

^١ صندوق النقد الدولي، (٢٠٠٥)، "تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٥"، الجمهورية العربية السورية، ص ١٣.

الجدول رقم (١٧) معدل التضخم الرسمي السنوي (الرسمي)

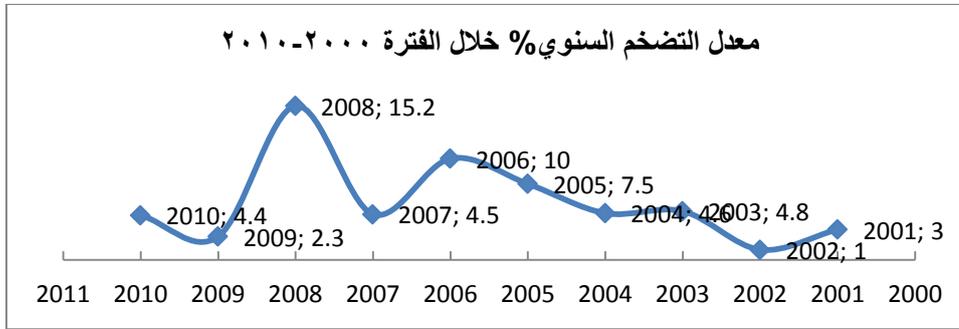
حسب سنة الأساس (٢٠٠٠=١٠٠) خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٠٠)

السنة	الرقم القياسي للأسعار CPI	معدل التضخم السنوي %
2000	100	—
2001	103	3
2002	104	1
2003	109	4.8
2004	114	4.6
2005	122.5	7.5
2006	134.5	10
2007	140.8	4.5
2008	162.21	15.2
2009	166	2.3
2010	173.31	4.4

المصدر: المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة

ويتبين من الشكل رقم (١٣) أن التضخم يكون في أدنى مستوياته في عام ٢٠٠٢ بمعدل ١% ومن ثم يستمر بالارتفاع إلى أن يصل إلى ١٠% في عام ٢٠٠٦ ومن ثم يعاود الانخفاض في ٢٠٠٧ ولكن بسبب الأزمة المالية العالمية يرتفع بشكل كبير في عام ٢٠٠٨ حيث يصل إلى ١٥,٢% بسبب ارتفاع أسعار الغذاء والنقل ويعاود الانخفاض في عام ٢٠٠٩ ليصل إلى ٢,٣% ليرتفع بعدها إلى ٤,٤% في ٢٠١٠ وذلك وفقاً للأرقام التي يصدرها المكتب المركزي للإحصاء.

الشكل رقم (١٣) معدل التضخم في سورية (٢٠١٠ - ٢٠٠٠)

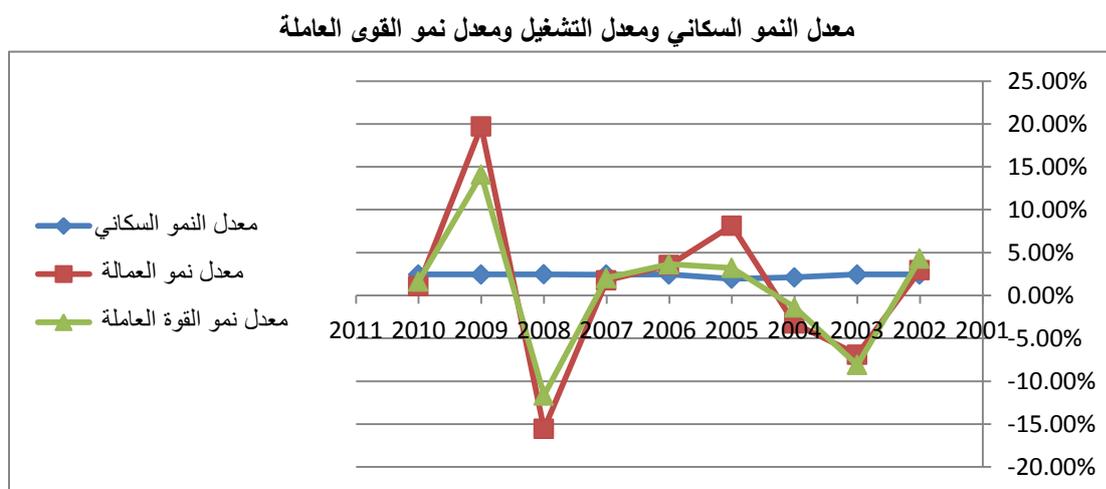


رابعاً : البطالة في سورية خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٠٠)

١- تطور النمو السكاني والقوة العاملة في سورية

يعتبر معدل نمو السكان في سورية من الأعلى في العالم، وذلك على الرغم من تراجعها من ٣,٤% في بداية التسعينات إلى ٢,٣٩% خلال الفترة (٢٠١٠ - ٢٠٠٠)، حيث ازداد عدد السكان بنسبة ٢,٢٦% بين عامي (٢٠١٠ - ٢٠٠٢) بينما لم يزداد عدد المشتغلين سوى بنسبة ٠,٥٣% خلال نفس الفترة. مما يعني أن الاقتصاد السوري لم يكن قادرًا على امتصاص الفائض السكاني، لأن معدل التشغيل كان أقل من صافي معدل النمو السكاني. والشكل التالي رقم (١٤) يبين مؤشرات تطور السكان وقوة العمل خلال الفترة ٢٠١٠ - ٢٠٠٠.

الشكل رقم (١٤)



وسوف نتناول دراسة القوى العاملة في سورية من خلال تحليلنا للجدول التالي:

الجدول رقم (١٨)

تطور السكان والقوى العاملة خلال الفترة (٢٠١٠ - ١٩٩٤)

المؤشر بالآلاف	٢٠١٠	٢٠٠٩	٢٠٠٨	٢٠٠٧	٢٠٠٦	٢٠٠٥	٢٠٠٤	٢٠٠٣	٢٠٠٢	٢٠٠١	١٩٩٤
السكان	٢٠٦١٩	٢٠١٢٥	١٩٦٤٤	١٩١٧٢	١٨٧١٧	١٨٢٦٩	١٧٩٢١	١٧٥٥٠	١٧١٣٠	١٦٧٢٠	١٣٧٨٢
معدل النمو السكاني	٢,٤٥%	٢,٤٤%	٢,٤٦%	٢,٤٣%	٢,٤٥%	١,٩٤%	٢,١١%	٢,٤٥%	٢,٤٥%	٢,٤٥%	—
قوة العمل	٥٥٣١	٥٤٤٢	٤٧٧٠	٥٤٠٠	٥٢٩٢	٥١٠٦	٤٩٤٧	٥٠١٧	٥٤٦٠	—	٤٠٥٣
معدل نمو القوى العاملة	١,٦٣%	١٤,٠٨	- ١١,٦٦%	٢,٠٤%	٣,٦٤%	٣,٢١%	١,٣٩%	٨,١١%	٤,٣%	—	—
المشتغلون	٥٠٥٤	٤٩٩٩	٤١٧٦	٤٩٤٦	٤٨٦٠	٤٦٩٣	٤٣٣٩	٤٤٨٦	٤٨٢٢	٣٨١٠	—
معدل نمو العمالة	١,١%	١٩,٧%	- ١٥,٥٦%	١,٧٦%	٣,٥٥%	٨,١٥%	٣,٢٧%	٦,٩%	٢,٩٥%	—	—
المتعطلون	٤٧٦	٤٤٣	٥٩٤	٤٥٥	٤٣٢	٤١٣	٦٠٨	٥٤٨	٦٣٨	—	—

حساب معدلات النمو من قبل الباحث

ويتبين من الجدول رقم (١٨):

- هناك ضغط على سوق العمل ناجم عن الزيادة المستمرة في عدد السكان حيث ازداد عدد السكان في الجمهورية العربية السورية من ١٦٣٢٠ مليون نسمة في عام ٢٠٠٠ إلى ٢٠٦١٩ مليون في عام ٢٠١٠ وتختلف الزيادة من سنة إلى أخرى تبعاً لمعدل النمو السكاني الذي تراوح بين ١,٩٤% و ٢,٤٥% وبمعدل وسطي سنوي ٢,٣٩%.
- بلغ معدل نمو القوى العاملة في الاقتصاد السوري ٢% خلال الفترة الزمنية (١٩٩٤-٢٠٠٤)، ويرجع سبب الارتفاع إلى تغير التركيب العمري للسكان وزيادة السكان الناشطين اقتصادياً في الفئة العمرية (١٥-٦٤) حيث ارتفعت من ٥٢,٢% في عام ١٩٩٤ إلى ٥٧,٢٥% عام ٢٠٠٤ وإلى نسبة مساهمة الإناث التي ارتفعت من ١٦% إلى ١٩,٠٩% في عام ٢٠٠٤.
- وبلغ معدل نمو القوة العاملة خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٠) بشكل سنوي وسطي ٠,١٤%، حيث ارتفع من ٥٤٦٠ ألف عامل في عام ٢٠٠٢ إلى ٥٥٣١ ألف عامل في عام ٢٠١٠.
- حدث تذبذب في معدل القوى العاملة بعد عام ٢٠٠٢ حيث تراجع هذا المعدل من ٤,٣% للفترة (١٩٩٤-٢٠٠٢) إلى (-٨,١١%) للعام ٢٠٠٣ ليرتفع بعدها خلال السنوات اللاحقة ليصل في عام ٢٠٠٦ إلى ٣,٦٤% ليعود للانخفاض في عام ٢٠٠٧ ثم يتراجع بشكل كبير خلال العام ٢٠٠٨ ليصل إلى (-١١,٦٦%) ومن ثم يعاود الارتفاع إلى ١٤,٨% خلال ٢٠٠٩ لينخفض في عام ٢٠١٠ إلى ١,٦٣% ومن أسباب هذا التذبذب تغير معدل نسبة مساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي^١.
- هناك تذبذب في معدل نمو التشغيل خلال الفترة (٢٠٠٢-٢٠١٠) حيث انخفض هذا المعدل من ٢,٩٥% في ٢٠٠٢ إلى (-٦,٩%) في عام ٢٠٠٣ ليرتفع بعدها إلى (-٣,٢٧%) في ٢٠٠٤ إلى ٨,١٥% في ٢٠٠٥ ليصبح أعلى من معدل نمو القوة العاملة والتي بلغت ٣,٢١% فارتفعت نسبة المشتغلين إلى القوة العاملة من ٨٨,٣١% في ٢٠٠٢ إلى ٩١,٩١% في ٢٠٠٥، ثم يعود للانخفاض إلى ٣,٥٥% في ٢٠٠٦ إلى ١,٧٦% في ٢٠٠٧ ثم يبلغ -١٥,٥٦% في ٢٠٠٨ ليرتفع إلى ١٩,٧% لتزيد عن معدل نمو القوة العاملة البالغة ١٤,٨% حيث بلغت نسبة التشغيل إلى القوة العاملة ٩١,٨٥% في ٢٠٠٩ ومن ثم ينخفض بعدها في عام ٢٠١٠ إلى ١,١% لتتخفض نسبة المشتغلين إلى القوة العاملة إلى ٩١,٣١%.

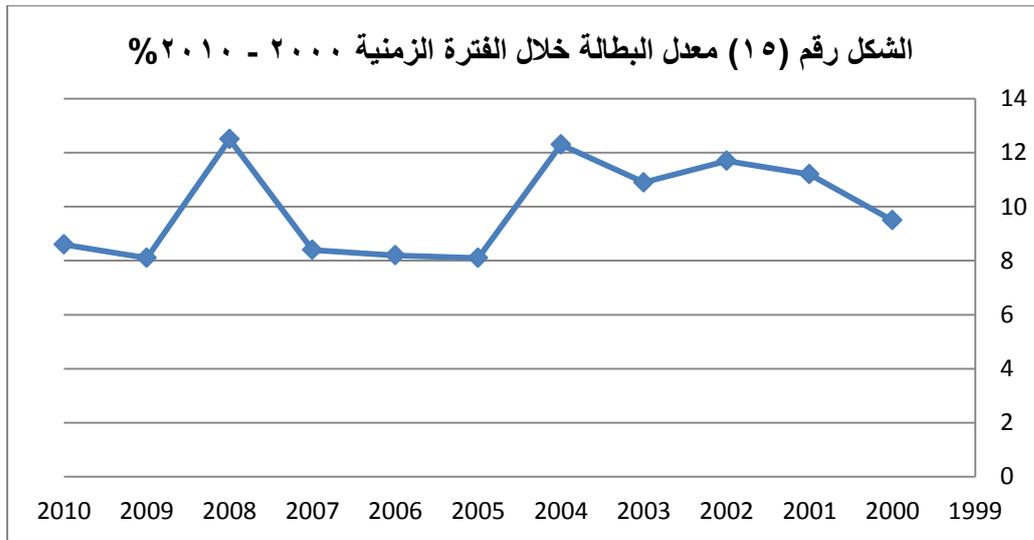
^١ المجموعة الإحصائية للأعوام (٢٠٠٦-٢٠١١).

٢- معدل البطالة في سورية

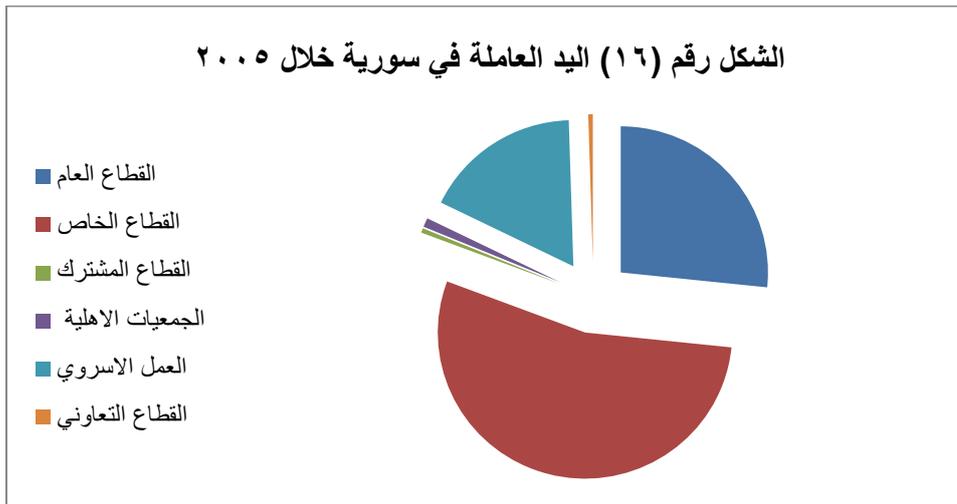
الجدول رقم (١٩) معدل البطالة في سورية خلال الفترة الزمنية (٢٠١٠-٢٠٠٠)

السنوات	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠١	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠
معدل البطالة	٩,٥	١١,٢	١١,٧	١٠,٩	١٢,٣	٨,١	٨,٢	٨,٤	١٢,٥	٨,١	٨,٦

ارتفعت معدلات البطالة من ٩,٥% عام ٢٠٠٠ لتصل إلى ١٢,٤% عام ٢٠٠٤ لتتخفض خلال السنوات ٢٠٠٥، ٢٠٠٦، ٢٠٠٧ إلى ٨,١%، ٨,٢%، ٨,٤% على التوالي لتعود الارتفاع في عام ٢٠٠٨ إلى ١٢,٥% والشكل التالي يبين معدلات البطالة في سورية:



وتتوزع اليد العاملة بين قطاعات العمل في سورية في عام ٢٠٠٥ وفق المخطط التالي:



ويمكن إسناد الأسباب المؤدية إلى البطالة في سورية إلى مجموعة من العوامل أهمها:

- هيكل الاقتصاد الكلي وقلة الطلب على البضائع السورية وعدم قدرة سوق العمل على أداء وظائفه المفترضة و الفروقات في تركيبة العرض والطلب على العمل من حيث الكفاءات المطلوبة من ناحية ثانية^١.
- المستوى التعليمي لقوة العمل: تعاني القوة العاملة في سورية من انخفاض في المستوى التعليمي على الرغم من التطور الملحوظ في تركيب قوة العمل تعليمياً لصالح المستويات الأعلى خلال العقود الماضية. فقد انخفضت نسبة الأميين من ١٦,٥% في عام ١٩٩٤ إلى ٩,٦% عام ٢٠٠٥، كما ارتفعت نسبة الحاصلين على التعليم الثانوي من ٧,٩% في عام ١٩٩٤ لتصل إلى ٩,٣% في عام ٢٠٠٥ أما بالنسبة للجامعيين فأعلى فقد تحسنت نسبتهم من ٥,٩% في عام ١٩٩٤ إلى ٦,٨% في عام ٢٠٠٥.

الجدول رقم (٢٠)

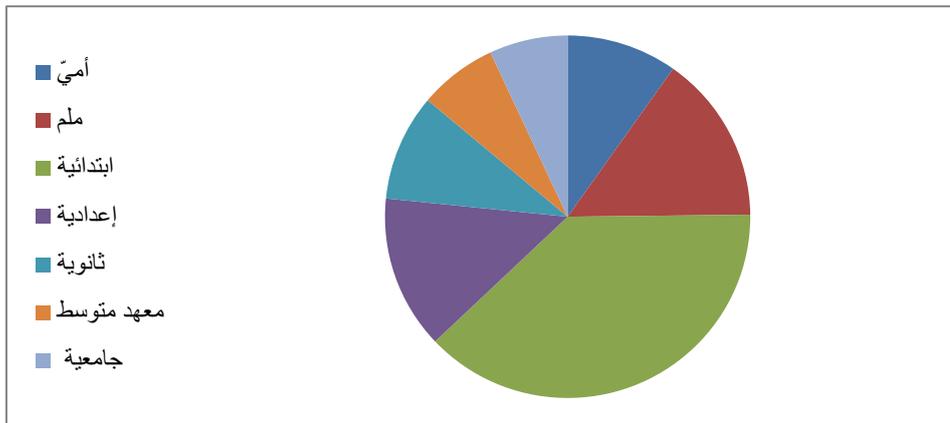
توزع القوة العاملة في سورية بحسب مستويات التعليم (%)

الحالة التعليمية	١٩٩٤	٢٠٠٤	٢٠٠٥
أمي	١٦,٥	١١,٧	٩,٦
ملم	٢٦,٨	٣١,٦	١٤,٧
ابتدائية	٢٥,٣	٢١,٩	٣٧,٣
إعدادية	١١,١	١١,٤	١٣,٤
ثانوية	٧,٩	٩,١	٩,٣
معهد متوسط	٥,٩	٦,٦	٦,٨
جامعية	٥,٩	٦,٦	٦,٨
المجموع	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر: بيانات محسوبة من المجموعة الإحصائية لأعوام مختلفة

والشكل رقم (١٥) يبين توزع القوة العاملة في سورية لعام ٢٠٠٥

الشكل رقم (١٧) توزع القوة العاملة في سورية عام ٢٠٠٥



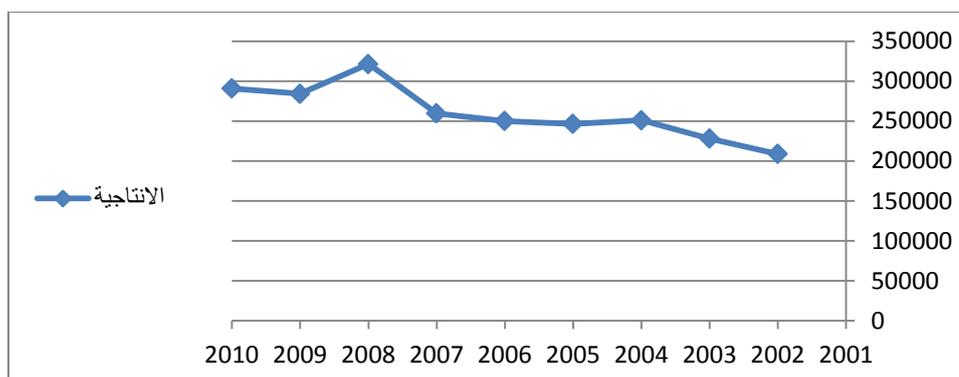
- إنتاجية العامل: بلغ وسطي معدل نمو إنتاجية العامل ٣,٢٦% خلال الفترة (٢٠٠٦-٢٠١٠) بينما بلغت ٣,٦١% خلال (٢٠٠٥-٢٠٠٢) في حين أنه بلغ ٤,٣٧% للفترة (٢٠٠٢-٢٠١٠). ويبين الرسم

^١ المصباح. عماد الدين، "العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية"، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية، ٢٠٠٨، ص ٨.

البياني رقم (١٦) اتجاه إنتاجية العامل في سورية حيث وصلت في عام ٢٠٠٤ إلى ٢٥٠٩٨٥ ل.س لتستقر بعدها حتى عام ٢٠٠٧ ومن ثم ترتفع خلال عام ٢٠٠٨ بشكل ملحوظ إلى ٣٢١٢٩٣ ل.س لتتخفص بعدها في عام ٢٠٠٩ إلى ٢٨٤٢١٠ ومن ثم تعاود الارتفاع لتصل إلى ٢٩٠٧٧٣ في عام ٢٠١٠.

الشكل رقم (١٦)

تطور مؤشر الإنتاجية في سورية خلال الفترة ٢٠١٠-٢٠٠٠ بالأسعار الثابتة لعام ٢٠٠٠



ومن الأسباب المؤدية إلى انخفاض الإنتاجية تراجع المستوى التعليمي للمشتغلين حيث بلغت نسبة الحاصلين على الابتدائية فما دون ٦٦% من مجموع المشتغلين و ١٢% يحملون الإعدادية و ٧% يحملون الشهادات الجامعية لعام ٢٠٠٣.

^١ هيئة تخطيط الدولة، (٢٠٠٥)، "تحليل الاقتصاد السوري"، ص ٣٥.

خلاصة المبحث الثاني

شهدت هذه الفترة الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق الاجتماعي ومن اقتصاد التخطيط المركزي إلى الاقتصاد التأسيري، وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة معدل نمو وسطي بلغ ٤,٨٥%، وفائض في ميزان المدفوعات وتقلبات في معدلات التضخم و معدلات البطالة.

ويمكن تقسيم هذه الفترة إلى مرحلتين :

المرحلة الأولى: وتمتد حتى عام ٢٠٠٥ وكانت الحكومة تتبع أسلوب التخطيط المركزي وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة معدلات نمو مقبولة وصلت إلى ٤,٩%. وتراجع بعدها خلال الخطة الخمسية العاشرة ليصل إلى ٤,٦%.

- ارتفعت نسبة الاستثمار المحلي إلى الناتج المحلي الإجمالي من ١٧,٣% في عام ٢٠٠٠ بنسبة مساهمة للقطاع الخاص ٦,٢٧% إلى ٢٦,٧٧% في عام ٢٠٠٥ بنسبة مساهمة للقطاع الخاص ١٤,١%، وتعود نسبة انخفاض مساهمة الاستثمار العام إلى انخفاض الإنتاج النفطي وارتفاع الأجور خلال هذه الفترة. وبالمقابل ارتفعت نسبة الاستثمار الخاص إلى الاستثمار الإجمالي من ٣٦,٤% عام ٢٠٠٠ إلى ٥٢,٦٢% عام ٢٠٠٥ والذي كان احد أسبابه ارتفاع الهجرة من العراق.
 - ارتفع معدل التضخم خلال هذه الفترة إلى ٧,٥% في عام ٢٠٠٥ بعد أن بلغ ١% في عام ٢٠٠٢.
 - ارتفعت معدلات البطالة من ٩% عام ٢٠٠٠ إلى ١٢,٣% عام ٢٠٠٤ لتتخفض إلى ٨,١% عام ٢٠٠٥.
- المرحلة الثانية: وتمتد من عام ٢٠٠٦ وحتى عام ٢٠١٠ و تم فيها اعتماد اقتصاد السوق الاجتماعي كإستراتيجية رئيسية للاقتصاد حسب الخطة الخمسية العاشرة، وقد حقق الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة معدل نمو بشكل وسطي بلغ ٤,٦%.

- بلغت نسبة الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي ٢٥,٤% في عام ٢٠٠٦ أسهم فيها القطاع الخاص بنسبة ١٣,٦% انخفضت إلى ١٩,٩% في عام ٢٠٠٨ أسهم فيها القطاع الخاص ١١,٥% وفي عام ٢٠١٠ بلغت ٢٢,٩٥% أسهم القطاع الخاص بنسبة ١٣,١٥%.
- انخفضت نسبة الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي من ٢,٧% عام ٢٠٠٦ إلى -٠,٦% عام ٢٠١٠ وبالمقابل ارتفعت نسبة الحساب المالي والرأسمالي من -٠,٩% عام ٢٠٠٦ إلى ٢,٦% عام ٢٠١٠.
- ارتفعت التحويلات الرأسمالية خلال هذه الفترة بشكل ملحوظ حيث ارتفعت الاستثمارات الأجنبية المباشرة من ٦٥٩ مليون دولار عام ٢٠٠٦ إلى ١٤٦٩ مليون دولار عام ٢٠١٠ نتيجة للاستثمار في قطاع النفط وقطاعات التأمين والمصارف وازدهار قطاع السياحة.
- شهدت هذه المرحلة تقلبات مفرطة في معدلات التضخم حيث انخفض معدل التضخم من ١٠% عام ٢٠٠٦ إلى ٤,٥% عام ٢٠٠٧ ليرتفع إلى ١٥,٢% في عام ٢٠٠٨ ليعاود الانخفاض إلى ٤,٤% في عام ٢٠١٠.
- انخفضت معدلات البطالة خلال هذه الفترة مقارنة بالمرحلة الأولى باستثناء عام ٢٠٠٨ الذي بلغ ١٢,٥%.

المبحث الثالث

بناء مؤشر للاستقرار الاقتصادي

يعتبر تحقيق الاستقرار الاقتصادي من أهم الأهداف التي تسعى غالبية الدول إلى تحقيقها مهما اختلفت الأسس التي تقوم عليها تنظيماتها الاقتصادية.

ويعرف صندوق النقد الدولي الاستقرار الاقتصادي بأنه الوضعية التي تجنب الدول مخاطر التعرض لأية هزات اقتصادية أو مالية¹. وبالتالي فإن مفهوم الاستقرار الاقتصادي يشير إلى عدم وجود تقلبات حادة ومفرطة في المتغيرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة بشكل عام في معدلات النمو الاقتصادي ومعدلات البطالة والتضخم والاستثمار والاستهلاك وميزان الحساب الجاري وغيرها.

وبالتالي تبرز أهمية الاستقرار الاقتصادي من كونه يؤدي إلى تحقيق مستوى عالي من الرفاهية للمجتمع من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة وتخفيض معدلات البطالة والتضخم، بالإضافة إلى دوره في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

ويقوم الباحث ببناء مؤشر للاستقرار الاقتصادي من خلال الاعتماد على فجوة الناتج المحلي الإجمالي وذلك على الشكل التالي:

$$C + S + T = GDP = C + I + G + (X - M)$$

$$S + T = I + G + (X - M)$$

$$S - I = (T - G) + (X - M)$$

وبوضع الوزن النسبي للنفقات والإيرادات تصبح المعادلة النهائية للمؤشر على الشكل التالي:

$$(S - I) = W1(T - G) + W2(X - M)$$

حيث أن :

I : الاستثمار، S : الادخار ، C : الاستهلاك

G : الإنفاق العام، T : الضرائب، X : الصادرات، M : الواردات

W1 : الوزن النسبي للنفقات. W2 : الوزن النسبي للإيرادات.

ومن المعادلة الناتجة يتبين أنه كلما اقتربت فجوة الناتج المحلي من الصفر كلما كان هنالك مؤشر على استقرار الاقتصاد.

¹ عزت، فرج عبد العزيز، "معاً لتحقيق الاستقرار الاقتصادي"، مأخوذ من الموقع <http://www.ahram.org.eg/News/898/4/224218>

وتم حساب الوزن النسبي للنفقات والإيرادات على الشكل التالي:

$$1) \dots\dots\dots \frac{W1}{W2} = \frac{\sigma_2}{\sigma_1}$$

حيث أن: σ_1 : الانحراف المعياري للنفقات، σ_2 : الانحراف المعياري للإيرادات

$$2) \dots\dots\dots W1 + W2 = 1$$

من المعادلة ١ و ٢ نجد:

$$\frac{W1}{1-w1} = \frac{\sigma_2}{\sigma_1} \longrightarrow \frac{W1}{1-w1} = \frac{0.357}{0.296}$$

$$0.296(w1) = 0.357 - 0.357(w1)$$

$$0.296(w1) + 0.357w1 = 0.357 \longrightarrow$$

$$w1 = \frac{0.357}{0.653} = 0.547 \longrightarrow$$

$$w2 = 1 - 0.547 = 0.453$$

وبذلك تصبح المعادلة النهائية لفجوة الناتج المحلي الإجمالي:

$$(S - I) = 0.547(T - G) + 0.453(X - M)$$

ويوضح الجدول رقم (٢١) لوغاريتم الإيرادات ولوغاريتم النفقات العامة وفجوة الناتج المحلي الإجمالي خلال (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

الجدول رقم (٢١) لوغاريتم الإيرادات والنفقات العامة وفجوة الناتج المحلي الإجمالي خلال (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

السنوات	لوغاريتم الإيرادات T	لوغاريتم النفقات G	T-G	لوغاريتم الصادرات J	لوغاريتم الواردات K	J-K	فجوة الناتج المحلي الإجمالي
1990	4.6360263	4.8292652	0.193239	4.904456	4.600069	0.304387	0.243589
1991	4.762941	4.9278321	0.164891	4.932854	4.768357	0.164497	0.164713
1992	4.8517535	4.968679	0.116926	4.942534	4.919669	0.022865	0.074316
1993	4.8472271	5.0899687	0.242742	4.983545	5.019066	-0.03552	0.116689
1994	4.9444876	5.1588508	0.214363	5.050952	5.180304	-0.12935	0.05866
1995	5.0096463	5.2096222	0.199976	5.123299	5.139104	-0.0158	0.102227
1996	5.0935723	5.2742733	0.180701	5.213701	5.247485	-0.03378	0.083539
1997	5.1334686	5.3245397	0.191071	5.260257	5.208718	0.051539	0.127863
1998	5.1929993	5.3752977	0.182298	5.18732	5.210516	-0.0232	0.089209
1999	5.2242611	5.4068807	0.18262	5.269156	5.243782	0.025374	0.111387
2000	5.3901824	5.4228934	0.032711	5.359672	5.291384	0.068288	0.048827
2001	5.4847069	5.4596819	-0.02502	5.43727	5.366182	0.071088	0.018514
2002	5.4795148	5.4969988	0.017484	5.508361	5.336316	0.172046	0.0875
2003	5.5064225	5.5485749	0.042152	5.452627	5.338456	0.11417	0.074776
2004	5.5346162	5.6076105	0.072994	5.571282	5.555126	0.016157	0.047247
2005	5.5518036	5.6348822	0.083079	5.657621	5.664682	-0.00706	0.042245
2006	5.6383545	5.6934631	0.055109	5.719332	5.680057	0.039275	0.047936
2007	5.6614066	5.7164466	0.05504	5.768697	5.787536	-0.01884	0.021572
2008	5.6909966	5.7390927	0.048096	5.853668	5.875027	-0.02136	0.016633
2009	5.7787516	5.8159581	0.037206	5.705227	5.812524	-0.1073	-0.02825
2010	5.8023803	5.8422247	0.039844	5.756497	5.871789	-0.11529	-0.03043

خلاصة الفصل الثاني:

تدل المؤشرات الاقتصادية الكلية التي تم التعرض لها خلال فترة الدراسة الممتدة بين (١٩٩٠ - ٢٠١٠) على وضع اقتصادي مستقر نسبياً، وقد شملت هذه المؤشرات معدلات نمو مرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي الذي وصل خلال هذه الفترة وفائض في ميزان الحساب الجاري وميزان المدفوعات الكلي خلال معظم سنوات الدراسة ومعدلات تضخم مقبولة نوعاً ما واستقرار نسبي في معدلات البطالة. إلا أن التحليل المعمق يبين أن هناك نتائج متضاربة تدل على أن النمو كان تجميعياً أكثر منه حقيقياً.

فعلی الرغم من الفائض الذي حققه ميزان الحساب الجاري إلا أنه شهد نمواً متسارعاً في المستوردات وصل خلال الفترة المدروسة إلى ١٤,٩%، كما انخفض حجم الصادرات النفطية حوالي الضعف خلال العقد الأخير. وان معدل النمو المرتفع في الناتج المحلي خلال سنوات الدراسة لم ينعكس على الإنفاق العام حيث شهد الإنفاق في ثباتاً نسبياً خلال العقد الأخير وفي بعض الأحيان تراجع.

وقد حافظ معدل التضخم على مستوى منخفض نسبياً إلا أنه بعد تحرير الدولة لأسعار الوقود شهد ارتفاعاً ملحوظاً في عام ٢٠٠٨ مما يدل على أن معدل التضخم لم يكن حقيقياً بقدر ما هو تجميعياً.

وعلى الرغم من أن معدلات البطالة حافظت على مستوى مستقر نسبياً إلا أنه خلال العقد الماضي تراجعت معدلات التشغيل من ٤٧% في عام ٢٠٠١ إلى ٣٩% في عام ٢٠١٠ والذي يدل على أن معدل البطالة لم يكن حقيقياً.

الفصل الثالث

دور سعر الصرف في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية بين عامي ١٩٩٠ و عام ٢٠١٠

المبحث الأول : إجراءات ومنهجية الدراسة

المبحث الثاني : أثر تحديد سعر الصرف على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية خلال (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

أثر تحديد سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

أثر تحديد سعر الصرف على الصادرات

أثر تحديد سعر الصرف على الواردات

أثر تحديد سعر الصرف على التضخم

أثر تحديد سعر الصرف على البطالة

أثر تحديد سعر الصرف على مؤشر الاستقرار الاقتصادي

المبحث الثالث: أثر تقلبات (volatility) سعر الصرف على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال (١٩٩٠-٢٠١٠)

أثر تقلبات سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي

أثر تقلبات سعر الصرف على إجمالي الصادرات

أثر تقلبات سعر الصرف على إجمالي الواردات

أثر تقلبات سعر الصرف على التضخم

أثر تقلبات سعر الصرف على البطالة

أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشر الاستقرار الاقتصادي

المبحث الأول

إجراءات ومنهجية الدراسة

مقدمة:

يقوم الباحث في هذا المبحث باستعراض منهجية الدراسة القياسية التي تدرس تأثير سعر الصرف كمتغير مستقل على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد السوري كمتغيرات تابعة خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠١٠)، حيث استخدم الباحث الأسلوب الحديث في دراسة العلاقات بين المتغير المستقل والمتغيرات التابعة، وذلك باستخدام أسلوب الانحدار الخطي البسيط بطريقة المربعات الصغرى من خلال تطبيق برنامج (e views8) الإحصائي.

ويتضمن هذا المبحث تحديد متغيرات الدراسة، ومصادر بيانات متغيرات النماذج القياسية المستخدمة في الدراسة.

أولاً: النماذج القياسية المراد تقديرها:

تحتوي هذه الدراسة على ست نماذج قياسية تدرس أثر تحديد سعر الصرف كمتغير مستقل على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد السوري كمتغيرات تابعة من جهة، وأثر تذبذب (تقلب) سعر الصرف الاسمي على هذه المتغيرات الاقتصادية من جهة ثانية، وتمثلت هذه المتغيرات في متغير الناتج المحلي الإجمالي ومتغير إجمالي الصادرات ومتغير إجمالي الواردات ومتغير معدلات التضخم ومتغير معدلات البطالة ومؤشر الاستقرار الاقتصادي. وقام الباحث بصياغة هذه النماذج بشكل رياضي وفق ما يتفق مع النظرية الاقتصادية على النحو التالي:

١ - نموذج دالة الناتج المحلي الإجمالي:

وفقاً للنظرية الاقتصادية يتوقع وجود علاقة عكسية بين تغير سعر الصرف الاسمي وإجمالي الناتج المحلي الإجمالي، فارتفاع سعر الصرف الاسمي يؤدي إلى انخفاض الصادرات من جهة وارتفاع الواردات من جهة ثانية، والعكس صحيح. كما أنه يؤثر على حركة الرساميل من وإلى البلد تبعاً لهذا التغير. وعند استخدام النموذج القياسي المناسب لدراسة أثر التحديد والتقلب في سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي، استخدم الباحث لوجاريتم سعر الصرف ولوجاريتم الناتج المحلي الإجمالي حيث كان سعر الصرف المتغير المستقل والناتج المحلي الإجمالي المتغير التابع. ويمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$\text{Log}(Y_t) = a + \text{Log}(X_t)$$

حيث أن : Y_t : الناتج المحلي الإجمالي، a : الحد الثابت، X_t : سعر الصرف الاسمي

وتم استخدام الانحراف المعياري لسعر الصرف لكل سنتين متتاليتين في قياس أثر تذبذب سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي.

٢- نموذج دالة الصادرات :

وفقاً للنظرية الاقتصادية فإن هناك علاقة عكسية بين تحديد سعر الصرف لليرة السورية مقابل الدولار وإجمالي الصادرات السورية، فانخفاض سعر صرف الليرة مقابل الدولار يؤدي إلى ارتفاع إجمالي الصادرات السورية خلال نفس الفترة والعكس صحيح وهذا يتعلق بدرجة المرونة التي تتمتع بها الصادرات سواء من ناحية الإنتاج في الدولة أو من الطلب عليها في الأسواق الخارجية. وعند استخدام النموذج القياسي المناسب لدراسة أثر تحديد وتذبذب سعر الصرف على إجمالي الصادرات استخدم الباحث لوغاريتم سعر الصرف ولوغاريتم إجمالي الصادرات حيث يمثل سعر الصرف الاسمي المتغير المستقل وإجمالي الصادرات المتغير التابع ويمكن كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$\text{Log}(Y_t) = a + \text{Log}(X_t)$$

حيث أن : Y_t : إجمالي الصادرات، a : الحد الثابت، X_t : سعر الصرف

٣- نموذج دالة الواردات :

وفقاً للنظرية الاقتصادية فإن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الاسمي لليرة مقابل الدولار وإجمالي الواردات، حيث أن التغير في سعر الصرف من حيث الارتفاع أو الانخفاض له آثار طردية مع الطلب المحلي على السلع والخدمات الأجنبية، مع الإشارة إلى درجة مرونة الطلب على الواردات. وعند استخدام النموذج القياسي المناسب لدراسة أثر تحديد وتقلب سعر الصرف على إجمالي الواردات استخدم الباحث لوغاريتم سعر الصرف ولوغاريتم إجمالي الواردات حيث كان سعر الصرف المتغير المستقل، وإجمالي الصادرات المتغير التابع ويمكن كتابة النموذج على الشكل التالي :

$$\text{Log}(Y_t) = a + \text{Log}(X_t)$$

حيث أن : Y_t : إجمالي الواردات، a : الحد الثابت، X_t : سعر الصرف

٤- نموذج دالة التضخم :

وفقاً للنظرية الاقتصادية فإن هناك علاقة عكسية بين تغير سعر الصرف الاسمي لليرة مقابل الدولار ومعدلات التضخم، فارتفاع سعر صرف الليرة مقابل الدولار ينجم عنه انخفاض في معدلات التضخم ويمكن كتابة النموذج القياسي بشكل دالة قياسية مع الأخذ بعين الاعتبار عدم إجراء تحويلة اللوغاريتم الطبيعي لمتغير التضخم وذلك لاحتوائه على قيم سالبة، وبذلك تكون المعادلة على النحو الآتي :

$$(Y_t) = a + \text{Log}(X_t)$$

حيث أن : Y_t : معدل التضخم، a : الحد الثابت، X_t : سعر الصرف

٥- نموذج دالة البطالة:

حسب النظرية الاقتصادية فإن هناك علاقة طردية بين سعر الصرف الاسمي لليرة مقابل الدولار ومعدلات البطالة، فارتفاع سعر الصرف ينجم عنه ارتفاع في معدلات البطالة. وعند استخدام النموذج القياسي المناسب لدراسة أثر تحديد وتقلب سعر الصرف على معدلات البطالة استخدم الباحث لوغاريتم سعر الصرف ولوغاريتم معدلات البطالة حيث كان سعر الصرف المتغير المستقل ومعدلات البطالة المتغير التابع، ويمكن كتابة النموذج على الشكل التالي :

$$\text{Log}(Y_t) = a + \text{Log}(X_t)$$

حيث أن : Y_t : معدل البطالة، a : الحد الثابت، X_t : سعر الصرف الاسمي

٦- نموذج مؤشر الاستقرار الاقتصادي :

يدرس هذا النموذج العلاقة بين تحديد وتقلب سعر الصرف الاسمي على مؤشر الاستقرار الاقتصادي، وحيث استخدم الباحث لوغاريتم سعر الصرف الاسمي كمتغير مستقل ولوغاريتم مؤشر الاستقرار الاقتصادي كمتغير تابع ويمكن صياغة النموذج القياسي كالتالي:

$$\text{Log}(Y_t) = a + \text{Log}(X_t)$$

حيث أن : Y_t : مؤشر الاستقرار الاقتصادي، a : الحد الثابت، X_t : سعر الصرف الاسمي

ثانياً: مصادر بيانات متغيرات النماذج :

أخذت بيانات الدراسة على أساس سنوي للفترة الممتدة من (١٩٩٠ - ٢٠١٠) وتم الحصول على هذه البيانات من المكتب المركزي للإحصاء والنشر الربعية لمصرف سورية المركزي.

المبحث الثاني

أثر تحديد سعر الصرف على أهم المتغيرات الاقتصادية الكلية خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

يعتبر تحديد سعر الصرف من أهم الموضوعات التي تركز عليها السياسة الاقتصادية للدولة، وذلك لما ينطوي على تحديده من الآثار الاقتصادية والتي تنعكس في المؤشرات الاقتصادية الكلية. فالدول النامية وفي ظل الانفتاح الاقتصادي العالمي تعاني في معظم أوقاتها من عجز دائم في موازين مدفوعاتها بسبب زيادة حجم الواردات وبخاصة ذات القيمة المضافة الكبيرة والتي تتميز بعدم مرونة الطلب المحلي عليها لكونها من المواد الضرورية اللازمة للعملية الإنتاجية، وتراجع صادراتها والتي تتصف بأنها صادرات تقليدية ذات قيمة مضافة منخفضة، كما أن تحديد سعر الصرف يلعب دوراً هاماً في التأثير على حركة الرساميل من وإلى البلاد، وهذا يقود إلى زيادة الإنتاج أو انخفاضه تبعاً لدخول تلك الرساميل إلى البلاد أو الخروج منها، وهذا بدوره ينعكس على معدلات البطالة وما يتبعه من التأثير على الزيادة أو الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي انعكاس ذلك على معدل النمو.

ولقد شهد الاقتصاد السوري وفقاً للمؤشرات الاقتصادية الكلية خلال العقدين الماضيين وضعاً اقتصادياً مستقراً تمثل في معدلات النمو المرتفعة في الناتج المحلي الإجمالي وفائضاً في ميزان المدفوعات الكلي خلال معظم سنوات الدراسة ومعدلات تضخم مقبولة نوعاً ما واستقرار نسبي في معدلات البطالة.

ونسعى في هذا المبحث إلى تحليل الآثار المترتبة على تحديد سعر الصرف في الاقتصاد السوري من خلال تحديد طبيعة العلاقة التي تتجم عن تغيرات سعر الصرف وانعكاسها على أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية والمتمثلة بالناتج المحلي الإجمالي والصادرات والواردات ومعدل البطالة والتضخم ومن ثم تحليل العلاقة بين تغير سعر الصرف ومؤشر الاستقرار الاقتصادي وذلك خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

١- أثر تحديد سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

تلعب التغيرات التي تحدث على مستوى سعر الصرف الاسمي دوراً هاماً في التأثير على معدلات النمو في الناتج المحلي الإجمالي، ففي حالة قيام السلطة النقدية بتخفيض قيمة العملة المحلية ينعكس ذلك على الصادرات زيادة وعلى الواردات انخفاضاً، وهذا يقود إلى زيادة في الناتج المحلي الإجمالي وفقاً لنظرية مضاعف التجارة الخارجية.

فتخفيض سعر الصرف الاسمي ينعكس بشكل أولي على ميزان المدفوعات من خلال زيادة الصادرات نتيجة زيادة الطلب المحلي والخارجي عليها، وانخفاض الواردات نتيجة لارتفاع سعرها مقارنة ببدايل الواردات التي تنتجها الدولة التي قامت بتخفيض سعر صرف عملتها وهذا بدوره يقود عبر آلية المضاعف إلى زيادة مضاعفة في الناتج المحلي الإجمالي. كما أن عملية التخفيض قد تؤدي إلى زيادة جذب الاستثمارات (الرساميل) وهذا يقود بدوره إلى زيادة في معدلات النمو.

ويوضح النموذج رقم (١) نتائج الاختبار للمتغيرين (سعر الصرف الاسمي والذي يمثل المتغير المستقل وتأثيره على المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي)

حيث أن : DS : تغيرات سعر الصرف الاسمي

C : الثابت

ومن النموذج نجد :

- إن قيمة $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 000$ مما يدل على أن النموذج معنوي ويفسر جزء كبير من البيانات المتاحة.
- إن قيمة $\text{Jarque-bera} = 0.584$ وهذا يعني أن القيم تتبع التوزيع الطبيعي.
- تشير قيمة $\text{Durbin-Watson stat} = 2.21$ إلى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبقايا.
- يظهر في الشكل رقم (١٧) أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وان النموذج المقدر يطابق تقريباً النموذج الفعلي.
- تدل قيمة معامل الارتباط ($R=0.99$) على وجود علاقة ارتباط قوية جداً بين سعر الصرف الاسمي لليرة السورية مقابل الدولار الأمريكي والناتج المحلي الإجمالي عند مستوى الدلالة (0.05).
- تبين قيمة معامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted R-squared} = 0.987$) أن سعر الصرف يفسر 98.7% من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي والباقي 1.3% يعود إلى عوامل أخرى.

النموذج رقم (١)

أثر تحديد سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي خلال (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
1991 - 1995 -- 5 obs				
DS	-1.269292	0.182225	-6.965503	0.0000
C	5.761987	0.019267	299.0640	0.0000
1996 - 1999 -- 4 obs				
DS	-0.451679	0.213229	-2.118280	0.0602
C	5.826246	0.006408	909.2037	0.0000
2000 - 2004 -- 5 obs				
DS	2.437145	0.346674	7.030079	0.0000
C	5.984714	0.008773	682.1981	0.0000
2005 - 2007 -- 3 obs				
DS	-1.304094	0.316302	-4.122936	0.0021
C	6.079260	0.004926	1234.129	0.0000
2008 - 2010 -- 3 obs				
DS	1.020829	0.155220	6.576642	0.0001
C	6.159639	0.005208	1182.833	0.0000
R-squared	0.993363	Mean dependent var	5.920677	
Adjusted R-squared	0.987389	S.D. dependent var	0.174907	
S.E. of regression	0.019642	Akaike info criterion	-4.715466	
Sum squared resid	0.003858	Schwarz criterion	-4.217600	
Log likelihood	57.15466	Hannan-Quinn criter.	-4.618278	
F-statistic	166.2927	Durbin-Watson stat	2.206639	
Prob(F-statistic)	0.000000			

العلاقة بين تغير سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

خلال الفترة الزمنية (١٩٩١ - ١٩٩٥)

إن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$\log(\text{GDP}) = 5.7619869819 - 1.26929151208 \log(X)$$

يتبين من المعادلة أن العلاقة بين تغيرات سعر الصرف الاسمي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية (١٩٩١ - ١٩٩٥) هي علاقة عكسية، وهذا يعني أنه كلما ارتفع سعر صرف الليرة السورية مقابل الدولار بنسبة ١% فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٢٧% وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية. ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك سياسات الانفتاح الاقتصادي التي شهدتها سورية والتي أفسحت المجال للقطاع الخاص بعد صدور قانون الاستثمار رقم ١٠/ والتي أدت إلى زيادة الواردات عن الصادرات، فقد بلغت الزيادة

السنوية في المستوردات بحدود 11,9% خلال الفترة (1990 - 1995) وازدادت واردات السلع الاستهلاكية بما يعادل 12,8% سنوياً أي أن معدل نمو الواردات فاق معدلات النمو في الاقتصاد الوطني¹.

خلال الفترة الزمنية (1996 - 1999)

إن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$\log(\text{GDP}) = 5.82624607204 - 0.45167899807 \log(X)$$

يتبين من المعادلة أن العلاقة عكسية بين تغيرات سعر الصرف الاسمي والنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية (1996 - 1999) عند مستوى دلالة 10%. وبالتالي فإن التغيرات التي حدثت على سعر الصرف بنسبة 1% ارتفاعاً أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 0,45% وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية. ونلاحظ أن تأثير تغير سعر الصرف على الناتج خلال هذه الفترة أقل من الفترة الماضية، ويعود ذلك إلى انخفاض الواردات الرأسمالية من 19250 مليون ل.س إلى 10398 مليون ل.س عام 1999 بمعدل انخفاض 20,3%، بعد أن نمت خلال الفترة الماضية بمعدل 28,34%، بالإضافة إلى تراجع الصادرات السلعية من 44887 عام 1996 إلى 38880 عام 1999 بمعدل انخفاض 13,4%.

خلال الفترة الزمنية (2000 - 2004)

إن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$\log(\text{GDP}) = 5.98471399646 + 2.43714467007 \log(X)$$

تشير المعادلة إلى أن العلاقة بين تغيرات سعر الصرف الاسمي والنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية (2000 - 2004) علاقة طردية، أي أن انخفاض سعر الصرف الليرة السورية مقابل الدولار بنسبة 1% أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار 2,44% وهذا يخالف النظرية الاقتصادية، حيث أن انخفاض سعر الصرف لليرة السورية يؤدي إلى زيادة الصادرات من جهة، وانخفاض الواردات من جهة ثانية، ومن الأسباب التي أدت إلى عدم استجابة الناتج المحلي الإجمالي للتغيرات في سعر الصرف خلال هذه الفترة انخفاض الإنتاج النفطي وانخفاض معدل نمو الصادرات بالنسبة للواردات، حيث بلغ معدل نمو الصادرات خلال هذه الفترة 12,02% في حين وصل معدل نمو الواردات إلى 21,49%، بالإضافة إلى زيادة الواردات من الأصول الرأسمالية والتي تنصف بعدم المرونة للتغيرات في سعر الصرف خلال هذه الفترة من 2507 مليون ل.س عام 2000 إلى 201173 مليون ل.س عام 2004 بمعدل نمو 38,86%.

¹ د نبيل المرزوق، "توسيع حجم السوق الداخلية من أجل تفعيل النشاط الاقتصادي" من <http://www.mafhoum.com/syr/articles99/marzouk/marzouk.htm>

خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧)

إن نموذج الانحدار المقدر هو: $\log(GDP) = 6.07926000702 - 1.30409374382 \log(X)$

يتبين من نموذج الانحدار المقدر أن العلاقة بين تغيرات سعر الصرف الاسمي والنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٥-٢٠٠٧) علاقة عكسية، أي أن انخفاض سعر الصرف بمقدار ١% أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ١,٣% وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية. فقد ارتفعت الصادرات الرأسمالية بنسبة ٥٤,٠٧%، في حين وصل معدل نمو الواردات الرأسمالية إلى ٩,٠٦% خلال نفس الفترة. كما أسهمت التدفقات الرأسمالية من البلدان المجاورة والسيولة الفائضة في بلدان الخليج العربي في تحقيق هذه الزيادة في الناتج.

خلال الفترة (٢٠٠٨ - ٢٠١٠)

إن نموذج الانحدار المقدر هو :

$$\log(GDP) = 6.15963856344 + 1.02082937923 \log(X)$$

تشير المعادلة إلى أن العلاقة طردية بين تغيرات سعر الصرف الاسمي والنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٨ - ٢٠١٠) أي أن انخفاض سعر الصرف بمقدار ١% أدى إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ١,٠٢% وهذا يخالف النظرية الاقتصادية، ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك إلى انخفاض الصادرات الزراعية خلال هذه الفترة بسبب الظروف المناخية فقد تراجعت الصادرات السلعية من (٧٠٧,٧٩٨) مليون ل.س عام ٢٠٠٨ إلى (٥٦٩,٠٦٤) مليون ل.س عام ٢٠١٠ بمعدل انخفاض ١٠,٩%، والأزمة المالية العالمية التي أثرت على التعامل مع الشركاء التجاريين في أوروبا حيث انخفض التبادل معها من (٤٨٢,٨١٣) مليون ل.س عام ٢٠٠٨ إلى (٣١٦,١١٠) مليون ل.س عام ٢٠٠٩.

٢- أثر تحديد سعر الصرف على الصادرات خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

تؤدي التغيرات في سعر الصرف إلى انتقال الطلب على السلع من وإلى الدولة وذلك وفقاً لانخفاضه أو ارتفاعه. ففي حالة انخفاض قيمة العملة الوطنية ينتقل الطلب إلى سلع الدولة و بالتالي تزداد صادراتها وهذا يتوقف على مجموعة من العوامل منها مرونة الجهاز الإنتاجي ومرونة الطلب الخارجي على الصادرات المحلية، كما تنخفض الواردات وهذا أيضاً يعتمد على مرونة العرض الخارجي للواردات ومرونة الطلب الداخلي على الواردات. وهكذا يؤدي انخفاض سعر الصرف إلى تحسن ميزان المدفوعات بشرط أن تتوافر قدرة على الإحلال في الاستهلاك والإنتاج بين السلع الدولية والمحلية. والعكس صحيح فيما يتعلق بارتفاع سعر صرف العملة حيث ينجم عنه ارتفاع الواردات وانخفاض الصادرات وبالتالي تدهور في الميزان التجاري ومن الانعكاس على ميزان المدفوعات. ويوضح النموذج التالي رقم (٢) نتائج الاختبار للمتغيرين (سعر الصرف الاسمي والذي يمثل المتغير المستقل وتأثيره على المتغير التابع إجمالي الصادرات)

حيث أن : DS : تغيرات سعر الصرف الاسمي

C : الثابت

النموذج رقم (٢)

أثر تحديد سعر الصرف على إجمالي الصادرات السورية خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
1991 - 1995 -- 5 obs				
DS	-1.562880	0.685521	-2.279843	0.0417
C	5.085142	0.056340	90.25804	0.0000
1996 - 1999 -- 4 obs				
DS	-0.528220	0.563868	-0.936780	0.3673
C	5.252648	0.022459	233.8801	0.0000
2000 - 2004 -- 5 obs				
DS	6.965743	0.403868	17.24758	0.0000
C	5.432341	0.008254	658.1713	0.0000
2005 - 2010 -- 6 obs				
DS	-4.191579	0.713508	-5.874610	0.0001
C	5.711939	0.013561	421.2144	0.0000
R-squared	0.987206	Mean dependent var	5.387694	
Adjusted R-squared	0.979742	S.D. dependent var	0.298250	
S.E. of regression	0.042450	Akaike info criterion	-3.191818	
Sum squared resid	0.021624	Schwarz criterion	-2.793525	
Log likelihood	39.91818	Hannan-Quinn criter.	-3.114067	
F-statistic	132.2737	Durbin-Watson stat	2.013367	
Prob(F-statistic)	0.000000			

- إن قيمة Prob(F-statistic) = 000 مما يدل على أن النموذج معنوي ويفسر جزء كبير من البيانات المتاحة.
- إن قيمة Jarque-bera = 0.549 وهذا يعني أن القيم تتبع التوزيع الطبيعي.

- تشير قيمة Durbin-Watson stat = 2.01 إلى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي.
- يتبين من شكل الانتشار رقم (١٨) أن البيانات خاضعة للتوزيع الطبيعي وان النموذج المقدر يطابق النموذج الفعلي تقريباً.
- تدل قيمة معامل الارتباط (R=0.99) على وجود علاقة ارتباط قوية جداً بين سعر الصرف الاسمي وإجمالي الصادرات عند مستوى الدلالة (0.05).
- تشير قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared = ٠,٠٩٧٩) إلى أن سعر الصرف يفسر ٩٧,٩% من التغيرات التي تطرأ على إجمالي الصادرات السورية والباقي ٢,١% يعود إلى عوامل أخرى.

العلاقة بين تغير سعر الصرف و الصادرات خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

خلال الفترة الزمنية (١٩٩١ - ١٩٩٥)

إن نموذج الانحدار المقدر هو :

$$\log(Y) = 5.08514181782 - 1.56287985141 \log(X)$$

يتبين من المعادلة أن العلاقة بين تغيرات سعر الصرف الاسمي لليرة السورية مقابل الدولار وإجمالي الصادرات علاقة عكسية أي أن التغير في سعر الصرف الاسمي بنسبة ١% انخفاضاً أدى إلى زيادة إجمالي الصادرات السورية بنسبة ١,٥٦% خلال الفترة الزمنية (١٩٩١ - ١٩٩٥) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، فقد ارتفعت الصادرات السلعية من ٣٨٥٠٤ مليون ل.س عام ١٩٩١ إلى ٤٤٥٦٢ مليون ل.س عام ١٩٩٥ بمعدل ٣,٦٥%، كما ازدادت الصادرات الرأسمالية بمعدل ٣٨,٧٢% خلال هذه الفترة.

خلال الفترة الزمنية (١٩٩٦ - ١٩٩٩)

إن نموذج الانحدار المقدر هو :

$$\log(Y) = 5.252648 - 0.528220 \log(X)$$

تشير المعادلة الناتجة إلى أن العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وإجمالي الصادرات خلال الفترة الزمنية (١٩٩٦ - ١٩٩٩) علاقة عكسية. وبما أن قيمة Prob(t-statistic) للمعلمة (DS) بالتالي فإن سعر الصرف لا يفسر التغيرات الحاصلة في إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة.

خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤)

إن نموذج الانحدار المقدر هو :

$$\log(Y) = 6.965743 + 5.432341 \log(X)$$

إن العلاقة بين التغيرات في سعر الصرف الاسمي لليرة مقابل الدولار وإجمالي الصادرات خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤) علاقة طردية أي أن انخفاض سعر الصرف الاسمي بنسبة ١% أدى إلى انخفاض الصادرات السورية بنسبة ٥,٤٣% وهذا يخالف النظرية الاقتصادية ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك تراجع الصادرات الزراعية التي انخفضت من ٥٠٤٠٠ مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٢ إلى ٣٢٧٥٧ مليون ليرة سورية، وانخفاض

الإنتاج النفطي وانخفاض الصادرات النفطية إلى ١١٣٨٢ طن عام ٢٠٠٤ بعد أن كانت ٢٤٣٠٢ طن عام ٢٠٠٢.

خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٥ - ٢٠١٠)

إن نموذج الانحدار المقدر هو :

$$\log(Y) = 5.71193882206 - 4.1915789069 \log(X)$$

تشير المعادلة إلى أن العلاقة بين تغيرات سعر الصرف الاسمي وإجمالي الصادرات خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) علاقة عكسية أي أن الانخفاض في سعر الصرف الاسمي بنسبة ١% أدى إلى ارتفاع إجمالي الصادرات بنسبة ٤,١٩% وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، فقد ارتفعت الصادرات السلعية من ٤٢٤٣٠٠ مليون ليرة سورية عام ٢٠٠٥ إلى ٥٦٩٠٦٤ مليون ليرة سورية عام ٢٠١٠ بمعدل نمو بلغ ٥,٨٧%.

٣- أثر تحديد سعر الصرف على الواردات خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠١٠)
يوضح النموذج التالي رقم (٣) نتائج الاختبار للمتغيرين (سعر الصرف الاسمي والذي يمثل المتغير المستقل وتأثيره على المتغير التابع إجمالي الواردات)
حيث أن : DS : تغيرات سعر الصرف الاسمي

C : الثابت
النموذج رقم (٣)
أثر تحديد سعر الصرف على الواردات خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
1991 - 1993 -- 3 obs				
DS	-2.944215	0.125113	-23.53245	0.0000
C	5.090997	0.012509	406.9756	0.0000
1994 - 1998 -- 5 obs				
DS	2.025282	0.625910	3.235739	0.0089
C	5.110911	0.021365	239.2185	0.0000
1999 - 2003 -- 5 obs				
DS	3.904584	2.006712	1.945762	0.0803
C	5.314465	0.022477	236.4427	0.0000
2004 - 2006 -- 3 obs				
DS	-3.032700	1.313897	-2.308172	0.0436
C	5.650264	0.023215	243.3864	0.0000
2007 - 2010 -- 4 obs				
DS	-1.228716	1.119814	-1.097251	0.2983
C	5.824033	0.031280	186.1933	0.0000
R-squared	0.991671	Mean dependent var		5.375804
Adjusted R-squared	0.984175	S.D. dependent var		0.321306
S.E. of regression	0.040419	Akaike info criterion		-3.272168
Sum squared resid	0.016337	Schwarz criterion		-2.774302
Log likelihood	42.72168	Hannan-Quinn criter.		-3.174980
F-statistic	132.2941	Durbin-Watson stat		2.753924
Prob(F-statistic)	0.000000			

- إن قيمة Prob(F-statistic) = 000 مما يدل على أن النموذج معنوي ويفسر جزء كبير من البيانات المتاحة.
- إن قيمة Jarque-bera = 0.406 وهذا يعني أن القيم تتبع التوزيع الطبيعي.
- تشير قيمة Durbin-Watson stat = 2.75 إلى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبيانات.
- يتبين من شكل الانتشار رقم (١٩) أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وأن النموذج المقدر يطابق النموذج الفعلي.

- تدل قيمة معامل الارتباط ($R=0.99$) على وجود علاقة ارتباط قوية جداً بين سعر الصرف الاسمي والواردات عند مستوى الدلالة (0.05).
- تشير قيمة معامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted R-squared} = 0.984$) (تبين أن سعر الصرف يفسر ٩٨,٤% من التغيرات التي تطرأ على إجمالي الواردات والباقي ١,٦% يعود إلى عوامل أخرى).

العلاقة بين تغير سعر الصرف والواردات خلال (١٩٩٣ - ١٩٩١)

إن نموذج الانحدار المقدر هو :

$$\log(M) = 5.09099692429 - 2.94421521001\log(X)$$

يتبين من المعادلة أن العلاقة بين تغيرات سعر الصرف الاسمي وإجمالي الواردات علاقة عكسية، وأن التغير في سعر الصرف الاسمي بنسبة ١% انخفاضاً أدى إلى زيادة إجمالي الواردات السورية بنسبة ٢,٩٤% خلال الفترة (١٩٩٣ - ١٩٩١) وهذا يخالف النظرية الاقتصادية، ومن أسباب ذلك زيادة مستوردات القطاع الخاص من المواد الإنتاجية الضرورية للعملية الإنتاجية بعد صدور قانون الاستثمار رقم /١٠/ حيث وصلت نسبة الزيادة في الأصول الرأسمالية خلال هذه الفترة إلى ٤٠,٢٢% فقد ارتفعت من ٧٣٢٨ مليون ل.س عام ١٩٩١ إلى ١٦٣٨٢ مليون ل.س عام ١٩٩٣، بالإضافة إلى زيادة المستوردات السلعية لتبلغ ٢٠,١٣٦% خلال هذه الفترة.

العلاقة بين تغير سعر الصرف والواردات خلال (١٩٩٨ - ١٩٩٤)

إن نموذج الانحدار المقدر هو :

$$\log(M) = 5.11091110365 + 2.02528242225\log(X)$$

تشير المعادلة الناتجة إلى أن العلاقة بين تغيرات سعر الصرف وإجمالي الواردات علاقة طردية خلال الفترة (١٩٩٨ - ١٩٩٤) وبالتالي فإن انخفاض سعر الصرف الاسمي لليرة السورية مقابل الدولار بنسبة ١% أدى إلى انخفاض الواردات بنسبة ٢,٠٣% وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، فقد انخفضت الواردات السلعية خلال هذه الفترة بمعدل ٨,١% حيث انخفضت من ٦١٤٦٩ مليون ل.س في عام ١٩٩٤ إلى ٤٣٧٣٤ مليون ل.س في عام ١٩٩٨، كما انخفضت واردات القطاع الخاص من ٣٨٢٠٠ مليون ل.س عام ١٩٩٤ إلى ٣٢٦٨٤ مليون ل.س عام ١٩٩٨، وتراجعت الواردات من السلع الرأسمالية من ٢٣٨٠٨ مليون ل.س عام ١٩٩٤ إلى ١١١٥٩ مليون ل.س عام ١٩٩٨ بنسبة انخفاض ١٨,٩٤% .

العلاقة بين تغير سعر الصرف والواردات خلال (٢٠٠٣ - ١٩٩٩)

إن نموذج الانحدار المقدر هو :

$$\log(M) = 5.314464949 + 3.90458353142\log(X)$$

يشير نموذج الانحدار المقدر إلى أن العلاقة طردية بين التغيرات في سعر الصرف الاسمي لليرة السورية مقابل الدولار وإجمالي الواردات خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٣ - ١٩٩٩) عند مستوى دلالة ١٠%، أي أن ارتفاع سعر الصرف الاسمي بنسبة ١% نجم عنه ارتفاع في إجمالي الواردات السورية بنسبة ٣,٩% وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، فقد ارتفعت واردات القطاع الخاص إلى ١٨١٣١٥ مليون ل.س في عام ٢٠٠٣ بعد أن كانت

٣٤٦٦٠ مليون ل.س في عام ١٩٩٩ كما ازدادت الواردات الرأسمالية من ١٠٣٨٩ مليون ل.س إلى ٦٣٣٩٤ مليون ل.س خلال نفس الفترة.

العلاقة بين تغير سعر الصرف والواردات خلال (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦)

إن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$\log(M) = 5.65026437976 - 3.03270047707\log(X)$$

تشير المعادلة الناتجة إلى أن العلاقة بين تغيرات سعر الصرف الاسمي لليرة وإجمالي الواردات علاقة عكسية، أي أن انخفاض سعر الصرف بنسبة ١% أدى إلى زيادة إجمالي الواردات السورية بنسبة ٣,٠٣% وهذا يخالف النظرية الاقتصادية، ومن أسباب ذلك زيادة المستوردات وبخاصة مستوردات القطاع الخاص التي ارتفعت بنسبة ٧,٢٧% خلال هذه الفترة، كما ارتفعت المستوردات السلعية من ٣٨٩٠٠٦ مليون ل.س عام ٢٠٠٤ إلى ٥٣١٣٢٤ مليون ل.س عام ٢٠٠٦ بمعدل ١٥,٥٩%.

العلاقة بين تغير سعر الصرف والواردات خلال (٢٠٠٧ - ٢٠١٠)

إن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$\log(M) = 5.82403250575 - 1.22871615027\log(X)$$

يتبين من المعادلة إن العلاقة عكسية بين تغيرات سعر الصرف الاسمي وإجمالي الواردات خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٧ - ٢٠١٠). وبما أن قيمة $\text{Prob}(t\text{-statistic}) = ٢٩,٨٣\%$ للمعلمة (DS) بالتالي فإن تغيرات سعر الصرف لا تفسر التغيرات الحاصلة في إجمالي الواردات خلال هذه الفترة.

٤- أثر تحديد سعر الصرف على معدلات التضخم خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

وفقاً للنظرية الاقتصادية هناك علاقة طردية بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم، فانخفاض سعر الصرف الاسمي لليرة يؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية، حيث يؤثر هذا التخفيض على ميزان المدفوعات بطريقة عكسية من خلال زيادة أسعار السلع المستوردة إذا كانت هذه السلع ضرورية أو مواد أولية أو وسيطة تدخل في العملية الإنتاجية، كما أن المنتجين ينقلون هذه الزيادة في أسعار المواد الأولية على المستهلك النهائي، وبالتالي ترتفع تكاليف المعيشة.

ويتوقف معدل الارتفاع في التضخم على هيكل الاقتصاد المحلي ومدى قدرته على توفير البدائل، وكذلك على درجة الانفتاح الاقتصادي للدولة ومدى استعمالها لسياسات انكماشية، ففي حين يؤدي انخفاض سعر الصرف للدولة التي تعتمد على الصادرات كمحرك رئيسي إلى زيادة الطلب على منتجاتها في الأسواق الخارجية وبالتالي إلى زيادة الإنتاج المحلي والتوظيف. نجد في المقابل أن تأثير تخفيض سعر صرف العملة قد يكون له تأثيراً سالباً عن طريق التأثير غير المباشر في أسعار الواردات التي تدخل ضمن الرقم القياسي لمستوى الأسعار إذا كانت هذه الدولة تعتمد على استيراد معظم سلعها الغذائية والاستهلاكية النهائية من الخارج وبالتالي ينتقل إليها ما يسمى بالتضخم المستورد وبالتالي ارتفاع معدل التضخم. والعكس صحيح فيما يتعلق بحالة ارتفاع سعر صرف العملة.

يوضح النموذج رقم (٤) نتائج الاختبار للمتغيرين (سعر الصرف الاسمي والذي يمثل المتغير المستقل وتأثيره

على المتغير التابع معدلات التضخم)

حيث أن : DS : تغيرات سعر الصرف الاسمي

C : الثابت

ومن خلال تحليل النموذج نجد:

- إن قيمة $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.00$ مما يدل على أن النموذج معنوي ويفسر جزء كبير من البيانات المتاحة.
- إن قيمة $\text{Jarque-bera} = 1.15$ وهذا يعني أن القيم تتبع التوزيع الطبيعي.
- تشير قيمة $\text{Durbin-Watson stat} = 1.87$ إلى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبقايا.
- يتبين من شكل الانتشار قم (٢٠) أن المعطيات تتبع التوزيع الطبيعي وأن النموذج المقدر يطابق النموذج الفعلي تقريباً.

النموذج رقم (٤)

أثر تحديد سعر الصرف على معدلات التضخم خلال (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
1991 - 1996 -- 6 obs				
DS	-0.312904	0.153804	-2.034440	0.0628
C	0.123841	0.013179	9.397052	0.0000
1997 - 2000 -- 3 obs				
DS	0.637161	0.108331	5.881600	0.0001
C	-0.022046	0.003524	-6.255515	0.0000
2001 - 2010 -- 10 obs				
DS	-2.129827	0.900821	-2.364317	0.0343
C	0.054827	0.010540	5.201762	0.0002
R-squared	0.803519	Mean dependent var		0.063947
Adjusted R-squared	0.727950	S.D. dependent var		0.048991
S.E. of regression	0.025553	Akaike info criterion		-4.244021
Sum squared resid	0.008489	Schwarz criterion		-3.945777
Log likelihood	46.31820	Hannan-Quinn criter.		-4.193546
F-statistic	10.63286	Durbin-Watson stat		1.873086
Prob(F-statistic)	0.000312			

- تدل قيمة معامل الارتباط ($R=0.80$) على وجود علاقة ارتباط قوية بين تغيرات سعر الصرف الاسمي لليرة مقابل الدولار ومعدلات التضخم عند مستوى الدلالة (0.05).
- تشير قيمة معامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted R-squared} = 0.727$) إلى أن تقلبات سعر الصرف تفسر ٧٢,٧% من التغيرات التي تطرأ على معدلات التضخم.

العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٠)

العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومعدل التضخم خلال الفترة الزمنية (١٩٩١ - ١٩٩٦)

إن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$INF = 0.123840996268 - 0.312904308871 X$$

يتبين من المعادلة أن العلاقة عكسية بين تغيرات سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم في سورية عند مستوى الدلالة ١٠%، أي أن تغير سعر الصرف الاسمي نحو الانخفاض بنسبة ١% أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم بنسبة ٠,٣١% خلال الفترة الزمنية (١٩٩١ - ١٩٩٦) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية فقد انعكس التغير في سعر الصرف على معظم المواد وبخاصة الغذاء والوقود والإضاءة والمعالجة والأدوية والنقل والمواصلات وقد انعكس ذلك بدوره على المستوى للعام للأسعار حيث ارتفع من ١٠٩ عام ١٩٩١ إلى ١٨٥ عام ١٩٩٦. وأما من

ناحية النفقات والإيرادات فكان هنالك تقارب في معدلات نموها حيث نمت النفقات بمعدل ١٥,٩٥% ونمت الواردات بمعدل ١٥,٢٣%.

العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم خلال الفترة الزمنية (١٩٩٧ - ٢٠٠٠)

إن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$INF = - 0.0220462751385 + 0.637161434167 X$$

ومن المعادلة الناتجة يتبين أن العلاقة طردية بين تغيرات أسعار الصرف ومعدلات التضخم خلال هذه الفترة أي أن تغيرات أسعار الصرف الاسمية لليرة السورية مقابل الدولار نحو الانخفاض بنسبة ١% أدت إلى انخفاض معدلات التضخم بمقدار ٠,٦٤% وهذا يخالف النظرية الاقتصادية، ومن الأسباب التي أدت إلى ذلك إلى تقليص عجز الموازنة من حيث زيادة الإيرادات التي وصلت إلى ٢٤٥٥٧٤ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ بعد أن كانت ١٣٥٩٧٨ مليون عام ١٩٩٧ محققة بذلك معدل نمو ١٩,٧%، وتقليص حجم الإنفاق الذي انخفض معدل نموه إلى ٧,٥% خلال هذه الفترة بعد أن حقق ارتفاعاً ملحوظاً بلغ ١٥,٩٥% خلال الفترة (١٩٩٦ - ١٩٩١).

العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات التضخم خلال الفترة الزمنية (٢٠٠١ - ٢٠١٠)

إن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$INF = 0.0548274840394 - 2.1298268245 X$$

يتبين من المعادلة أن العلاقة عكسية بين تغيرات أسعار الصرف ومعدلات التضخم خلال الفترة الزمنية (٢٠٠١ - ٢٠١٠) وهذا يعني أن تغيرات أسعار الصرف لليرة السورية مقابل الدولار انخفاضاً بمقدار ١% أدت إلى ارتفاع معدلات التضخم بمقدار ٢,١٣% وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية حيث ارتفع الرقم القياسي العام للأسعار بمعدل ٧٣,٣١%، ووصل معدل نمو النفقات إلى ٩,٧٨% في حين بلغ معدل نمو الإيرادات إلى ٨,١٣% خلال هذه الفترة، كما ارتفعت الكتلة النقدية من ٣٦٨٦٨٨ مليون ل.س عام ٢٠٠٠ إلى ١٠٦٣٥١٠ مليون ل.س بمعدل نمو ١٠,٦٩%.

٥- أثر تحديد سعر الصرف على معدلات البطالة خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠١٠) يوضح النموذج التالي رقم (٥) نتائج الاختبار للمتغيرين (سعر الصرف الاسمي والذي يمثل المتغير المستقل وتأثيره على المتغير التابع معدلات البطالة) حيث أن : DS : تغيرات سعر الصرف الاسمي C : الثابت

النموذج رقم (٥)

أثر تحديد سعر الصرف على معدلات البطالة خلال (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
1991 - 1999 -- 4 obs				
DS	0.263576	0.073602	3.581110	0.0090
C	0.064745	0.011460	5.649544	0.0008
2000 - 2004 -- 5 obs				
DS	0.905909	0.182720	4.957894	0.0016
C	0.106843	0.001913	55.86023	0.0000
2005 - 2007 -- 3 obs				
DS	-0.075064	0.052173	-1.438757	0.1934
C	0.081976	0.000584	140.3053	0.0000
2008 - 2010 -- 3 obs				
DS	-1.375438	0.008820	-155.9489	0.0000
C	0.083165	0.000267	311.6371	0.0000
R-squared	0.908703	Mean dependent var	0.093933	
Adjusted R-squared	0.817405	S.D. dependent var	0.019429	
S.E. of regression	0.008302	Akaike info criterion	-6.440035	
Sum squared resid	0.000483	Schwarz criterion	-6.062408	
Log likelihood	56.30026	Hannan-Quinn criter.	-6.444058	
F-statistic	9.953219	Durbin-Watson stat	0.904032	
Prob(F-statistic)	0.003564			

- إن قيمة $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0.003$ مما يدل على أن النموذج معنوي ويفسر جزء كبير من البيانات المتاحة.
- تشير قيمة $\text{Durbin-Watson stat} = 0.9$ إلى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبيانات.
- يتبين من شكل الانتشار رقم (٢١) أن المعطيات تتبع التوزيع الطبيعي وان النموذج المقدر يطابق النموذج الفعلي تقريباً.
- تدل قيمة معامل الارتباط ($R=0.908$) على وجود علاقة ارتباط قوية بين تغيرات سعر الصرف الاسمي لليرة مقابل الدولار ومعدلات البطالة عند مستوى الدلالة (0.05).
- تشير قيمة معامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted R-squared} = 0.817$) إلى أن تقلبات سعر الصرف تفسر 81.7% من التغيرات التي تطرأ على معدلات البطالة.

العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات البطالة خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٠)

العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات البطالة خلال الفترة الزمنية (١٩٩١ - ١٩٩٩)

إن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$ump = 0.0647451607979 + 0.26357588223X$$

يتبين من المعادلة أن العلاقة طردية بين تغيرات سعر الصرف الاسمي ومعدلات البطالة في سورية عند مستوى الدلالة ٥%، أي أن تغير سعر الصرف الاسمي نحو الارتفاع بنسبة ١% أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بنسبة ٠,٢٦% خلال الفترة الزمنية (١٩٩١ - ١٩٩٩) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات البطالة خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤)

إن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$ump = 0.106843122938 + 0.905908650227X$$

يتبين من المعادلة أن العلاقة طردية بين تغيرات سعر الصرف الاسمي ومعدلات البطالة في سورية عند مستوى الدلالة ٥%، أي أن تغير سعر الصرف الاسمي نحو الارتفاع بنسبة ١% أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بنسبة ٠,٩% خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية فقد انخفض عدد المشتغلين في النشاط الاقتصادي من ٤٨٢٢ ألف عامل عام ٢٠٠٢ إلى ٤٣٣٩ ألف عامل عام ٢٠٠٤ بنسبة انخفاض ٥,٢٨%.

العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات البطالة خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧)

إن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$ump = 0.0819759048437 - 0.0750637360013X$$

يتبين من المعادلة أن العلاقة عكسية بين تغيرات سعر الصرف الاسمي ومعدلات البطالة في سورية عند مستوى الدلالة ٥%، وبما أن قيمة $\text{Prob}(t\text{-statistic}) = ١٩,٣٤\%$ للمعلمة (VOLS) بالتالي فإن سعر الصرف لا يفسر التقلبات الحاصلة في معدلات البطالة خلال هذه الفترة.

العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات البطالة خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٨ - ٢٠١٠)

إن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$ump = 0.0831649420605 - 1.37543843053X$$

يتبين من المعادلة أن العلاقة عكسية بين تغيرات سعر الصرف الاسمي ومعدلات البطالة في سورية عند مستوى الدلالة ٥%، أي أن تغير سعر الصرف الاسمي نحو الانخفاض بنسبة ١% أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بنسبة ٠,٩% خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٨ - ٢٠١٠) وهذا يخالف النظرية الاقتصادية. فقد انخفض عدد العاملين في قطاع الصناعات التحويلية من ١٠١٩٧٩ عام ٢٠٠٨ إلى ٩٤٤٩٧ عام ٢٠١٠ بمعدل انخفاض ٣,٨%، ولعل أحد أهم الأسباب الكامنة وراء هذا الانخفاض هو انخفاض الصادرات المصنعة ونصف المصنعة التي تراجعت من ٢٧٦٧٦٦ مليون عام ٢٠٠٨ إلى ٢٥٤٧٠٤ مليون عام ٢٠١٠ بنسبة انخفاض سنوية ٤,٢%.

٦- أثر تحديد سعر الصرف على مؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠١٠) يوضح النموذج التالي رقم (٦) نتائج الاختبار للمتغيرين (سعر الصرف الاسمي والذي يمثل المتغير المستقل وتأثيره على المتغير التابع مؤشر الاستقرار الاقتصادي) حيث أن : DS : تغيرات سعر الصرف الاسمي C : الثابت

النموذج رقم (٦)

أثر تقلبات سعر الصرف الاسمي على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي خلال (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
1991 - 2007 -- 17 obs				
DS	0.814971	0.189413	4.302622	0.0005
C	0.057701	0.009688	5.955967	0.0000
2008 - 2010 -- 3 obs				
DS	-1.503274	0.092681	-16.21991	0.0000
C	-0.029503	0.002804	-10.52064	0.0000
R-squared	0.722520	Mean dependent var		0.063758
Adjusted R-squared	0.670492	S.D. dependent var		0.049898
S.E. of regression	0.028643	Akaike info criterion		-4.090957
Sum squared resid	0.013127	Schwarz criterion		-3.891810
Log likelihood	44.90957	Hannan-Quinn criter.		-4.052081
F-statistic	13.88726	Durbin-Watson stat		2.793436
Prob(F-statistic)	0.000102			

- إن قيمة Prob(F-statistic) = 0.000 مما يدل على أن النموذج معنوي ويفسر جزء كبير من البيانات المتاحة.
- ان قيمة Jarque-bera = 0.67 وهذا يعني أن القيم تتبع التوزيع الطبيعي.
- تشير قيمة Durbin-Watson stat = 2.79 إلى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبقايا.
- يتبين من شكل الانتشار رقم (٢٢) أن المعطيات تتبع التوزيع الطبيعي وان النموذج المقدر يطابق النموذج الفعلي تقريباً.
- تدل قيمة معامل الارتباط (R=0.72) على وجود علاقة ارتباط قوية بين تغيرات سعر الصرف الاسمي لليرة مقابل الدولار ومعدلات التضخم عند مستوى الدلالة (0.05).
- تشير قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared = 67.05) إلى أن تقلبات سعر الصرف تفسر 67.05% من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الاستقرار الاقتصادي.

العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٠)

العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (١٩٩١ - ٢٠٠٧)

إن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$Y = 0.057701 + 0.814971X$$

ومن المعادلة الناتجة يتبين أن العلاقة طردية بين تغيرات أسعار الصرف ومؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال هذه الفترة أي أن انخفاض التغيرات في أسعار الصرف الاسمية لليرة السورية مقابل الدولار بنسبة ١% أدت إلى انخفاض مؤشر الاستقرار الاقتصادي بمقدار ٠,٨١% والعكس صحيح.

العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٨ - ٢٠١٠)

أن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$Y = -1.503274 - 0.029503X$$

ومن المعادلة الناتجة يتبين أن العلاقة عكسية بين تغيرات أسعار الصرف ومؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال هذه الفترة أي أن انخفاض التغيرات في أسعار الصرف الاسمية لليرة السورية مقابل الدولار بنسبة ١% أدت إلى ارتفاع مؤشر الاستقرار الاقتصادي بمقدار ٠,٠٣% وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية من وجهة نظر الباحث.

ويظهر الجدول التالي رقم (٢٢) العلاقة بين تحديد سعر الصرف (متغير مستقل) و المؤشرات الاقتصادية (متغيرات تابعة) خلال الفترة (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

الجدول رقم (٢٢) أثر تحديد سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية

مؤشر الاستقرار الاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	الواردات	الصادرات	الناتج المحلي الإجمالي	المؤشرات	
						سعر الصرف الاسمي	السنوات
طردية	طردية	عكسية	عكسية	عكسية	عكسية	سعر الصرف الاسمي	١٩٩١
							١٩٩٢
							١٩٩٣
							١٩٩٤
							١٩٩٥
	١٩٩٦						
	١٩٩٧						
	١٩٩٨						
	١٩٩٩						
	٢٠٠٠						
طردية	عكسية	عكسية	عكسية	عكسية	عكسية	٢٠٠١	
						٢٠٠٢	
						٢٠٠٣	
						٢٠٠٤	
						٢٠٠٥	
عكسية	عكسية	عكسية	عكسية	عكسية	عكسية	٢٠٠٦	
						٢٠٠٧	
						٢٠٠٨	
						٢٠٠٩	
						٢٠١٠	

المبحث الثالث

أثر تذبذب سعر الصرف على أهم المؤشرات الاقتصادية خلال الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٠

تعد تقلبات أسعار الصرف من الموضوعات الجوهرية التي تواجه اقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء. وتعود أهميتها لدورها الهام في تحقيق التوازن الداخلي والخارجي، ومساهمتها بشكل فعال في تحقيق الاستقرار في متغيرات الاقتصاد الكلي. فتقلبات أسعار الصرف تخلق بيئة عمل غير مواتية للنشاطات الاقتصادية، فهي تدفع بالمستثمرين إلى تجنب الاستثمار في الدولة التي تتعرض لتقلبات مفرطة في سعر صرف عملتها، كما أنها تؤثر في الإنتاج وبالتالي التوظيف، وذلك من خلال سوء توزيع الموارد وبالتالي تؤثر سلباً على معدلات النمو للدولة المعنية، وتجدر الإشارة إلى أن طبيعة هذا التأثير تحدده استجابة الدول والشركات والأفراد لتلك التقلبات.

وإن السبب الحقيقي لتلك التقلبات ناشئ في البداية عن مرونة أسعار الصرف العالية التي وضعت لمعالجة الصدمات الخارجية التي يتعرض لها الاقتصاد والتي لا يستطيع نظام الصرف الثابت معالجتها في المدى القصير، وقد أضحى هذا بديلاً مفضلاً لدى العديد من الاقتصاديين الذين لا يحبذون مواجهة هذه الصدمات عبر السياسات الاقتصادية التي تحتاج مزيداً من الوقت والتكاليف، وفي الوقت نفسه لا ينصح هؤلاء إعطاء مرونة كبيرة جداً لسعر الصرف التي قد تؤدي إلى انهيار كامل لقيمة العملة المحلية، إذا ما حضرت التوقعات التشاؤمية والتي تزيد من حجم التخفيضات المتعاقبة في قيمة العملة المحلية.

١- أثر تذبذب سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٠ :

توصلت معظم الدراسات الاقتصادية إلى أن من شأن تقلبات (volatility) أسعار الصرف أن تخلق ما يعرف بكلفة المرور، وهي الكلفة التي يتحملها المستثمر الأجنبي إذا ما قرر توجيه رأسماله نحو الدولة المعنية، وتتزايد هذه الكلفة مع تزايد تقلبات أسعار الصرف. وإذا ما قورنت مع حالة استقرار أسعار الصرف فإن كلفة المرور في الأخير ستكون مساوية للصفر (باستبعاد القيود المفروضة على رأس المال من قبل الدولة المعنية).

ومن هنا يتبين أن لاستقرار سعر الصرف دور هام في زيادة النمو الاقتصادي عبر تحفيزه لتدفقات الاستثمارات الأجنبية شريطة توافر فرص استثمارية مربحة^١. وتجدر الإشارة إلى أن لسعر الصرف تأثيران متضادان، ففي حين أن سعر الصرف الثابت يحفز النمو الاقتصادي عبر تحفيزه لتدفق الاستثمار الأجنبي إلى داخل الدولة، إلا أن سعر الصرف المرن يحفز النمو الاقتصادي من خلال إعادة تخصيص الموارد وهذا بدوره يزيد الناتج الحدي للموارد. ففي حالة إتباع الدولة لنظام الصرف الثابت ينبغي حتى يتحقق النمو المرتفع أن يزداد تدفق الاستثمار الأجنبي بشكل أكبر من العائد من تخصيص الموارد، وأما في حالة تغلب تخصيص الموارد فهذا يؤدي إلى انخفاض معدل النمو، والعكس صحيح بالنسبة لإتباع لدولة لنظام الصرف المرن.

و أما في حالة إتباع الدولة لنظام الرقابة على الصرف والذي يعد تآلفاً بين نظامي أسعار الصرف الثابت والمرن فإن وطأة التأثيرين ستخف، حيث تستمد جزءاً من كل تأثير، حيث يكون لسعر الصرف قدر من المرونة يسمح بإعادة تخصيص الموارد بشكل يرفع من الناتج الحدي للموارد، وفي الوقت نفسه هناك استقرار نسبي يؤمن للاستثمارات الأجنبية مناخاً ملائماً للتدفق والحصيلة النهائية زيادة النمو الاقتصادي، إلا أن هذه الحالة قد تكون مؤقتة فالواقع العملي أثبت أن النظم الوسيطة غالباً ما تختفي، ويضاف إلى هذا أن كثيراً من الدول النامية وتحت وطأة ضغوطات صندوق النقد الدولي قاربت بين نظام أسعار الصرف الثابت والمرن عبر استخدام سياسات داخلية متشابهة تحت نظم أسعار الصرف المختلفة، لذا فإن الاختلافات بين نظم أسعار الصرف في الآونة الأخيرة تضاعلت كثيراً.

ويوضح النموذج رقم (٧) نتائج الاختبار للمتغيرين (تذبذب سعر الصرف الاسمي والذي يمثل المتغير المستقل وتأثيره على المتغير التابع الناتج المحلي الإجمالي)

حيث أن : vols : تذبذب سعر الصرف الاسمي، C : الثابت

ويتبين من النموذج ما يلي:

- إن قيمة $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 000$ مما يدل على أن النموذج معنوي ويفسر جزء كبير من البيانات المتاحة.
- إن قيمة $\text{Jarque-bera} = 0.896$ وهذا يعني أن القيم تتبع التوزيع الطبيعي .
- تشير قيمة $\text{Durbin-Watson stat} = 2.35$ إلى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبيانات.

^١ David Felix, (2003), "the Past s Future? The Contribution of Financial Globalization to the Current Crisis of Neo- Liberalism as A development Strategy", Working Papers Series, No:69, pp1-8.

النموذج رقم (٧)

أثر تقلب سعر الصرف على الناتج المحلي الإجمالي خلال (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
1991 - 1995 -- 5 obs				
VOLS	-0.037648	0.007480	-5.033091	0.0004
C	5.778731	0.025426	227.2802	0.0000
1996 - 2000 -- 4 obs				
VOLS	-0.006168	0.002548	-2.420601	0.0340
C	5.825399	0.006054	962.3049	0.0000
2001 - 2005 -- 5 obs				
VOLS	0.030400	0.014707	2.066993	0.0631
C	5.995904	0.017611	340.4714	0.0000
2006 - 2010 -- 5 obs				
VOLS	-0.017833	0.015896	-1.121887	0.2858
C	6.144377	0.017057	360.2315	0.0000
R-squared	0.983856	Mean dependent var	5.918793	
Adjusted R-squared	0.973583	S.D. dependent var	0.179491	
S.E. of regression	0.029173	Akaike info criterion	-3.935572	
Sum squared resid	0.009362	Schwarz criterion	-3.537914	
Log likelihood	45.38794	Hannan-Quinn criter.	-3.868273	
F-statistic	95.76914	Durbin-Watson stat	2.352835	
Prob(F-statistic)	0.000000			

- تدل قيمة معامل الارتباط ($R=0.98$) على وجود علاقة ارتباط موجبة قوية جداً بين تذبذب سعر الصرف الاسمي والناتج المحلي الإجمالي عند مستوى الدلالة (0.05)، مما يعني أن هناك علاقة قوية جداً بين تذبذب سعر الصرف الاسمي لليرة السورية والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠١٠).
- أن قيمة معامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted R-squared} = 0.98$) وهذا يعني أن تذبذب سعر الصرف يفسر ٩٨% من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي والباقي ٢% يعود إلى عوامل أخرى.
- يظهر في الشكل رقم (٢٣) أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وأن النموذج المقدر يطابق تقريباً النموذج الفعلي.

العلاقة بين تقلبات (تذبذبات) سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي خلال (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٥ - ١٩٩١)

إن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$\log(Y) = 5.77873064699 - 0.0376475638686 \log(X)$$

ويتبين من المعادلة الناتجة أن العلاقة عكسية بين تقلبات سعر الصرف الاسمي لليرة مقابل الدولار والنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة الزمنية (١٩٩١ - ١٩٩٥)، وبالتالي فإن زيادة التقلبات في سعر الصرف بمقدار ١% تؤدي إلى الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠,٠٤% وهذا ما يتفق مع النظرية الاقتصادية وفق وجهة نظر الباحث.

العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة (١٩٩٦ - ٢٠٠٠)

إن نموذج الانحدار المقدر هو: $\log(Y) = 5.82539918273 - 0.00616751660822\log(X)$

تشير المعادلة إلى أن العلاقة بين تقلب سعر الصرف الاسمي والنتاج المحلي الإجمالي هي علاقة عكسية وبالتالي فإن زيادة التقلبات في سعر الصرف الاسمي بمقدار ١% نجم عنها انخفاض في الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠,٠٠٦% خلال تلك الفترة، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية.

العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥)

إن نموذج الانحدار المقدر هو: $\log(Y) = 5.99590422118 + 0.0303997403031(X)$

يتبين من نموذج الانحدار الناتج أن العلاقة طردية بين تقلبات سعر الصرف الاسمي والنتاج المحلي الإجمالي عند مستوى الدلالة ١٠%، وأن انخفاض التقلبات في سعر الصرف أدت إلى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي بمقدار ٠,٠٣% وهذا ما يخالف النظرية الاقتصادية وفقاً لنظر الباحث، ويعود سبب ذلك إلى الأوضاع السياسية السيئة التي مرت بها سورية في تلك الفترة والتي أثرت على الأوضاع السيكولوجية والنفسية للمصدرين والمستهلكين ولحركة رؤوس الأموال نحو الداخل.

العلاقة بين تقلبات سعر الصرف والنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة (٢٠٠٦ - ٢٠١٠)

إن نموذج الانحدار المقدر هو: $\log(Y) = 6.14437730321 - 0.0178332355196(X)$

يتبين من نموذج الانحدار الناتج أن العلاقة طردية بين تقلب سعر الصرف الاسمي والنتاج المحلي الإجمالي. وبما أن قيمة $\text{Prob}(t\text{-statistic}) = 28,58\%$ للمعلمة (VOLS) وبالتالي فإن سعر الصرف لا يفسر التقلبات الحاصلة في الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة.

٢- أثر تذبذب سعر الصرف على إجمالي الصادرات خلال الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٠ :

إن التقلبات المستمرة في سعر الصرف تضفي قدراً من المخاطر على الصادرات والواردات على حد سواء مما يجعل الطرفين يواجهان قيوداً خارجياً. ومنذ الخروج عن نظام الصرف الثابت ظهرت عدة مدراس تدرس تأثير التقلبات لسعر الصرف على التجارة، والتي اتفقت في معظمها على التأثير السلبي لتقلبات سعر الصرف على التبادل التجاري، فاتخذت مدرسة منها أسلوب التحليل الكلي لمناقشة هذه العلاقة حيث يرى أنصار هذه المدرسة أن زيادة تقلبات سعر الصرف تزيد من المخاطر التي تواجه المصدرين والمستوردين، فزيادة التقلبات في سعر الصرف تخفض حجم التجارة وفقاً لأنصار هذه المدرسة، ولقد واجهت هذه النظرية صعوبة كبيرة في التوفيق بين منطلقاتها النظرية والواقع التجريبي. وتبعاً لذلك ظهرت المدرسة الثانية والتي اتبعت أسلوب التحليل الجزئي متخذة من الشركة التصديرية عينة لتحليل العلاقة ولتعزيز فرضية التأثير السلبي. وبسبب الافتراضات المشددة لهذه المدرسة والتي عدت غير واقعية، ظهر الاتجاه الثالث وهو أسلوب التحليل الكلي المحدث وتوصل إلى أن هنالك تأثيراً عكسياً لتقلبات سعر الصرف في تجارة عدد من الدول الصناعية الكبرى وهذا يعزز فرضية التأثير السلبي، ويتفق هذا النموذج مع الدول المتقدمة وعدد محدود من الدول النامية التي تتسم بتنوع هيكل صادراتها^١.

ويوضح النموذج رقم (٨) نتائج الاختبار للمتغيرين (تذبذب سعر الصرف الاسمي والذي يمثل المتغير المستقل وتأثيره على المتغير التابع إجمالي الصادرات)

حيث أن : vols : تقلبات سعر الصرف الاسمي

C : الثابت

ومن خلال تحليل النموذج نجد:

- إن قيمة $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 000$ مما يدل على أن النموذج معنوي ويفسر جزء كبير من البيانات المتاحة.
- إن قيمة $\text{Jarque-bera} = 1.15$ وهذا يعني أن القيم تتبع التوزيع الطبيعي .
- تشير قيمة $\text{Durbin-Watson stat} = 1.82$ إلى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي.
- يظهر في الشكل رقم (٢٤) أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وأن النموذج المقدر يطابق تقريبا النموذج الفعلي.
- تدل قيمة معامل الارتباط ($R=0.98$) على وجود علاقة ارتباط قوية جداً بين سعر الصرف الاسمي والصادرات عند مستوى الدلالة (0.05).
- تشير قيمة معامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted R-squared} = 0,969$) تبين أن سعر الصرف يفسر ٩٦,٩% من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي والباقي ٣,١% يعود إلى عوامل أخرى.

^١ Ass. Prof. Dr. Hasan Vergil, " Exchange Rate Volatility in Turkey and Its Effect on Trade Flow", Journal of Economic and Social Research 4 (1), 83-99.

النموذج رقم (٨)

أثر تقلبات سعر الصرف على إجمالي الصادرات خلال (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
1991 - 1995 -- 5 obs				
VOLS	-0.047842	0.021943	-2.180314	0.0518
C	5.108936	0.069314	73.70716	0.0000
1996 - 2000 -- 4 obs				
VOLS	-0.009219	0.010530	-0.875484	0.4000
C	5.256956	0.022339	235.3279	0.0000
2001 - 2004 -- 4 obs				
VOLS	0.079132	0.009714	8.146483	0.0000
C	5.438668	0.014751	368.6983	0.0000
2005 - 2010 -- 6 obs				
VOLS	0.047765	0.026010	1.836416	0.0934
C	5.700163	0.034561	164.9321	0.0000
R-squared	0.981664	Mean dependent var	5.389168	
Adjusted R-squared	0.969995	S.D. dependent var	0.306347	
S.E. of regression	0.053065	Akaike info criterion	-2.739035	
Sum squared resid	0.030975	Schwarz criterion	-2.341376	
Log likelihood	34.02083	Hannan-Quinn criter.	-2.671735	
F-statistic	84.12955	Durbin-Watson stat	1.817023	
Prob(F-statistic)	0.000000			

العلاقة بين تقلبات سعر الصرف و الصادرات خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وإجمالي الصادرات خلال (١٩٩١ - ١٩٩٥)

إن نموذج الانحدار المقدر هو : $\log(Y) = 5.10893604356 - 0.0478415910443\log(X)$

يتبين من المعادلة أن العلاقة عكسية بين تقلبات سعر الصرف الاسمي وإجمالي الصادرات عند مستوى دلالة ١٠%، وهذا يعني أن ارتفاع التقلبات في سعر الصرف الاسمي بنسبة ١% تؤدي إلى انخفاض إجمالي الصادرات السورية بنسبة ٠,٠٥% خلال الفترة الزمنية (١٩٩١ - ١٩٩٥) وهذا يوافق فرضية التأثير السلبي لتقلبات سعر الصرف على الصادرات.

العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وإجمالي الصادرات خلال (١٩٩٦ - ٢٠٠٠)

إن نموذج الانحدار المقدر هو: $\log(Y) = 5.25695576297 - 0.00921880247795\log(X)$

وتشير المعادلة الناتجة إلى أن العلاقة عكسية بين تقلبات سعر الصرف وإجمالي الصادرات خلال الفترة الزمنية (١٩٩٦ - ٢٠٠٠). وبما أن قيمة $\text{Prob}(t\text{-statistic}) = 40\%$ للمعلمة (vols) بالتالي فإن تذبذب سعر الصرف لا يفسر التقلبات الحاصلة في إجمالي الصادرات خلال هذه الفترة.

العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وإجمالي الصادرات خلال (٢٠٠١ - ٢٠٠٤)

إن نموذج الانحدار المقدر هو: $\log(Y) = 5.4386681621 + 0.079132406019\log(X)$

إن العلاقة بين التذبذبات في سعر الصرف الاسمي لليرة السورية مقابل الدولار خلال الفترة الزمنية (٢٠٠١ - ٢٠٠٤) علاقة طردية وهذا يخالف النظرية الاقتصادية من وجهة نظر الباحث حيث أن انخفاض التقلبات في سعر الصرف الاسمي بنسبة ١% أدت إلى انخفاض إجمالي الصادرات السورية بنسبة ٠,٠٨% وهذا يعود برأي الباحث إلى عدم تنوع هيكل الصادرات واقتصارها على الصادرات التقليدية ذات القيمة المضافة المنخفضة.

العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وإجمالي الصادرات خلال (٢٠٠٥ - ٢٠١٠)

إن نموذج الانحدار المقدر هو: $\log(Y) = 5.70016250966 + 0.0477649624846\log(X)$

تشير المعادلة إلى أن العلاقة بين تقلبات سعر الصرف الاسمي وإجمالي الصادرات خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) علاقة طردية عند مستوى دلالة ١٠%، أي أن انخفاض التذبذبات في سعر الصرف الاسمي بمقدار ١% أدت إلى انخفاض إجمالي الصادرات بنسبة ٠,٠٥% وهذا يعارض فرضية التأثير السلبي لتقلبات سعر الصرف ويعود سبب ذلك برأي الباحث إلى العوامل السيكولوجية والنفسية للمصدرين من جهة، وإلى عدم تنوع هيكل الصادرات من جهة ثانية.

٣- أثر تذبذب سعر الصرف على الواردات خلال الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٠ :
يوضح النموذج التالي رقم (٩) نتائج الاختبار للمتغيرين (تذبذب سعر الصرف الاسمي والذي يمثل المتغير
المستقل وتأثيره على المتغير التابع إجمالي الواردات)
حيث أن : vols : تغيرات سعر الصرف الاسمي

C : الثابت النموذج رقم (٩)

أثر تذبذب سعر الصرف على إجمالي الواردات خلال (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
1991 - 1993 -- 3 obs				
VOLS	-0.093150	0.000441	-211.4042	0.0000
C	5.138388	0.001491	3447.399	0.0000
1994 - 2003 -- 9 obs				
VOLS	-0.025861	0.014149	-1.827701	0.0948
C	5.294479	0.046372	114.1746	0.0000
2004 - 2006 -- 3 obs				
VOLS	-0.144305	0.044508	-3.242197	0.0078
C	5.815598	0.066363	87.63269	0.0000
2007 - 2010 -- 4 obs				
VOLS	0.014031	0.016152	0.868681	0.4036
C	5.824962	0.031231	186.5131	0.0000
R-squared	0.977527	Mean dependent var	5.380247	
Adjusted R-squared	0.963226	S.D. dependent var	0.329479	
S.E. of regression	0.063183	Akaike info criterion	-2.390010	
Sum squared resid	0.043913	Schwarz criterion	-1.992352	
Log likelihood	30.70510	Hannan-Quinn criter.	-2.322710	
F-statistic	68.35366	Durbin-Watson stat	1.569786	
Prob(F-statistic)	0.000000			

- إن قيمة Prob(F-statistic) = 000 مما يدل على أن النموذج معنوي ويفسر جزء كبير من البيانات المتاحة.
- إن قيمة Jarque-bera = 2.62 وهذا يعني أن القيم تتبع التوزيع الطبيعي .
- تشير قيمة Durbin-Watson stat = 1.57 إلى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبقايا.
- يظهر في الشكل رقم (٢٥) أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وان النموذج المقدر يطابق تقريبا النموذج الفعلي.
- تدل قيمة معامل الارتباط (R=0.977) على وجود علاقة ارتباط قوية جداً بين تقلبات سعر الصرف الاسمي لليرة مقابل الدولار و إجمالي الواردات عند مستوى الدلالة (0.05).

- تشير قيمة معامل التحديد المعدل (Adjusted R-squared = 0.963) تبين أن تقلبات سعر الصرف تفسر ٩٦,٣% من التغيرات التي تطرأ على إجمالي الواردات السورية والباقي ٣,٧% يعود إلى عوامل أخرى.

العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وإجمالي الواردات خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وإجمالي الواردات خلال (١٩٩١ - ١٩٩٣)

إن نموذج الانحدار المقدر هو : $\log(Y) = 5.13838785105 - 0.093150174896 \log(X)$ يتبين من المعادلة أن العلاقة بين تقلبات سعر الصرف الاسمي وإجمالي الواردات علاقة عكسية، أي أن ارتفاع تذبذبات سعر الصرف الاسمي بنسبة ١% أدت إلى انخفاض إجمالي الواردات السورية بنسبة ٠,١% خلال الفترة الزمنية (١٩٩١ - ١٩٩٣) والعكس صحيح وهذا يتفق مع فرضية التأثير السلبي لتقلبات سعر الصرف على إجمالي الواردات.

العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وإجمالي الواردات خلال (١٩٩٤ - ٢٠٠٣)

إن نموذج الانحدار المقدر هو : $\log(Y) = 5.29447871132 - 0.0258610517055 \log(X)$ تشير المعادلة الناتجة إلى أن العلاقة بين تقلبات سعر الصرف الاسمي وإجمالي الواردات علاقة عكسية عند مستوى دلالة ١٠%، وبالتالي فإن ارتفاع التقلبات في سعر الصرف الاسمي لليرة السورية مقابل الدولار بنسبة ١% تؤدي إلى انخفاض الواردات بنسبة ٠,٣% وهذا يتفق مع فرضية التأثير السلبي لتقلبات سعر الصرف على الواردات.

العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وإجمالي الواردات خلال (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦)

إن نموذج الانحدار المقدر هو : $\log(Y) = 5.81559829501 - 0.144305173865 \log(X)$ يتبين من المعادلة أن العلاقة بين تقلبات سعر الصرف الاسمي وإجمالي الواردات علاقة عكسية وأن ارتفاع التقلبات في سعر الصرف الاسمي بنسبة ١% أدت إلى انخفاض إجمالي الواردات السورية بنسبة ٠,١% خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٤ - ٢٠٠٦) والعكس صحيح، وهذا يوافق فرضية التأثير السلبي لتقلبات سعر الصرف الاسمي على الواردات.

العلاقة بين تقلبات سعر الصرف وإجمالي الواردات خلال (٢٠٠٧ - ٢٠١٠)

إن نموذج الانحدار المقدر هو : $\log(Y) = 5.82496239681 + 0.0140306737483 \log(X)$ يشير نموذج الانحدار إلى أن العلاقة بين تقلبات سعر الصرف الاسمي وإجمالي الواردات علاقة طردية، وبما أن قيمة $\text{Prob}(t\text{-statistic}) = 40,36\%$ للمعلمة (VOLs) بالتالي فإن التقلبات التي طرأت على سعر الصرف لا تفسر التغير في إجمالي الواردات خلال هذه الفترة.

٤ - أثر تذبذب سعر الصرف على معدلات التضخم خلال الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٠ :

نصت نظرية الحلقة المفرغة على أن هناك علاقة وثيقة بين تقلبات أسعار الصرف وعرض النقود ومعدل التضخم. وارتكزت هذه النظرية على فرضية مرونة الأسعار الداخلية في الأمد القريب والبعيد، مما يقود إلى تحرك معدلات التضخم نتيجة للتقلبات في سعر الصرف. وقد تعرضت لانتقادات بشأن أن الأسعار تكون جامدة في المدى القريب، وبالتالي فإن تحليلها ينطبق على المدى البعيد فقط^١.

ولقد شغلت مشكلة التضخم جدلاً واسعاً حول اختيار نظام سعر الصرف المناسب الذي يكفل الحفاظ على معدلات التضخم منخفضة، فمؤيدو نظام أسعار الصرف الثابتة يرون بأن تبني هذا النظام يساهم بالتخلص من مشكلة التضخم ذلك عن طريق تقييد السياسة النقدية بنظام أسعار الصرف الثابتة، وهذا يجبر واضعي السياسة النقدية على الإيفاء بوعودهم من خلال تقديم معدل تضخم منخفض، في حين يرى مؤيدو نظام سعر الصرف المرن أنه يقدم معدلات تضخم مماثلة لما يقدمه نظام سعر الصرف الثابت على المدى البعيد، وذلك من خلال التكيف بين تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم على المدى الطويل، وبالتالي تلغى الفوارق بين معدلات التضخم في ظل نظم أسعار الصرف المختلفة من جهة، ومن جهة ثانية الضغوط الممارسة من قبل صندوق النقد الدولي على الدول النامية التي تتبع نظام الصرف الثابت لزيادة مهام السلطة النقدية وعدم اقتصرها على الدفاع عن تثبيت أسعار الصرف^٢

ويوضح النموذج رقم (١٠) نتائج الاختبار للمتغيرين (تذبذب سعر الصرف الاسمي والذي يمثل المتغير المستقل وتأثيره على المتغير التابع معدلات التضخم)

حيث أن : vols : تغيرات سعر الصرف الاسمي

C : الثابت

- إن قيمة $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 000$ مما يدل على أن النموذج معنوي ويفسر جزء كبير من البيانات المتاحة.
- إن قيمة $\text{Jarque-bera} = 1.598$ وهذا يعني أن القيم تتبع التوزيع الطبيعي.
- تشير قيمة $\text{Durbin-Watson stat} = 2.4$ إلى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبيانات.
- يظهر في الشكل رقم (٢٦) أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي وان النموذج المقدر يطابق تقريباً النموذج الفعلي.
- تدل قيمة معامل الارتباط ($R=0.93$) على وجود علاقة ارتباط قوية بين تقلبات سعر الصرف الاسمي لليرة مقابل الدولار ومعدلات التضخم عند مستوى الدلالة (0.05).
- تشير قيمة معامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted R-squared} = 0.888$) إلى أن تقلبات سعر الصرف تفسر ٨٨,٨% من التغيرات التي تطرأ على معدلات التضخم.

¹ Ziya Onis & Suleyman Ozmucur ,1990, "Exchange Rates, Inflation & Money Supply in Turkey: Testing The Vicoins Circle Hypothesis", Journal of Economics, Vol: 32, No:4, Holland, pp133-145.

^٢ كويرك، بيتز، (١٩٩٦)، أنظمة أسعار الصرف ودورها في مكافحة التضخم، مجلة التمويل والتنمية، المجلد ٣٣، العدد ١، البنك الدولي، واشنطن، ص٤٢.

النموذج رقم (١٠)

أثر تقلبات سعر الصرف على معدلات التضخم خلال (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
1991 - 1996 -- 6 obs				
VOLS	-0.010214	0.006293	-1.623115	0.1328
C	0.131716	0.019733	6.675056	0.0000
1997 - 2000 -- 3 obs				
VOLS	0.009838	0.002164	4.545627	0.0008
C	-0.025365	0.004038	-6.281185	0.0001
2001 - 2004 -- 4 obs				
VOLS	0.001831	0.011955	0.153189	0.8810
C	0.032257	0.013021	2.477360	0.0307
2005 - 2010 -- 6 obs				
VOLS	0.051837	0.004722	10.97782	0.0000
C	0.026127	0.009600	2.721431	0.0199
R-squared	0.932004	Mean dependent var		0.063947
Adjusted R-squared	0.888733	S.D. dependent var		0.048991
S.E. of regression	0.016342	Akaike info criterion		-5.094603
Sum squared resid	0.002938	Schwarz criterion		-4.696944
Log likelihood	56.39873	Hannan-Quinn criter.		-5.027303
F-statistic	21.53902	Durbin-Watson stat		2.397241
Prob(F-statistic)	0.000014			

العلاقة بين تقلبات سعر الصرف ومعدلات التضخم خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٠)

العلاقة بين تقلبات سعر الصرف ومعدلات التضخم خلال الفترة (١٩٩٦ - ١٩٩١)

نموذج الانحدار المقدر هو: $Y = 0.131715845095 - 0.0102142049172 X$

يتبين من المعادلة أن العلاقة عكسية بين تقلبات سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم في سورية، وبما أن قيمة $\text{Prob}(t\text{-statistic}) = 13,28\%$ للمعلمة (VOLS) بالتالي فإن التقلبات التي طرأت على سعر الصرف لا تفسر التغيرات في معدلات التضخم خلال هذه الفترة وهذا يعارض فرضية الحلقة المفرغة .

العلاقة بين تقلبات سعر الصرف ومعدلات التضخم خلال الفترة (١٩٩٧ - ٢٠٠٠)

إن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$Y = - 0.0253648088667 + 0.00983783685127 X$$

ومن المعادلة الناتجة يتبين أن العلاقة طردية بين تقلبات أسعار الصرف ومعدلات التضخم خلال هذه الفترة أي أن انخفاض التقلبات في أسعار الصرف الاسمية لليرة السورية مقابل الدولار بمقدار ١% أدت إلى انخفاض معدلات التضخم بنسبة ٠,٠٠٩% وهذا يتفق مع نظرية الحلقة المفرغة.

العلاقة بين تقلبات سعر الصرف ومعدلات التضخم خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٤)

إن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$Y = 0.0322568519195 + 0.00183133077986 X$$

تشير المعادلة إلى أن العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف الاسمية ومعدلات التضخم خلال هذه الفترة الزمنية علاقة طردية، وبما أن قيمة $\text{Prob}(t\text{-statistic}) = 88,1\%$ للمعلمة (VOLS) بالتالي فإن التقلبات التي طرأت على سعر الصرف لا تفسر معدلات التضخم خلال هذه الفترة وهذا يعارض فرضية الحلقة المفرغة.

العلاقة بين تقلبات سعر الصرف ومعدلات التضخم خلال الفترة (٢٠٠٥ - ٢٠١٠)

إن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$Y = 0.0261266528299 + 0.0518373726006 X$$

من المعادلة نلاحظ أن العلاقة طردية بين تقلبات سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٥ - ٢٠١٠) أي أن انخفاض التذبذبات في سعر الصرف الاسمي بمقدار ١% ينجم عنه انخفاض في معدلات التضخم بمقدار ٠,٠٥% والعكس صحيح وهذا يتفق مع نظرية الحلقة المفرغة بشأن وجود علاقة بين تقلبات سعر الصرف ومعدلات التضخم.

٥- أثر تذبذب سعر الصرف على معدلات البطالة خلال الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٠ :

إن تقلبات أسعار الصرف المفرطة تخلق مخاطر عالية قد تدفع مالكي رؤوس الأموال إلى تجنب توجيه استثماراتهم نحو الدولة التي تعاني أسعار صرف عملاتها من تقلبات مفرطة، وهذا بدوره يقود إلى انخفاض المشاريع الاستثمارية مما ينتج عنه ارتفاع في معدلات البطالة.

ويوضح النموذج التالي رقم (١١) نتائج الاختبار للمتغيرين (سعر الصرف الاسمي والذي يمثل المتغير المستقل وتأثيره على المتغير التابع معدلات البطالة)

حيث أن : DS : تقلبات سعر الصرف الاسمي

C : الثابت

النموذج رقم (١١)

أثر تقلب سعر الصرف على معدلات البطالة خلال (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
1991 - 2000 -- 4 obs				
VOLS	0.009679	0.003990	2.425485	0.0515
C	0.054204	0.014975	3.619618	0.0111
2001 - 2004 -- 4 obs				
VOLS	0.008147	0.000755	10.79387	0.0000
C	0.109719	0.000840	130.5692	0.0000
2005 - 2007 -- 3 obs				
VOLS	-0.002015	0.004683	-0.430309	0.6820
C	0.084314	0.005645	14.93634	0.0000
2008 - 2010 -- 3 obs				
VOLS	0.017779	0.001010	17.59960	0.0000
C	0.082541	0.002414	34.19086	0.0000
R-squared	0.935201	Mean dependent var		0.093857
Adjusted R-squared	0.859602	S.D. dependent var		0.020160
S.E. of regression	0.007554	Akaike info criterion		-6.637914
Sum squared resid	0.000342	Schwarz criterion		-6.272738
Log likelihood	54.46540	Hannan-Quinn criter.		-6.671718
F-statistic	12.37057	Durbin-Watson stat		1.998233
Prob(F-statistic)	0.003469			

- إن قيمة $\text{Prob}(F\text{-statistic}) = 0,003$ مما يدل على أن النموذج معنوي ويفسر جزء كبير من البيانات المتاحة.
- تشير قيمة $\text{Durbin-Watson stat} = 1.998$ إلى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبواقي.
- يتبين من شكل الانتشار رقم (٢٧) أن المعطيات تتبع التوزيع الطبيعي وان النموذج المقدر يطابق النموذج الفعلي تقريباً.

- تدل قيمة معامل الارتباط ($R=0.94$) على وجود علاقة ارتباط قوية جداً بين تغيرات سعر الصرف الاسمي لليرة مقابل الدولار ومعدلات البطالة عند مستوى الدلالة (0.05).
- تشير قيمة معامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted R-squared}=0.859$) إلى أن تقلبات سعر الصرف تفسر 85.9% من التغيرات التي تطرأ على معدلات البطالة.

العلاقة بين تقلبات سعر الصرف ومعدلات البطالة خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٠) خلال الفترة الزمنية (١٩٩١ - ٢٠٠٠)

إن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$ump = 0.0542038325837 + 0.00967886395884X$$

يتبين من المعادلة أن العلاقة طردية بين تقلبات سعر الصرف الاسمي ومعدلات البطالة في سورية عند مستوى الدلالة ٥%، أي أن ارتفاع التقلبات في سعر الصرف الاسمي بنسبة ١% تؤدي إلى ارتفاع معدلات البطالة بنسبة ٠,٠١% خلال الفترة الزمنية (١٩٩١ - ٢٠٠٠) والعكس صحيح، وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية من وجهة نظر الباحث ويعود ذلك إلى العوامل النفسية والأوضاع السياسية والتي تعيق حركة الرساميل تجاه البلد وبالتالي انخفاض المشاريع المقامة مما يؤثر على معدلات البطالة بالزيادة.

خلال الفترة الزمنية (٢٠٠١ - ٢٠٠٤)

إن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$ump = 0.109719435353 + 0.00814729429768X$$

يتبين من المعادلة أن العلاقة طردية بين تقلبات سعر الصرف الاسمي ومعدلات البطالة في سورية عند مستوى الدلالة ٥%، أي أن زيادة التقلبات في سعر الصرف الاسمي بنسبة ١% أدت إلى ارتفاع معدلات البطالة بنسبة ٠,٠١% خلال الفترة الزمنية (٢٠٠١ - ٢٠٠٤) ويعود ذلك إلى الأوضاع السياسية الصعبة التي مرت بها سورية والعوامل السيكولوجية والنفسية التي تؤثر على حركة الرساميل من وإلى الدولة.

خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٥ - ٢٠٠٧)

إن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$ump = 0.0843138926237 - 0.00201506048432X$$

يتبين من المعادلة أن العلاقة طردية بين تقلبات سعر الصرف الاسمي ومعدلات البطالة في سورية عند مستوى الدلالة ٥%، وبما أن قيمة $\text{Prob}(t\text{-statistic}) = ١٩,٣٤\%$ للمعلمة (VOLs) بالتالي فإن سعر الصرف لا يفسر التقلبات الحاصلة في معدلات البطالة خلال هذه الفترة.

خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٨ - ٢٠١٠)

إن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$ump = 0.0825405860901 + 0.0177791245777X$$

يتبين من المعادلة أن العلاقة طردية بين تقلبات سعر الصرف الاسمي ومعدلات البطالة في سورية عند مستوى الدلالة ٥%، أي أن ارتفاع تقلبات سعر الصرف الاسمي بنسبة ١% أدى إلى ارتفاع معدلات البطالة بنسبة ٠,٠٢% خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٨-٢٠١٠) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، ومن أسباب ذلك العوامل السيكولوجية والنفسية التي تؤثر على حركة رأس المال.

٦- أثر تذبذب سعر الصرف على مؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة الزمنية ١٩٩٠-٢٠١٠ :

إن من شأن الاستقرار في سعر الصرف التأثير على المتغيرات الاقتصادية بشكل إيجابي فهو يقود إلى ارتفاع في معدلات نمو الناتج وله تأثير إيجابي على حجم التجارة الخارجية سواء في الاستيراد والتصدير، كما أنه يلعب دوراً هاماً في جذب التدفقات الرأسمالية إلى الدولة وبالتالي يساهم في تخفيض معدلات البطالة.

يوضح الجدول التالي نتائج الاختبار للمتغيرين (سعر الصرف الاسمي والذي يمثل المتغير المستقل وتأثيره على المتغير التابع مؤشر الاستقرار الاقتصادي)

حيث أن : DS : تقلبات سعر الصرف الاسمي

C : الثابت

النموذج رقم (١٢)

أثر تقلبات سعر الصرف على مؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
1991 - 1992 -- 2 obs				
VOLS	0.056317	1.14E-16	4.96E+14	0.0000
C	-0.058691	3.45E-16	-1.70E+14	0.0000
1993 - 2000 -- 7 obs				
VOLS	-0.001423	0.007587	-0.187597	0.8546
C	0.101546	0.014492	7.007064	0.0000
2001 - 2007 -- 7 obs				
VOLS	-0.004875	0.017870	-0.272836	0.7900
C	0.052487	0.023742	2.210720	0.0492
2008 - 2010 -- 3 obs				
VOLS	0.019659	0.000572	34.39918	0.0000
C	-0.030375	0.001366	-22.24042	0.0000
R-squared	0.849550	Mean dependent var		0.064544
Adjusted R-squared	0.753809	S.D. dependent var		0.051138
S.E. of regression	0.025374	Akaike info criterion		-4.214649
Sum squared resid	0.007082	Schwarz criterion		-3.816990
Log likelihood	48.03916	Hannan-Quinn criter.		-4.147349
F-statistic	8.873417	Durbin-Watson stat		2.514782
Prob(F-statistic)	0.000897			

- إن قيمة Prob(F-statistic) = 0.000 مما يدل على أن النموذج معنوي ويفسر جزء كبير من البيانات المتاحة.
- إن قيمة Jarque-bera = 0.026 وهذا يعني أن القيم تتبع التوزيع الطبيعي.
- تشير قيمة Durbin-Watson stat = 2.51 إلى أنه لا يوجد ارتباط ذاتي للبيانات.

- يتبين من شكل الانتشار رقم (٢٨) أن المعطيات تتبع التوزيع الطبيعي وان النموذج المقدر يطابق النموذج الفعلي تقريباً.
- تدل قيمة معامل الارتباط ($R=0.85$) على وجود علاقة ارتباط قوية بين تقلبات سعر الصرف الاسمي لليرة مقابل الدولار ومؤشر الاستقرار الاقتصادي عند مستوى الدلالة (0.05).
- تشير قيمة معامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted R-squared} = 0,754$) إلى أن تقلبات سعر الصرف تفسر ٧٥,٤% من التغيرات التي تطرأ على مؤشر الاستقرار الاقتصادي.

العلاقة بين تغيرات سعر الصرف ومؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (١٩٩١ - ٢٠١٠)

خلال الفترة الزمنية (١٩٩١ - ١٩٩٢)

أن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$Y = -0.0586905250746 + 0.0563172673649X$$

ومن المعادلة الناتجة يتبين أن العلاقة طردية بين تقلبات أسعار الصرف ومؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال هذه الفترة. أي أن تقلبات انخفاض التقلبات في أسعار الصرف الاسمية لليرة السورية مقابل الدولار بنسبة ١% تؤدي إلى انخفاض مؤشر الاستقرار الاقتصادي بمقدار ٠,٠٦% وهذا يعود برأي الباحث إلى العوامل النفسية التي تصيب المستوردين والمصدرين وأصحاب رؤوس الأموال والتي تؤثر بدورها على مؤشر الاستقرار الاقتصادي.

خلال الفترة الزمنية (١٩٩٣ - ٢٠٠٠)

أن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$Y = 0.101545963895 - 0.00142335651392X$$

ومن المعادلة الناتجة يتبين أن العلاقة عكسية بين تقلبات أسعار الصرف ومؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال هذه الفترة. وبما أن قيمة $\text{Prob}(t\text{-statistic}) = 85,46\%$ للمعلمة (DS) بالتالي فإن تغيرات سعر الصرف لا تفسر التغيرات الحاصلة في مؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال هذه الفترة.

خلال الفترة الزمنية (٢٠٠١ - ٢٠٠٧)

أن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$Y = 0.052486562881 - 0.00487549465127X$$

ومن المعادلة الناتجة يتبين أن العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف ومؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٧) علاقة عكسية. وبما أن قيمة $\text{Prob}(t\text{-statistic}) = 79\%$ للمعلمة (DS) بالتالي فإن تقلبات سعر الصرف لا تفسر التغيرات الحاصلة في مؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال هذه الفترة.

خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٨ - ٢٠١٠)

أن نموذج الانحدار المقدر هو:

$$Y = - 0.0303747119737 + 0.0196592670532X$$

ومن المعادلة الناتجة يتبين أن العلاقة طردية بين تقلبات أسعار الصرف ومؤشر الاستقرار الاقتصادي خلال هذه الفترة، أي أن انخفاض التقلبات في أسعار الصرف الاسمية لليرة السورية مقابل الدولار بنسبة ١% أدت إلى انخفاض مؤشر الاستقرار الاقتصادي بمقدار ٠,٠٢% ومن أسباب ذلك برأي الباحث العوامل النفسية للمصدرين والمستوردين وحركة الرساميل.

ويظهر الجدول رقم (٢٢) أثر تقلبات سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية محل الدراسة

الجدول رقم (٢٢) أثر تقلبات سعر الصرف على المؤشرات الاقتصادية

مؤشر الاستقرار الاقتصادي	معدل البطالة	معدل التضخم	الواردات	الصادرات	الناتج المحلي الإجمالي	المؤشرات السنوية
طردية	طردية	عكسية	عكسية	عكسية	عكسية	١٩٩١
عكسية						١٩٩٢
						١٩٩٣
						١٩٩٤
						١٩٩٥
		١٩٩٦				
عكسية		١٩٩٧				
		١٩٩٨				
		١٩٩٩				
		٢٠٠٠				
	٢٠٠١					
عكسية	طردية	طردية	عكسية	طردية	طردية	٢٠٠٢
						٢٠٠٣
						٢٠٠٤
						٢٠٠٥
						٢٠٠٦
طردية	طردية	طردية	عكسية	طردية	طردية	٢٠٠٧
						٢٠٠٨
						٢٠٠٩
						٢٠١٠

نتائج اختبار الفرضيات:

وفقاً لنتائج التحليل القياسي نجد :

١- تدل قيمة معامل الارتباط ($R=0.99$) ومعامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted R-squared} = 0.987$) على أن هناك علاقة قوية جداً بين سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي وأن سعر الصرف يفسر 98.7% من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي، وبما أن العلاقة عكسية بين تغيرات سعر الصرف والناتج المحلي خلال أغلب سنوات الدراسة بالتالي يتضح صحة الفرضية (إن انخفاض سعر الصرف يلعب دوراً إيجابياً في التأثير على الناتج المحلي الإجمالي).

٢- هناك علاقة قوية بين سعر الصرف ومعدلات التضخم والعلاقة عكسية بين تغيرات سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم خلال معظم سنوات الدراسة باستثناء الفترة (١٩٩٦ - ١٩٩٩) بسبب السياسة الانكماشية المتبعة من قبل الدولة، وبالتالي تتفق الدراسة مع النظرية الاقتصادية، ويتضح صحة الفرضية (هناك علاقة عكسية بين تغيرات سعر الصرف الاسمي لليرة السورية مقابل الدولار ومعدلات التضخم في سورية).

٣- تدل قيمة معامل الارتباط ($R=0.99$) على وجود علاقة ارتباط قوية جداً بين سعر الصرف الاسمي وإجمالي الصادرات، كما قيمة معامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted R-squared} = 0.979$) إلى أن سعر الصرف يفسر 97.9% من التغيرات التي تطرأ على الصادرات السورية ويظهر من التحليل أن العلاقة عكسية خلال معظم سنوات الدراسة وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية وبناء عليه يتضح صحة الفرضية (لإنخفاض سعر الصرف الاسمي لليرة السورية تأثير إيجابي على الصادرات السورية).

٤- هناك علاقة ارتباط ($R=0.99$) قوية جداً بين سعر الصرف الاسمي والواردات، ويفسر سعر الصرف 98.4% من التغيرات التي تطرأ على إجمالي الواردات والعلاقة بين الواردات وسعر الصرف علاقة عكسية خلال الفترات (١٩٩١ - ١٩٩٣) و(٢٠٠٤ - ٢٠١٠) وهذا يخالف النظرية الاقتصادية . ويتضح عدم صحة الفرضية (لإنخفاض سعر الصرف الاسمي لليرة السورية تأثير إيجابي على الواردات السورية) خلال هذه الفترات.

٥- تدل قيمة معامل الارتباط ($R=0.98$) على وجود علاقة ارتباط قوية جداً بين تذبذب سعر الصرف الاسمي والناتج المحلي الإجمالي، وبما أن قيمة معامل التحديد المعدل ($\text{Adjusted R-squared} = 0.97$) وهذا يعني أن تذبذب سعر الصرف يفسر 98% من التغيرات التي تطرأ على الناتج المحلي الإجمالي وبما أن العلاقة عكسية خلال معظم سنوات الدراسة باستثناء الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥) بسبب الظروف الاقتصادية والسياسية، فإن تذبذب السعر نحو الانخفاض أدى إلى زيادة الناتج وبالتالي يتضح عدم صحة الفرضية (تؤثر تذبذبات (volatility) سعر الصرف بشكل سلبي على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في سورية)

٦- إن التقلبات الحاصلة في سعر الصرف أدت في بعض الفترات وفي ظل الظروف السياسية التي مرت بها سورية إلى انخفاض الثقة بالعملة المحلية والى التوجه نحو اقتناء الدولار مما أثر بدوره على معدلات النمو وعلى عمليات الاستيراد والتضخم خلال تلك الفترات. وبالتالي يتضح صحة الفرضية (إن

الحفاظ على استقرار سعر الصرف، ودعم قيمة العملة الوطنية، يلعب دوراً إيجابياً وهاماً في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في سورية).

النتائج

- ١- يمثل سعر الصرف حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية من خلال ثلاث أسواق هي سوق السلع والخدمات وسوق الأصول المالية وسوق العمل.
- ٢- اختلف التركيب الهيكلي للنتائج المحلي الإجمالي ففي حين ازدادت زيادة نسبة مساهمة قطاع الصناعة خلال فترة التسعينات على حساب القطاع الخدمي، تراجعت نسبة مساهمتها خلال العقد الماضي بسبب التغيرات في كميات إنتاج النفط وأسعاره عالمياً، وهذا يعني إلى وجود خلل هيكلي في هيكل الصناعة السورية التي تمثل الصناعة الاستخراجية المساهم الرئيسي فيها.
- ٣- شهدت هيكلية الصادرات تغيراً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة حيث تناقصت حصة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات السلعية من ٧٠% في بداية عقد التسعينات إلى حوالي ٤٠% في عام ٢٠١٠، وعلى التوازي ارتفعت صادرات القطاع الخاص بشكل ملحوظ بنسبة ٦٨٨,٥% خلال هذه الفترة.
- ٤- تحسنت هيكلية الصادرات السورية خلال الفترة (٢٠٠٠-٢٠١٠) حيث ازدادت الصادرات المصنعة على حساب الصادرات النفطية فقد تراجعت الصادرات النفطية من ٧٥% من إجمالي الصادرات عام ٢٠٠٠ إلى ٤٦% عام ٢٠١٠.
- ٥- أثر النمو السكاني والذي بلغ ٢,٦٦% خلال الفترة المدروسة (١٩٩٠-٢٠١٠) على معدلات نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (٣,٩٨%) والتي لم ترتفع بنسبة توازي النسبة التي ارتفع بها معدل النمو في الناتج والتي بلغ خلالها ٦,٤٤%.
- ٦- حافظ الاستثمار على معدلات نمو وسطية بالنسبة للناتج بلغت ٢٢% تقريباً خلال (٢٠٠٠-٢٠١٠) وذلك على الرغم من زيادة الاستثمار الخاص في القطاع المالي والعقاري الناجم عن زيادة الهجرة من العراق في عامي (٢٠٠٣ - ٢٠٠٤) ويعود ذلك إلى تراجع الإنتاج النفطي وارتفاع الأجور.
- ٧- خلق الاقتصاد السوري ٤٠٠ ألف فرصة عمل خلال (٢٠١٠-٢٠٠٠) بمعدل نمو سنوي ٠,٩% فقط، ويعود السبب في ذلك إلى حالات الجفاف المتعاقبة على البلاد والتي أضرت بالتشغيل في القطاع الزراعي وإلى الاستجابة البطيئة في القطاعات الاقتصادية مما أدى إلى تراجع معدلات التشغيل خلال هذه الفترة من ٤٧% في ٢٠٠١ إلى ٣٩% عام ٢٠١٠ مما يشير إلى أن حقيقة النمو لم تكن حقيقية.
- ٨- توجد علاقة عكسية قوية بين تغيرات سعر الصرف والناتج المحلي الإجمالي خلال (١٩٩١-١٩٩٩) و(٢٠٠٥-٢٠٠٧) وهذا يعني استجابة الناتج المحلي للتغيرات التي تحدث على سعر الصرف ارتفاعاً أو انخفاضاً.

- ٩- لم ينعكس التخفيض في سعر الصرف الاسمي بشكل ايجابي على الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترات الزمنية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤)، (٢٠٠٨ - ٢٠١٠) وذلك لعدم مرونة الصادرات والتي كانت بمعظمها من النفط والإنتاج الزراعي لتغيرات سعر الصرف خلال هذه الفترات من جهة وعدم مرونة الواردات لهذه التغيرات في سعر الصرف من جهة ثانية.
- ١٠- هناك علاقة عكسية بين تغيرات سعر الصرف وإجمالي الصادرات خلال أغلب سنوات الدراسة أي أن الصادرات تأثرت بحركة أسعار الصرف.
- ١١- توجد علاقة طردية بين تغيرات سعر الصرف الاسمي وإجمالي الصادرات السورية خلال الفترة (٢٠٠٠ - ٢٠٠٤) وهذا يعني أن الصادرات السورية لم تستفيد من انخفاض سعر الصرف الاسمي وذلك لانخفاض الصادرات الزراعية وانخفاض الإنتاج النفطي.
- ١٢- هناك علاقة قوية جداً بين تغيرات سعر الصرف وإجمالي الواردات خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠١٠) ، وتقلبت ما بين طردية وعكسية وذلك وفقاً لاحتياجات القطاع الخاص بشكل رئيس، وفسرت هذه التغيرات ٩٨,٤% من التغيرات التي طرأت على إجمالي الواردات خلال الفترة الزمنية (١٩٩٠ - ٢٠٠٦).
- ١٣- لم تتأثر الواردات السورية وبخاصة واردات القطاع الخاص خلال الفترات الزمنية (١٩٩١ - ١٩٩٣) و(٢٠٠٤ - ٢٠١٠) بارتفاع سعر صرف الدولار مقابل الليرة، وهذا يعود إلى نوعية الواردات السورية والتي تمثلت بالمواد الإنتاجية اللازمة للعملية الإنتاجية والمستوردات السلعية، والتي تتصف بعدم مرونتها لتغيرات سعر الصرف.
- ١٤- توجد علاقة عكسية بين تغيرات سعر الصرف الاسمي ومعدلات التضخم وهذا يدل على استجابة معدل للتغيرات في سعر الصرف.
- ١٥- هناك علاقة طردية بين تغيرات سعر الصرف ومعدلات البطالة خلال (١٩٩١ - ٢٠٠٤) وهذا يتفق مع النظرية الاقتصادية، وبالتالي فإن معدلات البطالة استجابت للتغيرات في سعر الصرف الاسمي.
- ١٦- توجد علاقة طردية بين تغيرات سعر الصرف ومؤشر الاستقرار الاقتصادي وهذا يدل على أن ارتفاع سعر الصرف يؤدي إلى ارتفاع مؤشر الاستقرار الاقتصادي والعكس صحيح.
- ١٧- يساهم التغير في سعر الصرف في تحويل الموارد بين القطاعات والذي يؤدي بدوره في تطوير صناعات معينة أو تعطيل فروع صناعة أخرى.
- ١٨- توجد علاقة عكسية بين تقلبات سعر الصرف الاسمي والناتج المحلي الإجمالي خلال الفترات الزمنية (١٩٩١ - ٢٠٠٠) و(٢٠٠٦ - ٢٠١٠) أي أن انخفاض سعر الصرف أدى إلى زيادة الناتج المحلي الإجمالي خلال تلك الفترات.
- ١٩- أدت الأوضاع السياسية الصعبة والتي مرت بها سورية خلال الفترة (٢٠٠١ - ٢٠٠٥) إلى التأثير على سلوك المصدرين والمنتجين وحركة الرساميل مما أدى إلى عدم استجابة الناتج المحلي الإجمالي للتقلبات في أسعار الصرف.
- ٢٠- توجد علاقة عكسية بين تقلبات سعر الصرف وإجمالي الصادرات خلال (١٩٩١ - ١٩٩٩) أي أن ارتفاع التقلبات في سعر الصرف يخفض من إجمالي الصادرات وهذا يتفق مع فرضية التأثير السلبي للتقلبات في سعر الصرف على الصادرات.

- ٢١- هناك علاقة طردية بين تذبذبات سعر الصرف وإجمالي الصادرات خلال (٢٠٠٠-٢٠١٠) فانخفاض التقلبات في سعر الصرف لم تقود إلى زيادة في إجمالي الصادرات وهذا يعود إلى الظروف السياسية التي مرت بها سورية خلال العقد الأخير والعقوبات المفروضة عليها.
- ٢٢- هناك علاقة عكسية بين تذبذب سعر الصرف الاسمي والواردات خلال معظم سنوات الدراسة وهذا يدل على أن الواردات لم تتأثر بتقلبات سعر الصرف لكونها من السلع والمواد الإنتاجية التي تتصف بغير قابليتها للمرونة.
- ٢٣- توجد علاقة طردية بين تقلبات سعر الصرف ومعدلات التضخم خلال الفترة الزمنية (١٩٩٦-٢٠١٠) مما يدل على أن ارتفاع التقلبات في سعر الصرف الاسمي تزيد من معدلات التضخم، حيث أن زيادة تقلبات أسعار الصرف تعني زيادة المخاطر التي ستواجه المستثمرين الأجانب، مما يخفض حجم تدفقات رأس المال وهذا يخفض معدل النمو الاقتصادي.
- ٢٤- هناك علاقة طردية بين تقلبات أسعار الصرف ومعدلات البطالة فارتفاع التقلبات في سعر الصرف تؤدي إلى زيادة معدلات البطالة.
- ٢٥- العلاقة طردية بين تقلبات سعر الصرف ومؤشر الاستقرار الاقتصادي فانخفاض سعر الصرف يؤثر على مؤشر الاستقرار الاقتصادي بشكل سلبي.
- ٢٦- تؤثر التذبذبات في سعر الصرف على مؤشر الاستقرار الاقتصادي بشكل عكسي، فارتفاع التقلبات في سعر الصرف الاسمي أثرت على مؤشر الاستقرار الاقتصادي بشكل سلبي.

التوصيات :

١- يعتبر تنوع هيكل الإنتاج والصادرات أمراً جوهرياً لنجاح سياسة سعر الصرف، وبالتالي يجب وضع إستراتيجية لتتبع هيكل الإنتاج والصادرات، بالتحويل من تصدير المواد الخام إلى تصدير منتجات صناعية، وهذا ما يتطلب تطوير البنية الإنتاجية، وتفعيل المؤسسات العمومية والخاصة لتتأقلم مع الضروريات الدولية، وكذلك استخدام أدوات التسويق الدولية من أجل الوصول إلى كفاءة التجارة الخارجية. وبذلك تستطيع التفاعل مع الضغوط التنافسية الدولية بالخروج من أحادية الصادرات ووجود مرونة للواردات، وبالتالي التبعية للخارج. بحيث يصبح أكثر مرونة للتغيرات في سعر الصرف قبل التعويل على سياسة سعر الصرف نفسها لتحقيق هذا الهدف.

٢- السعي نحو الوصول إلى سياسة أسعار الصرف التي تحقق الاستقرار النسبي في سعر الصرف وتجنبه الانقلابات المفردة، مما يساعد على خلق بيئة مؤاتية لزيادة تدفقات رأس المال وخفض تكاليف الإنتاج وبخاصة إن كانت مدخلات الإنتاج مستوردة.

٣- السعي نحو تحقيق النمو الاقتصادي المتوازن في كافة القطاعات من خلال توجيه الاستثمارات حسب الحاجة القطاعية مع التركيز على القطاعات الحيوية المنتجة لاسيما الصناعة و الزراعة والتي تمتلك مزايا نسبية، مما يساهم في توسيع قاعدة العرض السلعي ومرونة الجهاز الإنتاجي، وهذا بدوره يساعد على تخفيض معدلات التضخم وتحقيق استقرار في المستوى العام للأسعار بالإضافة إلى انعكاس ذلك على الدخل والتوظيف وبالتالي المساهمة بشكل في الاقتراب من الاستقرار الاقتصادي.

٤- الاستخدام الأمثل لمنظمة الأسعار بدل تثبيتها أو تحريرها بشكل غير مسؤول لأنها تتحكم في الإنتاج والاستثمارات.

- ١- بلقاسم العباس، (٢٠٠٣)، "سياسات أسعار الصرف" سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، العدد الثالث والعشرون، المعهد العربي للتخطيط بالكويت.
- ٢- بني هاني، حسين. (٢٠٠٣). اقتصاديات النقود والبنوك، دار الكندي، الأردن.
- ٣- تحليل السياسات الاقتصادية الكلية من أجل التعاون الإقليمي في منطقة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا)، (٢٠٠٣)، الأمم المتحدة، نيويورك.
- ٤- جمعة، محمد صالح. (٢٠٠٥). السياسة النقدية في سورية، دمشق: دار الرضا.
- ٥- حامد، صلاح الدين. (١٩٩٦). سياسة أسعار الصرف في الجمهورية العربية السورية. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق.
- ٦- الحجاز، بسام، (د.ت). الاقتصاد النقدي والمصرفي، دار المنهل اللبناني، بيروت.
- ٧- حبيب، مطانيوس. (٢٠٠٤، ٤/١١). مداخلة في مسألة البطالة، ندوة الثلاثاء الاقتصادية السابعة عشرة، دمشق.
- ٨- حسون، سمير. (٢٠٠٤). الاقتصاد السياسي في النقود والبنوك، ط٢، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، د.ن.
- ٩- حميدي، أيهم محمد. (٢٠٠٩). أثر التطورات النقدية على ميزان المدفوعات في سورية (٢٠٠٠ - ٢٠٠٦). رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق.
- ١٠- خضور، رسلان. (د.ت). منعكسات تخفيض سعر صرف الليرة السورية على الصادرات والواردات وإعادة توزيع الدخل، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد ٢١.
- ١١- رزق، ميرندا زغول. (٢٠٠٨). النقود والبنوك، ط١، جامعة بنما، كلية التجارة.
- ١٢- السمان، نبيل. (د.ت). الاقتصاد السوري والرأسمالية الجديدة، د.ن.
- ١٣- سنقر، عبد الرحيم. (١٩٩٨). النقد وتطوره التاريخي، دار كنعان للدراسات والنشر.
- ١٤- شيخ حسين، صطوف. (٢٠٠٧). البطالة في سورية ١٩٩٤ - ٢٠٠٤، دمشق.
- ١٥- صندوق النقد الدولي، (٢٠٠٥)، تقرير خبراء الصندوق في إطار مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٥، الجمهورية العربية السورية.
- ١٦- صندوق النقد الدولي، (٢٠٠٦)، مشاورات المادة الرابعة مع صندوق النقد الدولي البيان الختامي للبعثة، دمشق.
- ١٧- صندوق النقد الدولي، (٢٠١٠)، مشاورات المادة الرابعة لعام ٢٠٠٩، دمشق.
- ١٨- طارق، شوقي. (٢٠٠٩). أثر تغيرات سعر الصرف على القوائم المالية. رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، الجزائر.
- ١٩- عبد القوي، محمد حسين. (د.ت). البطالة المشكلة والعلاج، وزارة الداخلية مملكة البحرين.
- ٢٠- عبد العظيم، حمدي. (١٩٨٧)، سياسة سعر الصرف وعلاقتها بالموازنة العامة للدولة، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية.
- ٢١- عثمان، مصطفى محمد. (٢٠٠٦). أثر تغيرات سعر الصرف على مصادر تمويل عجز الموازنة العامة: دراسة مقارنة. رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس، القاهرة.
- ٢٢- علي، فؤاد محمد. (٢٠٠٩). "سياسة سعر الصرف في ظل التحول إلى اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية. رسالة ماجستير، جامعة دمشق، دمشق.
- ٢٣- غدير، هيفاء غدير. (٢٠١٠). السياسة المالية والنقدية ودورها التنموي في الاقتصاد السوري، دمشق: منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب.
- ٢٤- كنعان، علي. (د.ت). النظام النقدي والمصرفي السوري، دمشق: دار الرضا.
- ٢٥- لعروق، حنان. (٢٠٠٤). سياسة سعر الصرف والتوازن الخارجي دراسة حالة الجزائر. رسالة ماجستير، جامعة منتوري (قسنطينة)، الجزائر.
- ٢٦- المجموعة الإحصائية للأعوام المذكورة (١٩٩٠ - ٢٠١٠)، المكتب المركزي للإحصاء، دمشق.

- ٢٧- مراد، محمد جلال. (د.ت). البطالة والسياسات الاقتصادية، جمعية العلوم الاقتصادية، دن. ٢٨- المصباح، عماد الدين أحمد. (٢٠٠٦). محددات التضخم في سورية (١٩٧٠ - ٢٠٠٤)، جامعة دمشق، سورية. ٢٩- المصباح، عماد الدين. (٢٠٠٨). العوامل المؤثرة في البطالة في الجمهورية العربية السورية، المؤتمر الدولي حول أزمة البطالة في الدول العربية. ٣٠- مصطفى، أحمد فريد. (٢٠٠٩). الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة. ٣١- مصطفى سلمان، وآخرون. (٢٠٠٠)، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة. ٣٢- المعهد العربي للتخطيط بالكويت..... www.arab-api.org. ٣٣- ملاك، وسام. (٢٠٠١). الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، بيروت. ٣٤- النشرات الربعية لمصرف سورية المركزي للأعوام المذكورة، (١٩٩٠ - ٢٠١١)، مصرف سورية المركزي. ٣٥- نصر، ربيع، محشي، زكي، وأبو إسماعيل، خالد، (٢٠١٣)، الأزمة السورية الجذور والآثار الاقتصادية والاجتماعية، المركز السوري لبحوث السياسات في الجمعية العلمية السورية للثقافة والمعرفة. ٣٦- النجفي، سالم توفيق. (٢٠٠٢). سياسات التثبيت الاقتصادي والتكيف الهيكلي وأثرها في التكامل الاقتصادي العربي، بيت الحكمة، بغداد. ٣٧- هرمز، نور الدين. قنوع، نزار. (٢٠٠٨). "الاقتصاد الدولي"، مركز التعليم المفتوح. ٣٨- هيئة تخطيط الدولة. (٢٠٠٥)، تحليل الاقتصاد الكلي.

الكتب باللغة الانكليزية :

- 1- Ass. Prof. Dr. Hasan Vergil, Exchange Rate Volatility in Turkey and Its Effect on Trade Flow, Journal of Economic and Social Research 4 (1), 83-99.
- 2-David Felix ,2003,"the Past s Future? The Contribution of Financial Globalization to the Current Crisis of Neo- Liberalism as A development Strategy", Working Papers Series, No:69.
- 3- Hubbard, R.G., O'Brien, A.P., 2011. Money, Banking, and the Financial "University. System, 1 edition. ed. Prentice Hall, Boston.
- 4- Krugman, P.R., Obstfeld, M., Melitz, M., 2011. International Economics: Theory and Policy, 9th Edition, 9th edition. ed. Addison-Wesley, Boston.
- 5- Mishkin, Frederic S. "The Economics of money, banking and financial markets".
- 6- Rogoff, K., 1996. The Purchasing Power Parity Puzzle. Journal of Economic Literature 34, 647-668.
- 7- Ziya Onis & Suleyman Ozmuur ,1990, Exchange Rates, Inflation & Money Supply in Turkey: Testing The Vicoins Circle Hypothesis, Journal of Economics, Vol: 32, No:4, Holland.

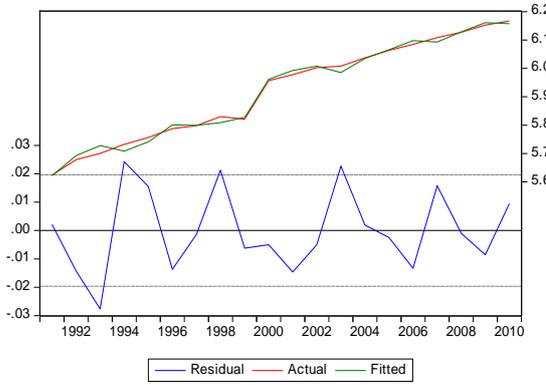
المواقع الالكترونية :

- ١- www.ahram.org.eg/News/898/4/224218
- ٢- www.mafhoum.com/syr/articles99/marzouk/marzouk.htm
- ٣- www.djelfa.info/vb/showthread.php?t=346661
- ٤- <http://data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?page=2>

الملاحق

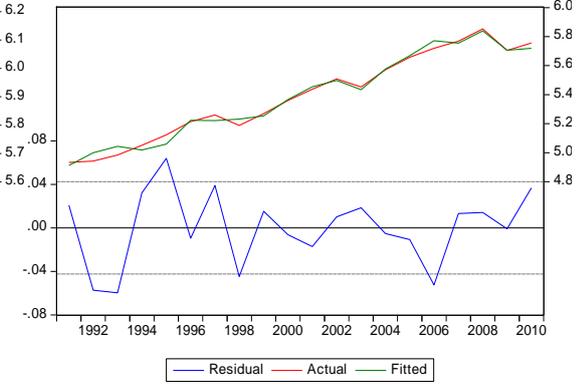
الشكل رقم (١٨) الرسم البياني

المقدر والفعلي لتحديد سعر الصرف على إجمالي الصادرات



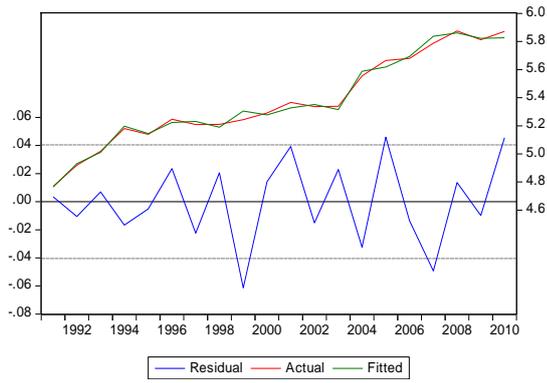
الشكل رقم (١٧) الرسم البياني

المقدر والفعلي لتحديد سعر الصرف على GDP



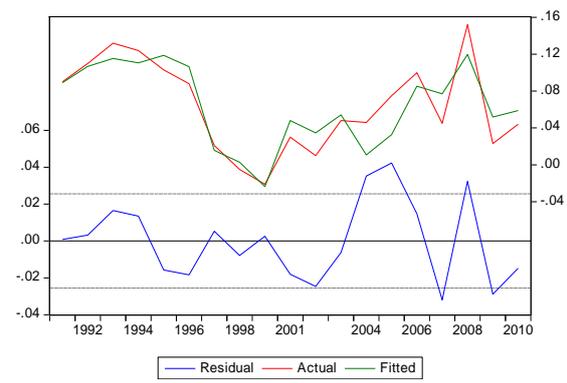
الشكل رقم (١٩) الرسم البياني

المقدر والفعلي لتحديد سعر الصرف على إجمالي الواردات



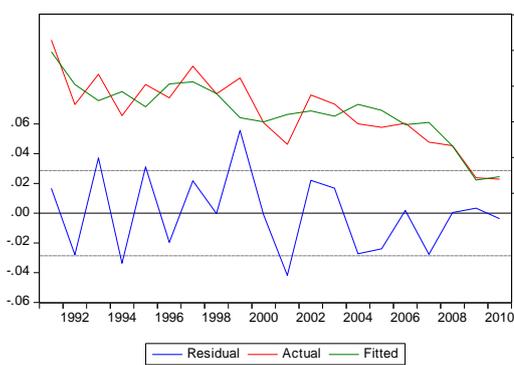
الشكل رقم (٢٠) الرسم البياني

المقدر والفعلي لتحديد سعر الصرف على معدلات التضخم



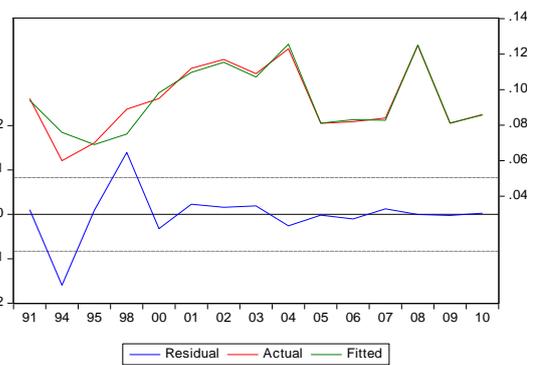
الشكل رقم (٢١) الرسم البياني

المقدر والفعلي لتحديد سعر الصرف على معدلات البطالة



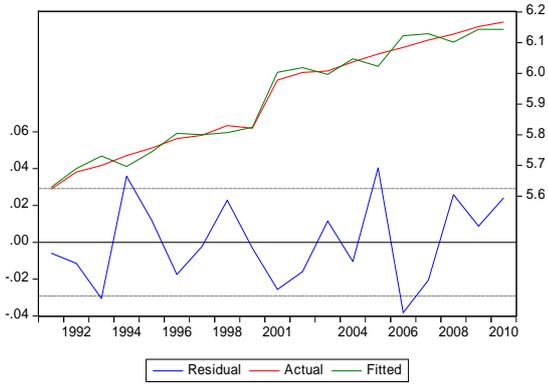
الشكل رقم (٢٢) الرسم البياني

المقدر والفعلي لتحديد سعر الصرف على مؤشر الاستقرار الاقتصادي



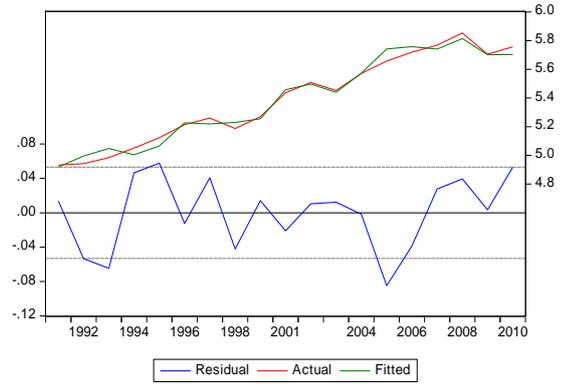
الشكل رقم (٢٣) الرسم البياني

المقدر والفعلي لتذبذب سعر الصرف على GDP



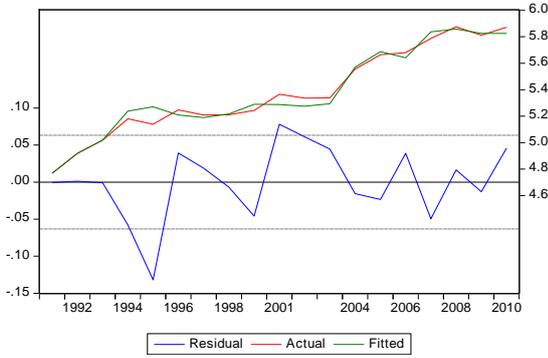
الشكل رقم (٢٤) الرسم البياني

المقدر والفعلي لتذبذب سعر الصرف على إجمالي الصادرات



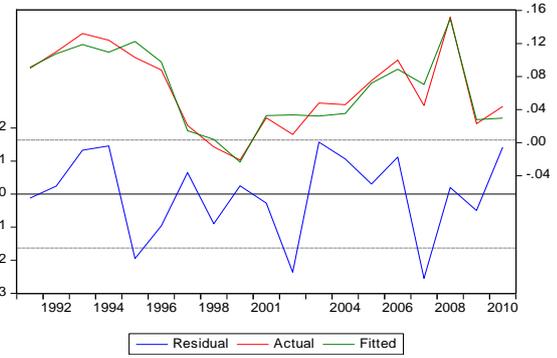
الشكل رقم (٢٥) الرسم البياني

المقدر والفعلي لتذبذب سعر الصرف على إجمالي الواردات



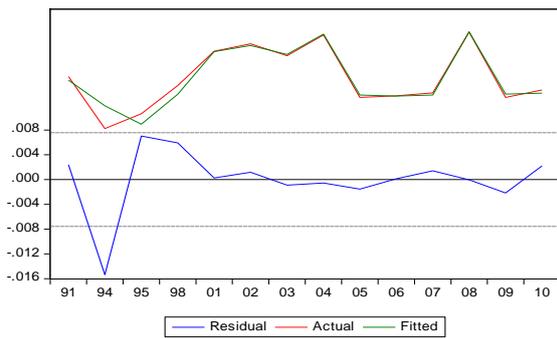
الشكل رقم (٢٦) الرسم البياني

المقدر والفعلي لتذبذب سعر الصرف على معدلات التضخم



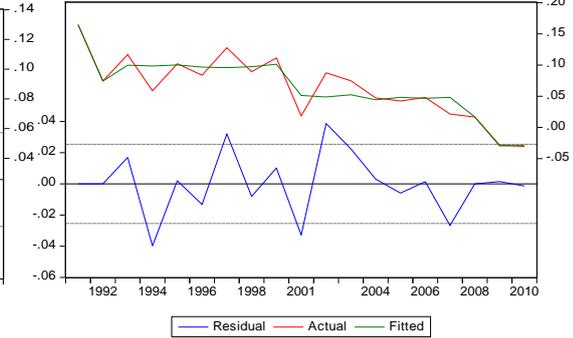
الشكل رقم (٢٧) الرسم البياني

المقدر والفعلي لتذبذب سعر الصرف على معدلات البطالة



الشكل رقم (٢٨) الرسم البياني

المقدر والفعلي لتذبذب سعر الصرف على مؤشر الاستقرار الاقتصادي



الجدول رقم (٢٤) أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الليرة السورية خلال الفترة الزمنية (٢٠٠٠ - ٢٠١٠)

السنوات	الدولار	الين	الجنيه الاسترليني	اليورو
2000	46.25	41.9	68.18	42.8
2001	50.2	40.5	71.2	49.1
2002	51.6	40.5	76.5	48.7
2003	51.6	43.7	83.2	58.6
2004	52.2	49.5	100.6	71
2005	54.9	46.5	94.4	65
2006	51.1	43	100.1	67.1
2007	48.1	43	96.1	70.9
2008	46.4	51.1	67.2	65.4
2009	45.7	49.5	73.7	65.9
2010	47.1	53.1	70.9	57.6

الجدول رقم (٢٥)

لوغاريتم سعر الصرف والانحراف المعياري له ولوغاريتم الصادرات والواردات ومعدلات التضخم والبطالة

السنوات	لوغاريتم سعر الصرف	الانحراف المعياري لسعر الصرف	لوغاريتم الناتج المحلي الإجمالي	لوغاريتم الصادرات	لوغاريتم الواردات	معدل التضخم	معدل البطالة
1990	1.285782	----	5.590473	4.904456	4.600069	----	---
1991	1.396548	3.966869	5.623499	4.932854	4.768357	0.09	0.095
1992	1.451172	2.361737	5.678382	4.942534	4.919669	0.11	---
1993	1.477989	1.272792	5.700311	4.983545	5.019066	0.132	---
1994	1.520484	2.18496	5.732337	5.050952	5.180304	0.124	0.06
1995	1.536937	0.905097	5.756617	5.123299	5.139104	0.103	0.07
1996	1.592732	3.337544	5.787387	5.213701	5.247485	0.088	---
1997	1.652053	4.051722	5.798062	5.260257	5.208718	0.021	---
1998	1.691081	2.983991	5.829875	5.18732	5.210516	-0.005	0.089
1999	1.688687	0.190919	5.821118	5.269156	5.243782	-0.021	---
2000	1.679155	0.749533	5.956467	5.359672	5.291384	----	0.095
2001	1.682326	0.247487	5.977836	5.43727	5.366182	0.03	0.112
2002	1.691789	0.749533	6.002784	5.508361	5.336316	0.01	0.117
2003	1.692053	0.021213	6.00805	5.452627	5.338456	0.048	0.109
2004	1.712734	1.697056	6.037039	5.571282	5.555126	0.046	0.123
2005	1.723127	0.883883	6.063226	5.657621	5.664682	0.075	0.081
2006	1.708846	1.209153	6.084606	5.719332	5.680057	0.1	0.082
2007	1.698449	0.855599	6.108577	5.768697	5.787536	0.045	0.084
2008	1.668013	2.390021	6.127596	5.853668	5.875027	0.152	0.125
2009	1.66941	0.035355	6.152543	5.705227	5.812524	0.023	0.081
2010	1.667546	0.070711	6.16723	5.756497	5.871789	0.044	0.086

الجدول رقم (٢٦) الإيرادات والنفقات العامة وفجوة الناتج المحلي الإجمالي خلال (١٩٩٠ - ٢٠١٠)

السنوات	الإيرادات g	النفقات t
1990	43254	67494
1991	57935	84690
1992	71081	93042
1993	70344	123018
1994	88001	144162
1995	102246	162040
1996	124043	188050
1997	135978	211125
1998	155955	237300
1999	167595	255200
2000	245574	264785
2001	305286	288192
2002	301658	314050
2003	320939	353651
2004	342465	405145
2005	356290	431402
2006	434865	493700
2007	458571	520531
2008	490904	548394
2009	600830	654573
2010	634425	695384

Abstract

The role of the exchange rate in achieving economic stability in Syria (1990 - 2010)

This study aimed to clarify the economic impacts of the changes and volatilities in the nominal exchange rate on the most important macroeconomic indicators of the Syrian economy during the period (1990 - 2010), and determine the direction of these effects and the nature of the impact it, and thus to reach the role of the exchange rate in contributing to economic stability.

To achieve the objective of the study, the researcher have divided the study into three chapters:

Chapter One Allocated for the theoretical aspects related to exchange rate regimes, and theories determined it.

While the second chapter of the study is an analysis of the most important macro-economic indicators in Syria during the time period (1990-2010).

In the third chapter the researcher reviewed the study methodology and standard results that have been obtained from the standard models estimated, using a program (e views8) Statistical talk in the study of the relationship between the exchange rate and economic variables under study and learn about the statistical characteristics through the use of Simple linear regression method, using the regression coefficients of self-importance that lie used to get rid of linear regression problems, specifically self-regression problem.

The study found the following results:

There is an inverse relationship between exchange rate changes and GDP and total exports and inflation index of economic stability for most of the study, and the existence of a positive relationship between exchange rate changes and unemployment rates during most of the years of study and alternated the relationship between a positive and inverse for imports.

The study also reached that there is an inverse relationship between fluctuations in the exchange rate and gross domestic product aesthetic, imports, inflation and economic stability index during most of the study period, and a positive relationship between these fluctuations and unemployment rate.

Key words: Exchange rate, GDP, Balance of trade, Inflation, Unemployment, Economic stability, Exchange rate volatility.

Higher Education
Damascus University
Faculty of Economics
Department of Economics



The role of the exchange rate in achieving economic stability in Syria

A dissertation Submitted in Partial Fulfillment of the
Requirements for the Master Degree in

By

Raqi Badi Habib

Supervisor(s)

Dr Mahmmod znbouhaa

2015